الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas Laghrour University of Khenchela
Faculty of Economice, Commercial and Management Sciences

Department of Economics
Specialization : Banking and Monetary Economy

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي بعنوان:

واقع عمل المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية
دراسة حالة بعض الدول العربية

إعداد الطالبتن:

أسامة كفالي
بلال غنيمة

إشراف الأستاذة:

هاجر بريطل

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	الجامعة الاصلية	الصفة
نبيلة باديس	**أستاذ التعليم العالي**	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	**رئيسا**
هاجر بريطل	**أستاذ محاضر صنف أ**	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	**مشرفا**
فاطمة ديلمي	**أستاذ محاضر صنف ب**	جامعة عباس لغرور -خنشلة-	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2024-2025

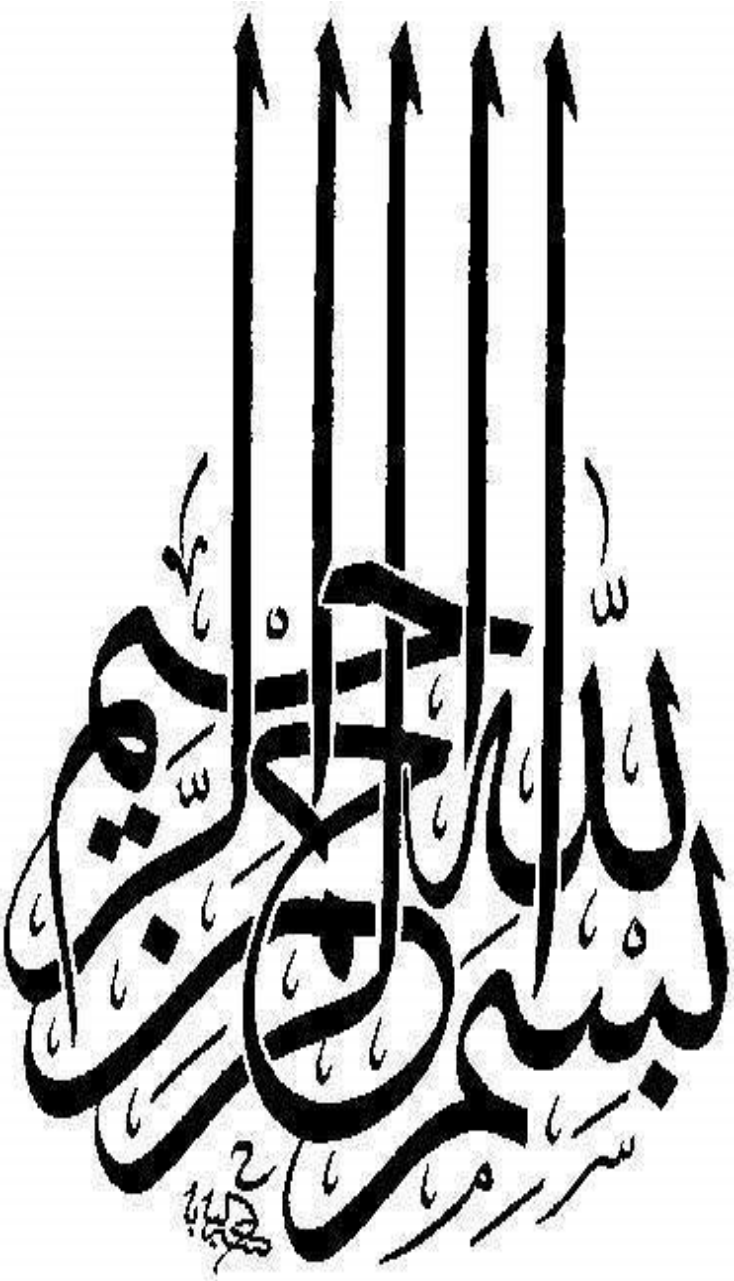
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُونَ

إِلَىَ عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُون}

سورة التوبة: الآية 105.

صدق الله العظيم

الشكر والعرفان

الحمد الله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب او من بعيد على إتمام هذا العمل.

اشكر أستاذة المشرفة هاجر بريطل

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة الدفعة، وزملاء الدفعة.

أتشكر الطاقم الإداري لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الإهداء

إلى من أفضلها على نفسي، ضحت من أجلي ولم تدخر

جهدا في سبيل إسعادي على الدوام

' أمي الحبيبة'

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك

نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة لم يبخل علي طيلة حياته

' والدي العزيز'

إلى سندي في هذا الوجود إخوتي

'محمد، عبد الباقي، أنيس وكمال'

إلى أصدقائي

أشرف، محمد، عبد الرزاق، اسلام، هشام، عادل، فارس وتامر

إلى أرواح طالما شاركتنا الأفراح وقدر لها أن تفارقنا

أُهدي ثمرة جهدي هذه إلى روح جديَّ وجدّتيَّ،

الذين تركوا فينا اثرا لا ينسى

أسامة

إهداء

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون

إلى من أمرنا الله ببرهما

أبي وأمي الغاليان

إلى سندي في الحياة أخوتي

إلى زميلي في هذا العمل أسامة

إلى جميع أصدقائي

إلى كل من كان له يد في إتمام هذا العمل

أهديكم جميعا ثمرة

جهدي

بلال

Designed by Pngtree

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	/
الآية القرآنية	/
الشكر والعرفان	/
الإهداء01	/
الإهداء02	/
فهرس الجداول والأشكال	**V**
فهرس المحتويات	**II**
مقدمة	**أ-ز**
الفصل الأول: مدخل لعمل المصارف الإسلامية	
المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية	**03**
المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية	03
المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية	13
المطلب الثالث: الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	16
المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية	**23**
المطلب الأول: المصادر الداخلية	23
المطلب الثاني: المصادر الخارجية الأساسية	27
المطلب الثالث: المصادر الخارجية الأخرى	32
المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	**34**
المطلب الأول: التمويلات القائمة على المشاركة	34
المطلب الثاني: التمويلات القائمة على المداينة	46
المطلب الثالث: التمويلات الأخرى	53
الفصل الثاني: تأثير التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية	
المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	**59**
المطلب الأول: تعريف ومزايا التكنولوجيا المالية	59
المطلب الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية وتقنياتها	61

المطلب الثالث: القطاعات الرئيسية لتكنولوجيا المالية	67
المبحث الثاني: الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية	72
المطلب الأول: أسباب ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية	72
المطلب الثاني: أهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية بالدول العربية	73
المطلب الثالث: أساليب عمل شركات التكنولوجيا المالية	75
المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية	**76**
المطلب الأول: الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية	76
المطلب الثاني: أهم دوافع تبني التكنولوجيا في المصارف الإسلامية ومختلف الفرص التي توفره لها	80
المطلب الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية	82
الفصل الثالث: دراسة حالة بعض الدول العربية	
المبحث الأول: تجربة قطر والمملكة العربية السعودية في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية	88
المطلب الأول: تجربة قطر في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية	88
المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في رقمنة المصارف الإسلامية	92
المبحث الثاني: تجربة ماليزيا والبحرين في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية	100
المطلب الأول: تجربة ماليزيا كنموذج مقارن للاستفادة منه في الدول العربية	**100**
المطلب الثاني: تجربة البحرين في التكنولوجيا المالية للمصارف الإسلامية	103
المبحث الثالث: دراسة المقارنة بين الدول في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية.	109
المطلب الأول: عرض محتوى التجارب (قطر، السعودية، ماليزيا، البحرين)	110
المطلب الثاني: مقارنة التجارب (قطر، السعودية، ماليزيا، البحرين)	112
خاتمة	**118**
قائمة المراجع	**B**

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والاشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات الصيرفة الإسلامية في قطر	91
02	عقود التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة في المملكة العربية السعودية	96
03	تفاصيل عقود التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة	99
04	مجموع الخدمات التي تمت من خلال النظام بشكل تفصيلي	106
05	إيرادات المصرف الإسلامي البحريني خلال خمس سنوات الأخيرة (الوحدة مليون دينار بحريني)	108
06	الوضع المالي (مليون دينار بحريني)	109
07	مقارنة بين تجارب الدول (قطر، السعودية، ماليزيا، البحرين)	112

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
01	تطور قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بالسعودية	97

ملخص

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على واقع عمل المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية، فاخترنا تجارب بعض الدول العربية كقطر، المملكة العربية السعودية، ماليزيا، البحرين، لتكون كدراسة ميدانية، ولتحقيق هذه الهدف قمنا بانتهاج المنهج الوصفي التحليلي لأنه المناسب لوصف المفاهيم المتعلقة بمتغيري الدراسة، وتحليل تجارب دول رائدة في هذا المجال.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها: التكنولوجيا المالية الإسلامية هي أي تكنولوجيا مالية تلبي احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية وفقا للمبادئ التي تضعها الشريعة الإسلامية؛ أيضا يمكن للتكنولوجيا المالية أن تفتح آفاقا جديدة وابتكارات كبيرة في منتجات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية؛ المصارف الإسلامية بحاجة إلى الاستثمار بشكل أكبر في التقنيات الحديثة وتطوير مهاراتها الرقمية؛ كما أظهرت التجربة أن التكنولوجيا المالية لا تمثل تهديداً لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، بل هي فرصة استراتيجية لتحديثه وتوسيع آفاقه؛ دول مثل قطر، المملكة العربية السعودية، البحرين، وماليزيا قد حققت تقدماً ملحوظاً في دمج التكنولوجيا المالية ضمن الأنظمة المصرفية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التكنولوجيا المالية، الذكاء الاصطناعي.

Abstract

This study aims to highlight the current state of Islamic banking in the context of financial technology. We selected the experiences of some Arab countries, such as Qatar, Saudi Arabia, Malaysia, and Bahrain, as case studies for this fieldwork. To achieve this goal, we adopted a descriptive-analytical approach, which is appropriate for describing the concepts related to the study's variables and analyzing the experiences of leading countries in this area.

The key findings of our study include: Islamic financial technology refers to any financial technology that meets the needs of Islamic financial institutions according to the principles established by Islamic law (Sharia). Furthermore, financial technology can open new horizons and lead to significant innovations in Islamic finance products within Islamic banks. Islamic banks need to invest more in modern technologies and develop their digital skills. The study also showed that financial technology does not represent a threat to the nature of Islamic banking; rather, it is a strategic opportunity to update and expand its scope. Countries such as Qatar, Saudi Arabia, Bahrain, and Malaysia have made notable progress in integrating financial technology into Islamic banking systems.

Keywords: Islamic banks, financial technology, artificial intelligence**.**

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في القطاع المالي، كان من أبرزها بروز التكنولوجيا المالية (FinTech) كقوة محركة لإعادة تشكيل الخدمات المالية والمصرفية، ومع هذا التطور المتسارع، أصبح من الضروري على المصارف الإسلامية، التي تنطلق من مبادئ الشريعة الإسلامية، أن تتفاعل مع هذه التحولات بما يضمن توافقها الشرعي وفعاليتها السوقية في آن واحد.

تشكل التكنولوجيا المالية الإسلامية تقاطعًا بين مفهومي التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي، ما يفرض تحديات وفرصًا فريدة أمام المصارف الإسلامية، ورغم ما يعتقد أحيانًا من وجود فجوة بين الشريعة والتقنية الحديثة، فإن الواقع يؤكد أن الإسلام لا يعارض التقدم العلمي والتكنولوجي، بل يشجع على تبنيه ما دام لا يتعارض مع مقاصده، ومن هذا المنطلق، فإن المصارف الإسلامية مطالبة بتبني تقنيات التكنولوجيا المالية بشكل مدروس وفعال، بما يخدم أهداف الشمول المالي ويعزز من قدرتها على المنافسة والابتكار.

لقد أظهرت المصارف الإسلامية خلال العقود الماضية قدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية، بدءًا من استخدام البطاقات الائتمانية ومنصات الصراف الآلي، إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية والهاتفية، كما أثبتت مرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية العالمية، والتكيف مع معايير الحوكمة والرقابة المصرفية الدولية مثل مقررات لجنة بازل، ومع تسارع موجة التحول الرقمي، تصبح الحاجة أكثر إلحاحًا لتوظيف التكنولوجيا المالية في تطوير منتجات مالية إسلامية مبتكرة تتماشى مع تطلعات العملاء، وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز استقرار الصناعة المصرفية الإسلامية.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع، تهدف دراستنا إلى استكشاف واقع عمل المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية، من خلال تحليل تجارب رائدة في العالم الإسلامي، شملت كلًا من قطر، المملكة العربية السعودية، البحرين، بالإضافة إلى التجربة الماليزية، باعتبارها من الدول السباقة في هذا المجال، وتركز الدراسة على كيفية تفاعل هذه المصارف مع شركات التكنولوجيا المالية، وأدوار هيئات الرقابة الشرعية، وأثر ذلك على تنويع وتطوير المنتجات المالية الإسلامية بما يحقق التكامل بين الأصالة والابتكار.

أولا: طرح الإشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن ان نطرح السؤال الرئيسي لهذه الدراسة وهو:

كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تطوير عمل المصارف الإسلامية ؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي وجب علينا تقسيمه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هو واقع عمل مصارف الدول العربية على ضوء تبني التكنولوجيا المالية؟
2. أهم دوافع تبني التكنولوجيا في المصارف الإسلامية؟
3. ما هو تأثير التكنولوجيا المالية على أداء المصارف الإسلامية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يسهم تبني التكنولوجيا المالية في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية في المصارف العربية.

الفرضية الثانية: أهم دوافع تبني التكنولوجيا في المصارف الإسلامية تشمل تحسين الكفاءة التشغيلية، التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وضمان التوافق مع أحكام الشريعة.

الفرضية الثالثة: تؤثر التكنولوجيا المالية إيجابيًا على أداء المصارف الإسلامية من خلال تسريع العمليات وتقليل التكاليف وزيادة الشفافية وتحسين تجربة العملاء.

ثالثا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1. إبراز ضرورة مواكبة المصارف الإسلامية للتغيرات التكنولوجية المستمرة؛
2. الإحاطة بالمفاهيم النظرية للتكنولوجيا المالية؛
3. إظهار أهم الدوافع التي تدفع المصارف الإسلامية لتبني التكنولوجيا المالية؛
4. الكشف عن أثر التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية لبعض الدول العربية؛
5. تحليل تجارب رائدة في العالم الإسلامي، تبنت التكنولوجيا المالية الإسلامية؛
6. دراسة أثر التكنولوجيا المالية على تنويع المنتجات المالية الإسلامية.

رابعا: أهمية الموضوع

الأهمية النظرية للموضوع: تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التكنولوجيا المالية التي أصبحت ضرورة في النظام المالي، وكذا أهمية المصارف الإسلامية التي ازدادت انتشارا في الآونة الأخيرة، كما تبرز أهمية الموضوع في كون التكنولوجيا المالية تساهم في تطوير أداء المصارف الإسلامية.

الأهمية العلمية للموضوع:

1. تساعد الدراسة في فهم أهمية تفاعل المصارف الإسلامية مع التغيرات السريعة في عالم المال؛
2. تبرز الدراسة الفرص التي تتاح للمصارف الإسلامية وكيفية استفادتها من التكنولوجيا المالية؛
3. ابراز كيف للتكنولوجيا المالية أن تساعد المصارف الإسلامية في توسيع خدماتها؛
4. إظهار ضرورة تتماشى التكنولوجيا المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
5. الكشف عن الفرق بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية؛
6. استخدام لمصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية يساهم في تحسين خدماتها والتمتع بقدرة أكبر على التنافس.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

1. الميول الشخصي والرغبة في مناقشة المواضيع المتعلقة بالتكنولوجيا المالية من جهة وكيف تتماشى والمقاصد الشرعية؛
2. الرغبة في الاطلاع على تجارب دول عربية فيما يخص واقع مصارفها الإسلامية.

الأسباب الموضوعية:

1. ما يحمله الموضوع من أهمية في تفعيل النظام المالي؛
2. تزايد انتشار المصارف الإسلامية، ما يستجوب دراسة تجاب الدول الرائدة في هذا المجال والاستفادة من تجاربها؛
3. الفهم الجيد لأسس عمل المصارف الإسلامية وقواعدها؛
4. أهمية موضوع التكنولوجيا المالية في الواقع المعاش، واهم دوافع تبنيها.

سادسا: منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث ووصولاً لأفضل النتائج باستخدام مختلف الأساليب والطرق لتوضيح واقع عمل المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية، ومن أجل معالجة إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري كونه ملائم لإبراز جميع المفاهيم النظرية المرتبطة بالمصارف الإسلامية من جهة وبالتكنولوجيا المالية من جهة أخرى، واعتمدنا على المنهج لتحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل البيانات والمعلومات لإظهار واقع عمل المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية في بعض الدول العربية كنموذجا.

سابعا: حدود الدراسة

ارتبطت الدراسة بحدود مكانية وأخرى زمانية وموضوعية:

الحدود المكانية: ركزنا في الدراسة على بعض الدول العربية (قطر، المملكة العربية السعودية، ماليزيا والبحرين)؛

الحدود الزمانية: حاولنا من خلال هذه الدراسة قدر المستطاع جلب الإحصائيات الحديثة من 2023-2024.

الحدود الموضوعية: تتمثل في واقع المصارف الإسلامية حيث حاولنا التطرق إلى ماهية المصارف الإسلامية ومصادر الأموال واستخداماتها، كمتغير مستقل والتكنولوجيا المالية كمتغير تابع له.

ثامنا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: كروش نور الدين وآخرون، **مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الرابع، العدد الثاني، أكتوبر 2020.

هدف الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى تحديد فرص وتحديات الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطور ابتكارات التكنولوجيا المالية، وكذلك انعكاساتها على مستقبل الخدمات المالية الإسلامية، وقد تم ذلك من خلال تسليط الضوء على أحدث التطورات في هذا القطاع، واستكشاف نماذج الأعمال والمنتجات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى إبراز العلاقات المتداخلة بين شركات التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تفتح آفاقًا جديدة لمستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث يمكن لتقنية البلوكشين، على سبيل المثال، أن تساعد المصارف الإسلامية في تنفيذ عملياتها بشكل أكثر أمانًا. كما أن تطورات التكنولوجيا المالية تفرض على المصارف الإسلامية ضرورة إيجاد توازن بين تجنب المخاطر وبين التوجه العالمي نحو الابتكارات التكنولوجية.

الدراسة الثانية: داهينين أحمد، العربي مصطفى، **التكنولوجيا المالية الإسلامية بوابة المصارف الإسلامية لتحقيق الشمول المالي والتكيف مع جائحة كورونا**، دراسة تحليلية لبعض نماذج البنوك الإسلامية الخليجية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد10، العدد03، 2022.

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحليل مدى تبني المصارف الإسلامية للتكنولوجيا المالية الإسلامية كآلية للتكيف مع جائحة كورونا من جهة، ووسيلة لتحقيق الشمول المالي من جهة أخرى، كما تم في هذه الدراسة تحديد

التحديات التي تواجه هذه المصارف في تطبيق هذه التكنولوجيا في نشاطاتها وخدماتها، من خلال تسليط الضوء على تجارب ثلاثة مصارف إسلامية خليجية.

خلصت الدراسة إلى أن المصارف التي تم دراستها قد تبنت بشكل كبير التكنولوجيا المالية خلال جائحة كورونا، حيث أسهمت هذه التكنولوجيا في مساعدتها على التكيف مع الجائحة وتحقيق الشمول المالي الرقمي الإسلامي في تلك الفترة، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها دعم تبني التكنولوجيا المالية وتعزيز مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي.

الدراسة الثالثة: حجريوة إلهام، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي**، دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2023.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور منتجات التكنولوجيا المالية في تحسين أداء القطاع المصرفي، واستخلاص أهم المتطلبات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا المجال داخل القطاع المصرفي الجزائري. وقد تم ذلك من خلال دراسة قياسية تحليلية لعينة من الدول الأفريقية والعربية. أجريت الدراسة القياسية على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا خلال الفترة من 2015 إلى 2021، بهدف تحليل الأثر القياسي لمنتجات التكنولوجيا المالية، المتمثلة في معدل التغلغل الديموغرافي للنقود الإلكترونية، على ربحية القطاع المصرفي، والتي تم قياسها باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية. وتم الاعتماد في ذلك على برنامجSTATA14 ، واستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

كما تناولت الدراسة التحليلية أهم المتطلبات اللازمة لإنجاح التكنولوجيا المالية في الجزائر، استنادًا إلى تجارب عربية ناجحة خلال الفترة من 2015 إلى 2022. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتغلغل الديموغرافي للنقود الإلكترونية على العائد على حقوق الملكية في البنوك التي تم دراستها خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تأثير عدة متغيرات أخرى مثل: الملاءة المالية، ومعدل النمو المستدام، والتضخم. وأكدت الدراسة على أهمية تطوير البنية التحتية، وتحديث الأطر التشريعية، فضلاً عن تعزيز الشراكة والتعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك من أجل تحسين المنظومة المصرفية الجزائرية ورفع أدائها.

الدراسة الرابعة: كردوسي مروة، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي**، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2024.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي من خلال تقييم التوجهات الدولية والمحلية في تبني الحلول المبتكرة مثل الدفعات الرقمية والتحويلات وإدارة الاستثمارات، بالإضافة إلى تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي. كما تسعى الدراسة إلى دراسة مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على النطاق الدولي، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية ساهمت بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي عالميًا، من خلال توفير خدمات مالية متقدمة وسهلة الوصول في مناطق متعددة مثل الأمريكيتين، أوروبا، الشرق الأوسط، إفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ. ويرجع هذا إلى كفاءة التكنولوجيا في رفع مستوى الثقة بالنظام المالي وتقليل فجوات الوصول بين مختلف فئات السكان.

أما في الجزائر، فقد شهدت خدمات التكنولوجيا المالية تقدمًا محدودًا نتيجة الجهود الحكومية لتحسين البنية التحتية للخدمات المالية، مثل إطلاق نظام النقد الآلي وتطوير مختبرات للتكنولوجيا المالية. ومع ذلك، ما زالت الجزائر تواجه تحديات مثل الفجوات الرقمية ونقص الثقة في النظام المالي، مما يتطلب زيادة الوعي بالخدمات المالية وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية.

الفجوة البحثية: تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في جملة من النقاط وهي:

الدراسات السابقة تركز على دول مثل الجزائر أو البنوك الخليجية، ولا تبرز الفروق بين دول مثل قطر والسعودية وماليزيا. الدراسة الحالية يمكن أن تقدم مقارنة أوسع بين هذه الدول وتوضح كيف تؤثر التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية في بيئات اقتصادية وتنظيمية متنوع؛

الدراسات السابقة تناولت بشكل عام الفرص والتحديات التي توفرها التكنولوجيا المالية، لكن الدراسة الحالية يمكن أن تركز على الفرص الخاصة التي تواجه المصارف الإسلامية في دول مثل السعودية وقطر، بغية الاستفادة من هذا النجاح الذي عرفته الدول الرائدة في هذا المجال.

تأثيرات تقنيات مثل "البلوكشين" والذكاء الاصطناعي: على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تناولت البلوكشين بشكل عام، لا توجد دراسات تركز على تأثيرات تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي أو البلوكشين، في الدراسة الحالية ركزنا على أثر الذكاء الصناعي في عمل المصارف الإسلامية؛

بعض الدراسات تناولت تأثير البنية التحتية والتشريعات على تبني التكنولوجيا المالية، لكن لا يوجد تطرق لتجارب رائدة في العالم الإسلامي، الدراسة الحالية يمكن أن تملأ هذه الفجوة من خلال دراسة أنظمة المصارف الإسلامية في دول مثل قطر والسعودية وماليزيا.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا لأغراض البحث تم تقسيم محتوى الموضوع إلى:

الفصل الأول المعنون بمدخل لعمل المصارف الإسلامية، والذي تم التطرق فيه إلى ماهية المصارف الإسلامية من خلال عرض مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية، وكذا خصائص وأهداف المصارف الإسلامية، وإبراز الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من جهة، وتم التطرق إلى مصادر الأموال في المصارف الإسلامية التي شملت: المصادر الداخلية، المصادر الخارجية الأساسية والمصادر الخارجية الأخرى من جهة أخرى، كما شرحنا استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، انطلاقا من التمويلات القائمة على المشاركة، بالإضافة إلى التمويلات القائمة على المداينة، وكذا التمويلات الأخرى.

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان تأثير التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية، تحدثنا فيه عن ماهية التكنولوجيا المالية، من خلال تعريف ومزايا التكنولوجيا المالية، وأهمية التكنولوجيا المالية وتقنياتها، وكذا القطاعات الرئيسية لتكنولوجيا المالية، كما عرضنا فيه الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية، من خلال التطرق إلى أسباب ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية، أهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية بالدول العربية، وأساليب عمل شركات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى ذلك عرضنا فيه دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال شرح الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية، وأهم دوافع تبني التكنولوجيا في المصارف الإسلامية ومختلف الفرص التي توفره لها، وكذا أثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

وكجانب تطبيقي للدراسة حاولنا استكشاف تجربة قطر في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية، وكذا تجربة المملكة العربية السعودية في رقمنة المصارف الإسلامية، وتطرقنا إلى تجربة ماليزيا كنموذج مقارن للاستفادة منه في الدول العربية، بالإضافة إلى تجربة البحرين في التكنولوجيا المالية للمصارف الإسلامية، وفي ختام هذا الفصل الثالث تم عرض مقارنة تفصيلية بين التجارب الأربعة.

الفصل الأول

مدخل لعمل المصارف الإسلامية

تمهيد:

تعد المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تسعى إلى تقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية بآليات تتوافق مع أحكام الفقه الإسلامي، بعيدًا عن الفوائد الربوية والمعاملات المحرمة وتستند، أنشطة هذه المصارف إلى عقود شرعية مثل المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والإجارة، التي تضمن تحقيق التوازن بين تحقيق الربح والالتزام بالقيم الأخلاقية.

وقد شهدت المصارف الإسلامية نموًا ملحوظًا عالميًا، إذ توسعت خدماتها وانتشرت في العديد من الدول، بما في ذلك الأسواق المالية الكبرى في أوروبا وآسيا وأمريكا، ويرجع هذا التوسع إلى تزايد الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ليس فقط من قبل المسلمين، ولكن أيضًا من قبل مستثمرين غير مسلمين يبحثون عن بدائل مالية أكثر استقرارًا وأقل عرضة للمخاطر المرتبطة بالفوائد الربوية والمضاربات غير المشروعة، كما أن الأزمات المالية العالمية كشفت عن هشاشة بعض النظم المصرفية التقليدية، مما عزز الاهتمام بالمصرفية الإسلامية كنموذج يقدم حلولًا تمويلية أكثر عدالة واستدامة، إضافة إلى ذلك، تحظى المصارف الإسلامية بدعم حكومي وتشريعي في العديد من الدول، مما ساعدها على التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية وجذب رؤوس الأموال من مختلف الفئات، مما جعلها عنصرًا مهمًا في تطوير الاقتصاديات المحلية والدولية.

وللإلمام بهذا الفصل سنحاول التطرق إلى جملة من النقاط وهي كالأتي:

- ماهية المصارف الإسلامية؛
- مصادر الأموال في المصارف الإسلامية؛
- استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

تعد المصارف الإسلامية جزءًا أساسيًا من النظام المالي المعاصر، حيث نشأت استجابةً للحاجة إلى مؤسسات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتتميز هذه المصارف بآلياتها الفريدة التي تبتعد عن التعاملات الربوية وتحظر المعاملات التي تنطوي على الغرر والمقامرة، مما يجعلها نموذجًا ماليًا قائمًا على العدالة والمشاركة في المخاطر، ومن خلال تقديم منتجات وخدمات تستند إلى عقود شرعية مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، تسهم المصارف الإسلامية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في هذا الإطار، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على ماهية المصارف الإسلامية، من حيث مفهومها وخصائصها، التي تميزها عن المصارف التقليدية، كما يلي:

- مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية؛
- خصائص وأهداف المصارف الإسلامية؛
- الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مجموعة من التعاريف التي قدمها الباحثون لمصطلح المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى نشأة هذه المصارف.

أولا: مفهوم المصارف الإسلامية

تعرف المصارف الإسلامية على أنها " تلك المصارف التي تقوم بكل الأعمال، وتقوم بتقديم خدمات بنكية يمكن القول أنها تقليدية تقريبا، بما يتوافق مع أحكام الفقه الإسلامي، بالإضافة إلى الأنشطة المصرفية التي تمارسها دون غيرها من المصارف الأخرى، بما يخدم المجتمع، الأمر الذي دعا بعض الباحثين في هذا الشأن إلى القول بأن المسلمين وغير المسلمين يقبلون التعامل معها، لأنها تقوم على مبادئ أخلاقية وأدبية في الجانب المالي، وتعمل على خلق مجتمع آمن يسوده الرخاء".[1]

كما تعرف المصارف الإسلامية: " حسب التعريف الذي قدمته الاتحاد الدولي بأنها تلك البنوك والمؤسسات التي نص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء".[2]

---

[1]- بريكي عبلة، **دور الابتكار المالي الإسلامي في تحسين ربحية المصارف الإسلامية**، دراسة حالة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019-2020، ص03.

[2] – أسماء بن حميدة، حسيبة سميرة، **المصارف الإسلامية كمحرك رئيسي لنشاط الصناعة المالية الإسلامية**، مصرف الراجحي السعودي نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد01، مارس 2023، ص25.

تعرف المصارف على أنها: " منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة".[1]

وتعرف أيضا المصارف الإسلامية على أنها: " المؤسسات التمويلية ذات الرسالة والمنهج، رسالة تتعدى كم التمويل إلى نوع هذا التمويل ومجالاته وأهدافه، ولها منهج تعمل في إطاره يستمد قواعده وآداب وقيم وأخلاق الشريعة الإسلامية".[2]

وتعرف المصارف الإسلامية على أنها: " مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما تخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية".[3]

من التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تهدف إلى جمع الأموال من الأفراد والهيئات لتوظيفها في مجالات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا تقتصر على التمويل المالي فحسب، بل تشمل أيضاً توفير حلول تمويلية تساهم في بناء المجتمع، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة. كما تتمثل رسالتها في تطبيق قيم وأخلاقيات الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها، بما في ذلك تجنب الفوائد الربوية والتعامل وفقًا لمبادئ التكافل والعدالة الاقتصادية.

ثانيا: نشأة المصارف الإسلامية

يعد ظهور المصارف الإسلامية جزءا من الظروف العامة التي سادت الدول الإسلامية في فترة السبعينات والزيادة في أسعار النفط، حيث برزت هذه البنوك، وكان تطورها تطورا ملحوظا من أجل المساعدة في استيعاب الفائض النقدي، وصاحب ظهورها تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث الذي ذهب إلى أنه لابد من إعادة النظر في الهياكل النقدية والمالية للدول الإسلامية بشكل يلغى في نظام الفوائد.[4]

---

[1]- أسمع سفيان، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر – الواقع والآفاق–**، أطروحة دكتوراه في علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 – دالي إبراهيم- ، الجزائر، 2021-2022، ص03.

[2]-نسيلي خديجة، **دراسة قرار الاستثمار في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم تجارية**، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص02.

[3]- شهاب أحمد سعيدي العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص11.

[4] - تيقان عبد اللطيف، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي**، دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص120.

ويمكن أن نلخص أهم المراحل التي مرت بها هذه المصارف فيما يلي:[1]

أ. مرحلة التنظير:

وهي مرحلة صياغة الأفكار التي من شأنها أن تساعد في إيجاد بديل عملي للبنوك التقليدية الربوية، والتي كانت بدايتها مع مطلع القرن العشرين، حيث دفع انتشار البنوك التقليدية في البلدان الإسلامية إلى طرح التساؤلات حول مدى شرعية الفوائد التي تتعامل بها هذه البنوك، فازدادت القناعة بوجوب الحل الشرعي وسرعته، خاصة بعد ظهور الصحوة الإسلامية والشعور بالمسؤولية الموجودة على عاتقهم.

وقد بدأت أولى مراحل التنظير بالنظر إلى الفائدة ومدى انطباقها على الربا المحرم وسلبيات المؤسسات الربوية، ثم طرقوا بابا آخر، وهو تحويل المؤسسات الربوية إلى مؤسسات إسلامية.

فصدرت مجموعة من الفتاوى التي تحرمها منها فتوى الشيخ بكري الصدفي سنة 1907، فتوى الشيخ عبد المجيد سليم، عام 1930، إضافة إلى صدور العديد من الكتابات التي تناولت رأي الشريعة الإسلامية في الفوائد الربوية والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها والبدائل الممكنة في إطار الشريعة الإسلامية.

من أبرز هذه الدراسات كتاب الأستاذ "أنور إقبال قرشي " سنة 1944 وهو كتاب مهم جدا عن الربا وهو مترجم إلى اللغة العربية، وكتاب الإمام أبو الأعلى المودودي بعنوان الربا عام 1950 والذي يعد بحق نموذج فريد في بابه ومرجعا لمن جاء بعد ذلك من الباحثين حيث أشار إلى مساوئ الربا من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والدينية.

في عام 1951 انعقد أسبوع الفقه الإسلامي في باريس، وقد تم تقديم العديد من الأوراق المتعلقة بالربا من هذه الدراسات دراسة مقدمة من طرف الدكتور "محمد عبد الله دراز" عن الربا في القانون الإسلامي، وهي رد على ما كتبه "محمد الدواليبي" في فتواه بأن الربا المنهي عنه لا علاقة له بالبنوك الحديثة وفرق في بحثه بين قرض الإنتاج وقرض الاستهلاك في الحل والحرمة، وقد رد عليه في هذا المؤتمر الدكتور "عبد الرزاق السنهوري."

من ناحية أخرى كانت المعطيات الفكرية لبداية عقدي الخمسينات والستينات على شكل كتابات ودراسات لعدد من الاقتصاديين الباكستانيين والعراقيين والمصريين مثل دراسة "محمد عزيز" حول "الإطار العام للبنوك بلا فوائد" 1955 أيضا دراسة محمد حميد الله سنة 1958 حول اقتراح بإنشاء صندوق نقد إسلامي، وفي بداية الستينات القرن الماضي ظهرت إسهامات أخرى مثل دراسة محمد عبد الله العربي 1960 الذي له كتابات ممتازة نشرها مجمع البحوث الإسلامية في القاهرة تحت عنوان الملكية الفردية، المصارف الإسلامية...، دراسة أحمد النجار 1962، دراسات وأبحاث محمد نجاة الله صديقي، عيسى عبده إبراهيم دراسة محمد باقر الصدر عام 1968 وله كتاب كامل عن البنك اللاربوي، إضافة إلى العديد من الأبحاث والدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع.

---

[1] – هند مهداوي، **التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص181.

لقد توج المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر المنعقد عام 1965 الفتاوى السابقة المتعلقة بحرمة الفوائد البنكية بإجماع فقهاء مندوبين عن خمس وثلاثين دولة إسلامية، حيث أصبح القرار الصادر عن هذا المؤتمر المرجع الأساسي بشأن رأي الشريعة الإسلامية في الفوائد البنكية والذي اعتبر أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي أو القرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

كما فتح هذا القرار الباب للتفكير الجدي في إيجاد بديل للبنوك التقليدية، بالتوصية الصادرة من خلاله إلى العلماء ورجال المال والاقتصاد المسلمين للبحث في هذا المجال.

وتبعه بعد ذلك كل من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي خلال سنتي 1985 و 1986 ، وقد أجمعا على حرمة الفوائد البنكية.

ب. **مرحلة التأسيس:**

يعود تاريخ بداية العمل المصرفي الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، ثم بعدها في المناطق الريفية في باكستان وخلال سنة 1950 تأسست مؤسسة تستقبل الودائع من ذوي الميسورين مالكي الأراضي لتقدمها بدورها إلى الفقراء من المزارعين لتحسين نشاطهم الزراعي دون أن يتقاضى اصحاب هذه الودائع أي عائد على ودائعهم، وكذلك القروض المقدمة للمزارعين دون عائد، وإنما كانت تلك المؤسسات تتقاضى أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية، ولكن بسبب عدم وجود كادر مؤهل وعدم تجدد الإقبال على الإيداع لدى المؤسسة أغلقت أبوابها.

وفي جمهورية مصر العربية كانت تجربة إنشاء بنوك الادخار المحلية التي بدأها الدكتور أحمد النجار رحمه الله في قرية "ميت غمر " بمحافظة الدقهلية (دلتا النيل) عام 1963 التي تعتبر من أولى التجارب التي ظهرت وغابت حيث كانت تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، وبسبب عدم تعاملها بالفائدة حظيت هذه المصارف بالدعم والتشجيع من قبل مواطني الريف، وقد بلغ عدد المودعين فيها حوالي 59000 مودع خلال ثلاث سنوات من عملها، ولكن هذه التجربة أيضا لم تستمر إذ تم إيقاف العمل بها سنة 1967 بسبب العوامل التالية:[1]

1. عدم رسوخ الإطار النظري للأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية التي تمارسها؛
2. عدم توافر الكوادر القادرة على أداء الأعمال والنشاطات المصرفية الإسلامية؛
3. لم تلق العناية والرعاية اللازمة التي تمنح عادة لأي تجربة رائدة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية.

حيث تمت تصفيتها لتظهر فكرتها الاجتماعية بصورة جديدة وذلك عام 1971 من خلال تأسيس بنك ناصر الاجتماعي ومركزه مدينة القاهرة، الهدف الأساسي من قيامه المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي

[1]- هند مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص183.

بين الناس، وقد استخدمت في ذلك منح القروض وقبول الودائع ، وعلى الأخص ودائع الادخار واستثمار الأموال ومنح الإعانات والمساعدات للمستحقين مع عدم التعامل بالفائدة.

لقد عرفت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ظهور وانتشار العديد من المصارف التي تقوم معاملاتها على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أصبحت معظم الدول العربية وحتى بعض الدول الأجنبية تنتهج نظام ازدواجية المصارف ؛ ولعل أول تسجيل رسمي حديث لعبارة البنك الإسلامي متمثلا في اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بجدة "عام 1974 في المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية، والذي باشر أعماله سنة 1975 ليكون مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وهي نتيجة الإرادة المشتركة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إنشاء هذه المؤسسة الدولية الهادفة إلى:[1]

دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة منفردة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية.

أما على مستوى العمل المصرفي التجاري للقطاع الخاص، فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة مولد بنك دبي الإسلامي عام 1975 والذي يعتبر أول بنك إسلامي متكامل الخدمات والأنشطة يتم إنشاؤه بالمفهوم المصرفي المعاصر والذي يعتبره البعض الانطلاقة الحقيقية للمصارف الإسلامية التي تهدف إلى الربح والتي تمثل البديل الفعلي للمصارف التقليدية.

وأول بنك يتأسس خارج الدول الإسلامية هو المصرف الإسلامي الدولي عام 1978 في لوكسمبورغ وأهم أعماله مراسلة البنوك الإسلامية وخدمة الجاليات في الغرب ثم تعثر هذا البنك وأعيد افتتاحه مرة أخرى في الدانمرك سنة1983.

ثم تلتها العديد من المصارف الإسلامية ليبلغ عددها 25 مصرفا في نهاية عقد السبعينات، واستمرت في الظهور ليصل عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1992 إلى 192 مصرف ومؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة، وقد ظهرت العديد من المصارف الإسلامية كانت بدايتها بنك فيصل الاجتماعي سنة 1971.

ج. مرحلة التطور:

عرفت بلدان الخليج العربي انتشاراً واسعاً للمصارف الإسلامية على خلفية تحسن مداخلها نتيجة ارتفاع أسعار البترول، فأُنشئ "بنك دبي الإسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة تبعا لمرسوم أميري أصدره حاكم دبي في 12 مارس 1975م، وهو أول مصرف تجاري إسلامي خاص في حركة المصارف الحديثة، ولعل ما حققه المصرف من نجاح هو الذي دفع إلى إصدار القانون الاتحادي رقم 06 في 15 ديسمبر 1985م، والخاص بالمصارف

[1]- هند مهداوي، مرجع سبق ذكره، ص184.

والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية الإسلامية والذي نظم عمل المصارف والهيئات الإسلامية وفرض الرقابة الشرعية عليها.[1]

وفي دولة الكويت، كان ظهور بيت التمويل الكويتي" كأول مؤسسة مالية إسلامية في 23 مارس 1977م بموجب المرسوم رقم 72 لسنة 1977م، وهي شركة مساهمة تقوم بالنشاطات المالية وأعمال التأمين وتتعامل مع جمهور المودعين أو المستثمرين على أساس المضاربة الإسلامية ويمنع عليها استعمال الفوائد في أي شكل من أشكال معاملاتها .

أما في مملكة البحرين، فقد ظهر بنك" البحرين "الإسلامي في نوفمبر 1979م كأول مصرف إسلامي في البلاد بموجب المرسوم رقم 02 لسنة 1979م، وفي جويلية 1983م تأسس بنك فيصل الإسلامي البحريني" كشركة مساهمة، وتوالت بعد ذلك عمليات إنشاء المصارف الإسلامية ليصل عددها اليوم ستة وعشرين (26) مصرفا.

وفي دولة قطر، كانت البداية مع إنشاء "مصرف قطر الإسلامي" الذي باشر أعماله وفقا للمرسوم الأميري رقم 45 من سنة 1982م كمؤسسة مالية مصرفية تقدم خدمات استثمارية وبنكية وفقا للشريعة الإسلامية، فيما بعد تم تأسيس "بنك قطر الدولي الإسلامي" وفقا للمرسوم الأميري رقم 52 من سنة 1990م. وتخضع المصارف الإسلامية في دولة قطر لأحكام البنك المركزي القطري ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أما في المملكة العربية السعودية، وبالرغم من أنها كانت وراء الدعم المالي لإنشاء العديد من المصارف الإسلامية وفي مختلف الدول إلا أنها بقيت خارج هذه الحركة المتسارعة، ويمكن اعتبار تحول شركة الإخوة الراجحي المصرفية للتجارة" إلى بنك تجاري إسلامي في فيفري 1988م أول خطوة في اتجاه تأسيس المصارف الإسلامية في السعودية والتي تبعتها عدة عمليات التحول للعمل وفق الشريعة الإسلامية منها "البنك الأهلي التجاري السعودي" و "بنك الجزيرة".

وعلى عكس نظيراتها الخليجية، فإن سلطنة عمان لم تعرف العمل المصرفي الإسلامي إلا بعد إقرار قانون ينظم عمل هذه المصارف في سنة 2012م من خلال إصدار المرسوم السلطاني رقم 69 تحت باب الأعمال المصرفية الإسلامية، ليكون أول مصرف إسلامي يتم إنشاءه في السلطنة هو "مصرف "نزوى" الذي باشر أعماله في جانفي 2013م.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية، تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" في سنة 1978م كأول مصرف إسلامي لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978م وباشر المصرف عمله في 22 سبتمبر 1979م، ثم تبعه تأسيس "البنك العربي الإسلامي الدولي" في سنة 1998م و"بنك الأردن دبي الإسلامي" سنة 2010م.

[1] – طبيبل عبد السلام، **كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل 3 من طرف المصارف الإسلامية**، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، إبراهيم سلطان شيبوط، 2017-2018، ص07.

أما في دولة تركيا والتي تطبق مبادئ العلمانية في أغلب جوانب الحياة بما فيها الاقتصادية، فقد رخصت للمؤسسات المالية الإسلامية بالنشاط على ترابها تحت اسم "ببيوت التمويل الخاصة" من خلال المرسوم رقم 7506/1983 الصادر في 16 ديسمبر 1983م والمرسوم رقم 7833/1984 الصادر في 15 مارس 1984م وهما ينظمان نشاط التمويل اللاربوي، وأدى ذلك إلى تأسيس أول بنك إسلامي في تركيا وهو "بيت البركة "التركي" سنة 1985م ثم "بنك فيصل الإسلامي التركي" في نفس السنة، وبعدها تأسس بيت التمويل التركي الكويتي" سنة 1989م.

أما في ماليزيا وبطلب من اللجنة الوطنية للبنك الإسلامي، والتي تأسست في مطلع الثمانينات، صادقت الهيئة التشريعية بعد بحث المسألة من الناحية القانونية والفقهية والتنفيذية على قانون المصارف الإسلامية سنة 1982م، والذي تضمن لائحتين، الأولى تتعلق بإنشاء المصارف الإسلامية والثانية بالاستثمارات العمومية التي يجوز للمصارف الإسلامية المشاركة فيها، وبذلك عرفت ماليزيا سنة 1987م ميلاد أول بنك إسلامي هو "البنك الإسلامي الماليزي".

أما في دولة العراق، فقد تأسس في سنة 1993م المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية" كأول مصرف إسلامي بموجب قرار مجلس قيادة الثورة السابق تحت رقم205/ 1993م، وبعد سنة 2003م تواصلت عملية افتتاح المصارف الإسلامية، أين تم تأسيس مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية" و "المصرف الوطني الإسلامي" في سنة 2005م وغيرها من المصارف.

وفي السودان كانت البداية بموجب الأمر المؤقت رقم 09 الذي أقره مجلس الشعب سنة 1977م، أين تم تأسيس "بنك فيصل الإسلامي السوداني" في 18 أوت 1977م، وفي قرار آخر صدر سنة 1984م ألزمت الحكومة السودانية بمعية البنك المركزي جميع المصارف العاملة على ترابها بتطبيق الشريعة الإسلامية بهدف الوصول إلى نظام مصرفي لا ربوي بالكامل، الأمر الذي أدى إلى إنشاء عدة مصارف إسلامية أخرى منها "بنك التنمية التعاوني الإسلامي" و"البنك الإسلامي لغرب السودان عام 1984م وغيرها من المصارف الإسلامية.

هذه الفكرة كانت قد تبنتها الجمهورية الإيرانية الإسلامية بعد نجاح الثورة، حيث بدأت في أسلمة المصارف من خلال إصدار القانون المصرفي الإسلامي في 01 سبتمبر 1983م والذي أعاد تنظيم بشكل كامل الجهاز المصرفي الإيراني، وحدد تاريخ 20 مارس من سنة 1984م كآخر أجل أمام المصارف لإنهاء جميع المعاملات الربوية فيها.[1]

كما أعلنت باكستان في 1979م عن قرار يقضي بالتحول الكامل نحو النظام المصرفي الإسلامي وإلزام جميع المصارف العاملة على ترابها بالامتناع عن المعاملات الربوية، القرار الذي كان تطبيقه شاق وعسير، مما دفع

[1] – طبيبل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص08.

بالمحكمة العليا لتحديد تاريخ 30 جوان 2001م كآخر أجل لإلغاء كل القوانين المصرفية والمالية المخالفة للشريعة الإسلامية.

وفي دولة فلسطين كانت البداية بتأسيس "شركة بيت المال الفلسطيني" في 1994م، وبتأسيس سلطة النقد سنة 1995م، تم إنشاء وفي نفس السنة "البنك الإسلامي العربي" وبعده عدة مصارف إسلامية أخرى.

وفي لبنان، جاء القانون رقم 575 الصادر بتاريخ 11 فيفري 2004م المتعلق بإنشاء المصارف الإسلامية ليعطي إشارة الانطلاق لتأسيس هذا النوع من المصارف، فكانت البداية في نفس السنة بتحول "بنك البركة لبنان" إلى مصرف إسلامي وإنشاء "البنك الإسلامي اللبناني"، ليتم بعدها إنشاء عدة مصارف إسلامية.

أما انطلاقة هذه التجربة في الجهورية العربية السورية فقد كان بصدور المرسوم التشريعي رقم 35 لسنة 2005م والذي نظم عمل المصارف الإسلامية، فكان أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه هو "بنك الشام" في سبتمبر 2006م، ليأتي بعده "بنك سورية الدولي الإسلامي" في ماي 2007م ثم "بنك البركة السوري" في جوان 2010م.

أما أول مصرف إسلامي أسس في اليمن قبيل صدور القانون رقم 21 لسنة 1996م المتعلق بالمصارف الإسلامية كان "البنك الإسلامي اليمني للتنمية والاستثمار عام 1995م، ليعرف البلد بعد ذلك تأسيس "بنك التضامن الإسلامي الدولي" عام 1996م، "بنك سبأ الإسلامي" عام 1997م و"بنك اليمن والبحرين الشامل" عام 2002م.

أما في بلدان المغرب العربي فقد كانت بداية التجربة من تونس بإنشاء "بيت المال السعودي التونسي" في 06 ديسمبر 1985م بمقتضى القانون 1985/108، وبقي المصرف الإسلامي الوحيد على الساحة المصرفية التونسية إلى غاية تأسيس "المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية سنة 2000م بعدها تسارعت قليلا حركة الصيرفة الإسلامية في البلاد بتأسيس "بنك نور الإسلامي" سنة 2009م و مصرف "الزيتونة" سنة 2010م ، ولمواجهة التبعات الاقتصادية والمالية لثورة الياسمين، أصدرت الحكومة في 11 جويلية 2016م القانون رقم 45/2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، والذي يقنن وينظم كل الجوانب المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

وفي الجزائر تستند الصيرفة الإسلامية على مصرفين ،فقط أولهما تأسيسا كان "بنك البركة الجزائري" في سنة 1990م بعد الإصلاح الذي عرفه القطاع المصرفي في نفس السنة بصدور قانون النقد والقرض والذي رخص للخواص والأجانب إنشاء المصارف والمؤسسات المالية دون أن يشير في أي من مواده للصيرفة الإسلامية، أما ثاني هذه المصارف فكان "مصرف السلام "الجزائر في 20 أكتوبر 2008م كثمرة تعاون جزائرية إماراتية ، إلا أن السلطات الجزائرية ومن خلال بنك الجزائر تتجه نحو إصدار تنظيم جديد ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة بعد الأزمة التي تعيشها مجمل القطاعات الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول.[1]

[1] – طبيبل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص09.

أما فيما يخص المملكة المغربية التي بقيت جد متأخرة في مجال الصيرفة الإسلامية رغم مرور أكثر من نصف قرن من ظهور هذه المصارف، فإنها تداركت هذا التأخر في سنة 2012م بإصدار القانون البنكي المغربي الجديد رقم 12/103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها الذي أقر بالصيرفة الإسلامية من خلال تنظيمها تحت مسمى "البنوك التشاركية"، عندها بدأت بعض المصارف والمؤسسات المالية المغربية في تقديم بعض المنتجات البديلة"، بعدها منح بنك المغرب عدة تراخيص لتأسيس مصارف إسلامية على غرار بنك الصفاء، بنك اليسر وبنك التمويل والإنماء.

وعلى غرار المملكة المغربية، لم تعرف ليبيا تجربة الصيرفة الإسلامية طوال العقود السابقة، الأمر الذي لن يدوم طويلا بما أن السلطات الليبية قررت أسلمة القطاع المصرفي الليبي بالكامل، حيث أصدر المؤتمر الوطني العام الليبي خلال سنة 2012م قانونا يمنع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في ليبيا من التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وفي هذا الاتجاه قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار القانون رقم 46 لسنة 2012م المعدل للقانون رقم 01 لسنة 2005م الخاص بالمصارف وهذا بإضافة بابا خاص بالصيرفة الإسلامية وفصلا لعملية التحول التدريجي لها، ليصبح في النهاية نظاماً مصرفياً إسلامياً بالكامل بحلول جانفي 2015م، الأمر الذي لم يتحقق إلى غاية اليوم بسبب الأوضاع الأمنية السائدة في ليبيا.

أما الصيرفة الإسلامية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية فقد كانت بدايتها مع بنك البركة الموريتاني الإسلامي" في سنة 1985م، ورغم الانطلاقة الجيدة لهذا المصرف إلا أن هذه التجربة آلت إلى الفشل وانسحبت منه مجموعة البركة وأصبح تحت تسمية "بنك الوفاء الإسلامي الموريتاني"، هذه التجربة تبعها تأسيس عدة مصارف إسلامية أخرى.

وتبعا لهذه التجارب الناجحة، أُسست العديد من المصارف الإسلامية في الدول الغربية، إذ أنشئ أول مصرف إسلامي في أوروبا في سويسرا تحت تسمية "بيت المال الإسلامي" سنة 1981م والذي تحول سنة 2006م إلى "بنك فيصل الخاص سويسرا" ، ثم في بريطانيا بتأسيس بنك البركة الدولي المحدود" في سنة 1981م إلا أنه تم إغلاقه من قبل البنك المركزي سنة 1993م، ليتم لاحقا تأسيس البنك الإسلامي "البريطاني سنة 2004م، ليأتي الدور على قبرص بإنشاء "بنك قبرص الإسلامي" سنة 1982م، فالدانمارك بتأسيس "المصرف الإسلامي الدولي" سنة 1983م، كما سمحت ألمانيا مؤخرا للمصارف الإسلامية بالنشاط على ترابها فكان كي تي بنك KT BANK" أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه في ألمانيا والذي بدأ نشاطه في سبتمبر 2015م.[1]

كما حرصت الكثير من المصارف الدولية على تبني الصيرفة الإسلامية بفتح فروع وشبابيك إسلامية خدمة لعملائهم المسلمين ومن بينها "مؤسسة هونغ كونغ شنغهاي المصرفية"

Hong Kong & Shanghai Banking Corporation ،

[1] – طبيبل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص11.

"إتحاد البنوك السويسرية Union des Banques Suisse" و"القرض السويسري Le Credit Suisse"، كما يوجد مصارف أخرى قامت بإنشاء وإدارة محافظ وصناديق استثمار موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مثل "بنك تشيس مانهاتن Chase Manhattan Bank" و"جي بيه مورجان تشيس JP Morgan chase" ، "دويتش بنك Deutsch Bank" و"المجموعة البنكية الأسترالية النيوزيلندية Australia and New Zealand Banking Group" و"إيه بي إن إمرو ABNAMRO" الهولندي، أما بنك "سيتي بنك Citi Bank" فقام بإنشاء بنك إسلامي تحت تسمية "سيتي بنك الاستثماري الإسلامي البحرين Bahrainiti Islamic Investment Bank " سنة 1996م ، كما قام في سنة 2002م اتحاد البنوك السويسرية بتأسيس "بنك نوريبا" Noriban Bank" ، كما احتضنت البحرين أول مؤشر مالي إسلامي "مؤشر داو جونز للسوق المالية الإسلامية The Dow Jones Islamic Market Index" والذي تأسس عام 1999م.[1]

وفي هذه المرحلة تطوير وابتكار العديد من المنتجات التي تعتبر بديلة لمنتجات الصيرفة التقليدية سواء في مجال التمويل أو الاستثمار، حيث لم تكتف بصيغ التمويل المعروفة (المرابحة السلم الإجارة، المشاركة، المضاربة...)، بل قامت بتطوير هذه الصيغ بالتداخل فيما بين صيغتين أو أكثر، وأصدرت بطاقات ائتمان إسلامية، كما يجري تطوير صناديق الاستثمار الإسلامية، وتطوير صيغ لتمويل مشاريع البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية كإنشاء صندوق البنى التحتية، بالإضافة إلى ذلك قامت المصارف الإسلامية بالتوجه نحو سياسات التصكيك وتطويرها؛

انتشرت المصارف الإسلامية بشكل واسع بحيث لم تقتصر فقط على البلدان الإسلامية، بل امتدت إلى البلدان غير الإسلامية مثل أمريكا بريطانيا، سويسرا... وتأتي في المرتبة الأولى لهذه الدول بريطانيا التي توجد فيها خمسة بنوك إسلامية بشكل كامل، وسبعة عشر بنك في شكل نوافذ إسلامية. ولقد بلغ عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في سنة 2010 ما يقارب 350 نافذة؛

إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات المساندة والضرورية لتطور وسلامة العمل المصرفي الإسلامي وتوسيع دائرة عمله، نذكر منها:[2]

هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية؛

مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛

السوق المالية الإسلامية الدولية؛

هيئة التصنيف للبنوك الإسلامي؛

---

[1] – طبيبل عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] – هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، رسالة ماجستير في دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، 05.

مراكز إدارة السيولة.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية

تستند المصارف الإسلامية إلى مجموعة من الخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية، والتي تشمل الهيكل التنظيمي الذي يعتمد على مفهوم المشاركة والمخاطرة بدلاً من الفائدة الثابتة. كما أن لهذه المصارف أهدافًا سامية تسعى لتحقيقها، مثل تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير فرص تمويلية متوافقة مع القيم الأخلاقية، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ممارسات تكافلية.

تسعى المصارف الإسلامية من خلال هذه الخصائص والأهداف إلى إحداث توازن بين تحقيق الأرباح والخدمة المجتمعية، مما يجعلها تلعب دورًا محوريًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تعتمد هذا النظام المالي.

وهذا ما سنعرضه من خلال هذا المطلب، كما يلي:

أولا: خصائص المصارف الإسلامية

يتميز العمل المصرفي الإسلامي عن العمل المصرفي التقليدي، بأسس وخصائص عديدة، وتتمثل هذه الخصائص في:[1]

1. استبعاد التعامل بالفائدة الربوية؛
2. توجيه جهود البنوك الإسلامية كافة نحو الاستثمار الحلال؛
3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛
4. الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

وسنقوم بشرح هذه الخصائص فيما يلي:[2]

1. عدم التعامل بالفوائد الربوية

إن أهم ما يميز المصرف الإسلامي عن التقليدي استبعاده التعامل بالفائدة، لاعتبار هذه الأخيرة من قبيل الربا الذي اجمع الفقهاء على تحريمه مراعاة منها لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وبدون هذه الميزة يصبح هذا المصرف كأي مصرف ربوي آخر.

2. الاستثمار في المشاريع الشرعية:

تسعى المصارف الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك من خلال اعتمادها لصيغ المشاركة العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، مما يجعل نشاطه مميزا عن النظام التقليدي الربوي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع

---

[1] – السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، وآخرون، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ميزة تنافسية لخدمات المصارف الإسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد09، العدد01، 2019، ص232.

[2] – عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، وآخرون، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر " واقع وتحديات"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد02، 2020، ص67.

أن كانت نافعة أو ضارة للإنسان، فلا يجوز شرعا تقديم أي تمويل المشروع ينتج سلعا أو خدمات محرمة، بمعنى انه لا يجوز القرض لمعصية، أو مصنع للخمور أو أي أنشطة يحرمها الإسلام وتسبب ضرر للمجتمع، فهو تمويل بضوابط دينية شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

3. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.

4. الطابع العقائدي:

إن المصارف الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعنا إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام، ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى المصارف الإسلامية التوجهات الدينية في جميع أعمالها وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم.

5. المصارف الإسلامية كوسيط مالي:

لقد كان الهدف من وراء إنشاء المصارف الإسلامية هو تأمين نفس الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية، حتى يتمكن الفرد المسلم من تفادي دفع أو أخذ الفائدة على أن يتقاضى في نفس الوقت ربحا، عن ادخاره أو تمويله لأعمال التجارة، ومن هذه الخدمات القيام بدور الوساطة في المعاملات المالية.[1]

ثانيا: أهداف المصارف الإسلامية

من بين الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها ما يلي:[2]

1. **احياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية:** وذلك من خلال:

أ. الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية المصرفية؛

ب. تقديم البديل الإسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين؛

ج. الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية والمالية من خلال التزامها هي أولا، ثم النصح والإرشاد لأفراد المجتمع بإتباع السلوك الإنساني في استثمار وتوظيف أموالهم؛

د. تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

---

[1]- أسماء بن حميدة، حسيبة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2]- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، دون مجلد، العدد07، 2010، ص307.

2. **تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به:** أي أن المساهمين في البنك الإسلامي يقومون باستثمار أموالهم في الحلال وبالأسلوب الشرعي، إضافة إلى أن العاملين بالبنك يقومون بأعمال يحرصون فيها على مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تحقق هذا إذا تمكنت من الوصول إلى:

أ. قدر مناسب من الأرباح للمساهمين؛

ب. موقف معزز في السوق المصرفي وبالتالي تكوين سمعة طيبة عند البنك، وتحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته، والعمل على زيادة عدد المتعاملين معه؛

ج. تنمية الكفاءات والمهارات الإدارية لمديري وموظفي البنك حتى يتمكنوا من الاستمرار في تقديم خدماته وتطويرها.

3. **تحقيق التنمية الاقتصادية:**

إن البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية من خلال:

أ. تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة، بما يكفل التغيير المنشود في الشرع، ولا شك أن تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع أيا كان نوع هذه الطاقات (بشرية، مادية...) فإن نوع من التغيير في المجتمع الذي تنشده البنوك الإسلامية كهدف من أهداف المشروع الإسلامي؛

ب. تشجع الاستثمارات ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات، أي إيجاد البدائل لأولئك الذين يرفضون التعامل بالربا؛

ج. إلغاء الفوائد الربوية، وتخفيض تكاليف المشاريع وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، انخفاض معدل البطالة، زيادة الدخل الوطني؛

د. العمل من أجل بقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، وبالتالي يزداد الاعتماد على الموارد والامكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

4. **تحقيق التكافل الاجتماعي:** تهتم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي، بين أفراد المجتمع بمختلف الطرق المشروعة مثل: صناديق الزكاة التي تمول عن طريق موارد متعددة أهمها الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك وأرباحه، وكذلك أموال الزكاة المتأتية من أصحاب حسابات الاستثمار والذين يفوضون البنك في إخراجها من ارصدتهم نيابة عنهم، وكذا الزكوات التي يتلقاها من غير عملائه والذين يدفعونها إلى البنك الإسلامي ويفوضونه في توزيعها، هذا إلى جانب الصدقات والتبرعات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات.[1]

[1] – سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، مرجع سبق ذكره، ص307.

المطلب الثالث: الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

احتلت البنوك التقليدية عبر تاريخها الطويل مكان الصدارة من حيث القوة المالية، وقد كانت نشأتها وظهورها في الاتجاه بالأموال وتحقيق الثراء من خلالها، وقد كان ظهور المصارف الإسلامية كبديل للتعامل المصرفي القائم على نظام الفائدة، وتطبيق المبادئ الاقتصادية في الفكر الإسلامي، وقد كان من الضروري في هذا المطلب الوقوف على أهم الاختلافات بين المصارف الإسلامية والتقليدية، لنتمكن من إبراز مواطن القوة التي تميز كلا منهما، من خلال النقاط التالية:

أولا: أوجه الاختلاف

من بين أوجه الاختلاف نجد؛

1. الاختلاف في المفهوم:

يعرف المصرف بأنه "المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو الأجل، ثم تستخدم في منح القروض والسلفيات، "هذا التعريف يبين أن ربحها يأتي من الفرق بين سعري فائدة الإقراض والاقتراض.

"المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء ويلتزم في معاملاته وأنشطته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، أي وفق قاعدة الغنم بالغرم، ويكون هناك طرف بماله وطرف بجهده لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ومن خلال التعريفين نجد أن الاختلاف الرئيسي بين المصارف التقليدية والإسلامية هو اعتماد المصارف التقليدية على الفائدة اعتمادا كليا، وأساس عمل المصارف الإسلامية هو استبعاد التعامل بالربا تعاملاً كليا، وباعتبار الفائدة النقطة الحاسمة التي تفصل النوعين إلا أنها ليست وحدها كافية، حسب ما جاء في تعريف المصارف الإسلامية إضافة إلى أنها لا تتعامل بالرِّبا هي تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أُسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية أي أنه مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما يستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية لتحقيق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة.[1]

2. الفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية في النظرة إلى النقود:

إلا أن التعامل المصرفي التقليدي يقوم على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تعتمد المصارف التقليدية على إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون، بأسعار منخفضة وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون، عند عائد التوظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.

بينما في المصارف الإسلامية فتعتبرها مقياسا للقيم ووسيطا للتبادل ووسيلة للدفع.

---

[1]- مختار مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009،الجزائر، ص12.

3. الاختلاف من حيث مصادر التمويل والاستخدامات:

يختلف هيكل الجهاز المصرفي من دولة إلى أخرى، وفقا لنظامها الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه، ونظرا لأننا بصدد المقارنة بين مختلف المصارف فإننا نركز على أهم المصارف التقليدية الواسعة الانتشار، وتتمثل في:

أ. **البنوك المركزية:** وهي منشآت مصرفية لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما تدعيم النظام الاقتصادي في الدولة، وهي مملوكة للدولة بالكامل، وأهم وظائفها ما يلي:[1]

1) خدمة أنشطة الحكومة في مختلف مجالاتها؛
2) تنشيط الاستثمار الأجنبي؛
3) إصدار الأوراق النقدية والعمل على استقرار السياسية النقدية، وأسعار الصرف؛
4) تحديد أسعار الخصم والفائدة والرقابة على النقد؛
5) الإشراف على وحدات الجهاز المصرفي؛
6) تدعيم القطاعات المصرفية في الدولة.

وبما أنها تقوم بالإشراف على وحدات الجهاز المصرفي كما ورد آنفا، والمصارف الإسلامية جزئ من الجهاز المصرفي، فهنا نحن بصدد العلاقة بين البنوك المركزية والإسلامية لا المقارنة بينهما.

فعلاقة المصارف الإسلامية مع البنك المركزي تختلف عن علاقته مع مختلف البنوك التقليدية، نظرا لطبيعة نشاطها، فبالنسبة لأموال المودعين، في حسابات الاستثمار (والتي تقابلها الودائع لأجل عند البنوك التقليدية)، فهي مودعة لدى المصارف الإسلامية لاستثمارها، وهي ليست مدينة لأصحابها وإنما مؤتمنة عليها فقط، وبالتالي ليس هناك التزام عليها بردها كاملة لأصحابها الذين يعتبرون شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة إن حدثت.

أما فما يخص السيطرة على التوسع النقدي، فقد يؤدي تمادي البنوك التقليدية في منح القروض، سعيا وراء الربح مما قد ينجر عنه من زيادة في الكتلة النقدية، والتي إن لم يقابلها زيادة في النشاط الإنتاجي تؤدي بشكل حتمي إلى التضخم، والمصارف الإسلامية لا تعتمد على منح القروض، وإنما نشاطاتها الأساسية هي الاستثمار في المشاريع الإنتاجية، ولهذا فرقابة البنك المركزي تختلف تجاه كلا النوعين من البنوك.

ب. **البنوك التجارية:** وهي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع عند الطلب أو لآجال محددة (لذلك يطلق عليها اصطلاحا "بنوك الودائع"، وتزاول عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات، إلى جانب القيام بالعمليات والخدمات المصرفية المتعددة الأخرى، وتتمثل موارد

[1] – مختار مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 13.

البنك التجاري في رأس المال والودائع والديون الناتجة عن الاقتراض وبالنسبة لرأس المال فهو يتكون من الأسهم العادية للبنك مضافا إليها الاحتياطات والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة من السنوات الماضية.

وبالنسبة لاستخدامات البنوك التجارية فهي تقوم بعمليتين أساسيتين هما:[1]

1) **الوساطة المالية:** ويميزها الاستخدام القصير ومتوسط الأجل ولا تختلف في ذلك مع المؤسسات الائتمانية الأخرى.

2) **إنشاء النقود:** وتعتبر الميزة الأساسية التي تميز البنوك التجارية، على أساس تلقيها لحجم كبير من الودائع تحت الطلب.

كما يمكن حصر أهم سمات وخصائص البنك التجاري فيما يلي:[2]

أ. تمثل الودائع بأشكالها المتعددة أهم مصادر التمويل لديها، وتتراوح نسبة الودائع عادة في البنوك التجارية ما بين 60% و 70% من المصادر المتاحة لها؛

ب. تعتمد البنوك التجارية على القروض والسندات الجزئية من المصادر التي تعتمد عليها؛

ت. تقوم البنوك التجارية باستخدام أموالها في مجالات متعددة تبدأ بالسيولة كعنصر أساسي تتعدد تقسيماته بين النقدية بالخزينة والأرصدة في البنك المركزي والأرصدة المودعة في البنوك الأخرى؛

ث. تحقق البنوك التجارية أرباحها من العائد المحقق من عمليات توظيفها المختلفة بعد استبعاد ما تتحمله من أعباء وفوائد تدفعها للمودعين والمقرضين.

ج. **البنوك المتخصصة:** وهي البنوك التي تعمل على تمويل المشروعات في مجال تخصص معين: (الزراعة، الصناعة والبناء) وعادة تمثل الودائع عندها مصادر تمويل ثانوي، حيث أن مصدر التمويل الأساسي هو رأس المال وعادة تحصل عليه من الدولة، إضافة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى.

ومن حيث الاستخدامات فالبنوك المتخصصة تتبنى المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل في مختلف القطاعات وتدعمها ماليا كل حسب اختصاصها زراعية صناعية عقارية أو بنوك التجارة الخارجية.

د. **البنوك التعاونية:** ظهرت هذه البنوك في فرنسا خلال القرن التاسع عشر تحت اسم "بنوك الائتمان المشترك أو التعاوني " وهي بنوك اجتماعية تقدم الخدمات المصرفية التقليدية، وتتميز بأن خدماتها تقتصر على أعضائها فقط، والذين تربطهم علاقة معينة (رابطة مهنية عادة).

يكون رأس مال البنك موزعا بحيث لا يوجد من يسيطر بأسهمه على البنك، كما يكون رأسماله مفتوحا غير محدد من أعلى إلا أن له حدا أدنى ويمكن للبنك أن يحصل على قروض وإيداعات من أشخاص غير مساهمين في نشاطه.

---

1 – سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص100.

2 – مختار مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 14.

وتقوم هذه البنوك بتمويل المنشآت المتوسطة وتقرض العائلات بغرض التخفيف عن الإنسان في العمل والمجتمع، ومنذ عام 1976م خولها القانون في فرنسا حق إقراض الهيئات المحلية وكذلك إقراض الأعضاء بأجل طويل لأجل بناء المساكن.

هـ. **بنوك الأعمال والاستثمار**: تمثل بنوك الاستثمار والأعمال شركات لتوظيف الأموال ومؤسسات تعمل على استثمار الأموال لمدى زمني متوسط وطويل الأجل بغرض تحقيق الأرباح، وتقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها، أو الاستحواذ عليها، فهي تعمل في سوق المال بينما تتعامل البنوك الأخرى في سوق النقد أساسا.

ومن أهم سمات وخصائص هذا النوع من المصارف:

1) يمثل رأس مال المصرف مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل نشاطاته، وتزيد أهميته كعنصر تمويل عن مثله في البنوك التجارية؛

2) تمثل الودائع نسبة ضئيلة من بين مصادر التمويل المتاحة، ولا يعتمد عليها البنك اعتمادا كبيرا في نشاطه الاستثماري والمصرفي؛

3) تتم أغلب استثمارات البنك في المساهمات المباشرة، ومحفظة الأوراق المالية، هذا إلى جانب القروض المختلفة لتمويل مختلف مجالات النشاط متوسط وطويل الأجل؛

4) تقوم البنوك الاستثمارية بدور فعال في تنشيط الصرف الأجنبي حيث تعمل على توفير النقد الأجنبي بكميات مناسبة لعملائها لإتمام أنشطتهم.

و. **المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف السابقة:**

لا يوجد هناك اختلاف كبير في موارد المصارف الإسلامية عن موارد المصارف الأخرى، فهي تعتمد في مواردها على كل من رأس المال (الودائع الاحتياطات والأرباح غير الموزعة) والودائع بمختلف أنواعها (الجارية، التوفير والاستثمار، غير أن ما يميز المصارف الإسلامية في مواردها عن البنوك الأخرى ما يلي:[1]

1. حجم رأس المال في المصارف الإسلامية يجب أن يكون أكبر منه في البنوك التقليدية وذلك بسبب: اعتماد المصرف الإسلامي على رأسماله في بداية نشاطه نظرا لقلة ودائع الأفراد، وميلها لأن تكون قصيرة الأجل؛

زيادة نسبة أموال المصرف الإسلامي المستثمرة في إنشاء المشروعات بالمقارنة مع البنوك التقليدية؛

يغطي رأسمال المصرف الإسلامي مخاطر الاستثمار، خاصة المباشر، الذي يقضي قيام المصرف بإنشاء مشروعات تابعة للبنك تحتاج لهيكل تمويلي طويل الأجل.

2. يتشابه المصرف الإسلامي مع البنك التجاري في الاعتماد الكبير على الودائع عموما، غير أنه يختلف عنه في طبيعة تكوين هذه الودائع، حيث أن معظمها في المصرف الإسلامي هي ودائع استثمار مع حجم قليل من

[1] – سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص104.

الودائع الجارية، كما أن العلاقة بين البنك والمودعين في البنك التقليدي هي علاقة دائن ومدين، أما في المصارف الإسلامية فهي علاقة عقد مضاربة بالنسبة للودائع الاستثمارية، أو علاقة الإجارة والوكالة للودائع الجارية.

3. أموال الزكاة من المصادر المتاحة للبنك الإسلامي دون البنك التقليدي أموال الزكاة والصدقات التي يقوم بتجميعها وتحصيلها من مصادرها المختلفة.

ومن المصادر المتاحة للبنك التقليدي دون المصرف الإسلامي الاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى، وهذا لا يتوفر للمصارف الإسلامية نظرا لطبيعتها الشرعية.

أما من حيث الاستخدامات فهناك اختلافا شبه كلي بين البنوك التقليدية والإسلامية نظرا لخصائص هذه الأخيرة التي تميزها عن غيرها ويمكن التعبير عن ذلك من خلال ما يلي:[1]

1) **الاستخدامات الأساسية للمصارف الإسلامية:**

وتتمثل استخدامات المصارف الإسلامية في مختلف صيغ التمويل المعروفة في الاقتصاد الإسلامي، ابتداء من المضاربة، المرابحة، المشاركة والإجارة ... الخ من الصيغ، إضافة إلى تقديم الخدمات المصرفية مثل فتح الحسابات الجارية، والتحويلات الداخلية والخارجية وعمليات الأوراق المالية (الأسهم دون السندات) وما يميز هذه الاستخدامات هو مراعاة المصارف الإسلامية للضوابط الشرعية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية في كل المعاملات، والتي تتميز بها المصارف الإسلامية دون غيرها.

2) **ارتباط عمليات التمويل في المصارف الإسلامية بعمليات اقتصادية حقيقية:**

يعتمد التمويل التقليدي في أغلب الأحيان على ذمة المستفيد، ويقدم تمويله على أساس قدرته على السداد، وكثيرا ما توجه هذه القروض لأغراض المضاربة في بورصات الأوراق المالية، وغالبا ما تكون هذه العمليات عبارة عن عقود وهمية لا تتعلق بعمليات إنتاجية حقيقية، بينما التمويل الإسلامي يقوم على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة، أي أن التمويل يشمل معرفة الغرض منه وكيفية استخدامه، ومدته لتفادي خطر عدم السداد، وتحديد المبلغ المطلوب، وإنشاء العلاقة التمويلية بين المتعاقدين، ويترتب على الالتزام بهذا المبدأ في التمويل بالصيغ الإسلامية، أن العائد –خاصة الربح – يرتبط ارتباطا أصليا بنتيجة المشروع الذي تم تمويله وليس بمقدار التمويل ولا بذمة المستفيد م من هذا التمويل.

4. **الربحية والسيولة**

إن أي مصرف في سياسته الاستثمارية يتنازعه عاملان متناقضان ومتعارضان، تحقق أحدهما يؤثر على تحقق الأخر وهما: عامل الربحية، وعامل السيولة بمعنى أن زيادة أحدهما تكون على حساب الأخر بالضرورة، فكلما ازدادت السيولة في البنك، كلما هبط عائد الاستثمار والربحية والعكس إذا قلت السيولة عن الحد المطلوب، فإن ذلك قد يعرضه إلى نتائج خطيرة قد تؤدي إلى انهيار البنك، إذا عجز عن الوفاء بالتزامه تجاه المودعين، ولا يوجد فرق في

[1]– سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص112.

إيجاد التوازن بين عاملي الربحية والسيولة بين المصارف الإسلامية والتجارية، إلا أن الخلاف في هذه النقطة قائم على وقع عامل السيولة وخطره على كلا النوعين من المصارف، فبالنسبة للبنوك التجارية نجد أن الأهمية الكبيرة للحسابات تعود للحسابات الجارية والتي تتطلب نسبة من السيولة وحدا أعلى من غيرها، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فنجد أن المكانة الأولى في هيكل الودائع تعود إلى الودائع بالمشاركة، الأمر الذي يجعلها أقل عرضة لخطر عامل السيولة، لذا يتطلب الحال هنا الاحتفاظ بحجم من السيولة أقل مما يتعين الاحتفاظ به في البنوك التقليدية عموما، غير أن المصارف الإسلامية مطالبة بنسبة أقل من الأموال السائلة عن غيرها من البنوك، ومطالبة أيضا باستثمارها حتى لا تأكلها أموال الزكاة (2،5% كلما حال الحول)، وبذلك فالمنوط بها المساهمة بأكبر قدر من إقامة المشاريع والمساهمة في الاستثمارات ذات الأولوية، والتي تعود بالنفع على المجتمع[1].

ثانيا: أوجه التشابه

توجد العديد من أوجه التماثل أي التشابه بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، والتي منها:[2]

1. تتفق المصارف الإسلامية مع المصارف التجارية من حيث الاسم، فالبعض يسمي المؤسسة المصرفية "البنك"، وآخرون يسمونها "المصرف" وهي الترجمة العربية لكلمة البنك الإنجليزية؛
2. أنها مؤسسات ذات طبيعة مالية، ومصرفية أي أنها تقوم بالأعمال المتصلة بالجوانب المالية والمصرفية، سواء اتصل الأمر بحصولها على الموارد التمويلية، أو في استخدامها لهذه الموارد التمويلية، رغم الاختلاف في صيغ هذا الاستخدام للموارد، ولذلك يطلق على أي منها مصارف أو بنوك بسبب أنها تقوم بأعمال ذات طبيعة متماثلة وتتضمن حصولها على الموارد المالية، واستخدامها، ولكن بما يتفق مع طبيعة كل منهما؛
3. تتماثل كل من المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية في التمسك باعتبارها السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستها لأعمالها ونشاطاتها، إلا أن درجة التمسك هذه تكون أشد صرامة وقوة في حالة المصارف التقليدية، وأنها أقل في المصارف الإسلامية لصالح عملها ونشاطاتها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبما يضمن الإسهام في تطور الاقتصاد، وخدمة المجتمع؛
4. أنها تخضع نتيجة لما سبق، والمتصل منه بأنها مؤسسات مالية ومصرفية لرقابة البنك المركزي وتخضع للتعليمات والقرارات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بممارسة المصارف لأعمالها ونشاطاتها، وتتقيد بكل ذلك؛
5. أن كلا من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية فارس الأعمال ذاتها التي لا تتضمن تعاملاً بالفائدة، والتي تتمثل بأداء الخدمات المصرفية التي لا يتعارض القيام بها أحكام الشريعة الإسلامية التي منها على سبيل المثال الحسابات الجارية الدائنة، تحصيل الشيكات والتحويلات النقدية استبدال العملات، وغيرها من الأعمال والخدمات

[1]- مختار مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] – هناء سليماني، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 03**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2021-2022، ص119.

المصرفية التي لا يتم التعامل بالفائدة عند القيام بها، بما في ذلك القروض التي تمنح وتسترد بدون زيادة أو نقص، أي بدون فائدة، وفي هذا تتماثل في قيامها بالأعمال والخدمات هذه مع المصارف التجارية التي تقوم بتقديمها وأدائها؛

6. تتماثل المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في القيام ببعض أوجه الاستثمار الذي يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي ينطبق على المصارف الاختصاصية التي تستهدف تطوير وتنمية النشاطات والقطاعات الاقتصادية مع الاختلاف في الصيغ التي يتم بها هذا الاستثمار والشروط التي ترافق الأخذ بها، حيث أن المصارف الإسلامية تتعامل بصيغ لا تتضمن الفائدة، في حين أن المصارف التقليدية تتضمن صيغها التعامل بالفائدة فيها؛

7. تتماثل المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في عدم دفع فائدة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة، لأن الهدف من هذه الحسابات يتمثل بتمشية المعاملات الجارية (اليومية) وليس الحصول على عائد منها، ولأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، لذا فإنها لا تتيح مشاركة هذه الحسابات في الأرباح، لأنها تسحب حين الطلب، وتقل بذلك إمكانية استخدامها من قبل المصارف؛

8. تتماثل المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في خضوعها للرقابة المالية الداخلية منها، والخارجية المتمثلة بالجهات ذات العلاقة، بما فيها هيئات الرقابة المالية، والتي يكون غرضها منع حصول الأخطاء أو الانحرافات، أو التلاعب في العمليات التي تقوم بها المصارف هذه، ومعالجتها في حالة حصولها.[1]

[1]- هناء سليماني، مرجع سبق ذكره، ص121.

المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي تقوم على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر التعامل بالفوائد الربوية وتحث على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المباحة، وهذا ما يجعل مصادر الأموال فيها تعد محورية لضمان استدامة عملياتها المالية وضمان تحقيق الربح دون التورط في المعاملات المحرمة، من خلال هذا المبحث سنحاول الالمام بدراسة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بشكل تفصيلي، وفق النقاط التالية:

- المصادر الداخلية؛
- المصادر الخارجية الأساسية؛
- المصادر الخارجية الأخرى.

المطلب الأول: المصادر الداخلية

تشمل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية على حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطات والأرباح المرحلة)، والمخصصات، وبعض المصادر الأخرى منها على سبيل المثال التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال، والقروض الحسنة من المساهمين.[1]

كما أنها تلك المتأتية من أصحاب المصرف في شكل استثمار في أسهم رأس المال من المساهمين في المصرف الإسلامي وكذلك الجزء المستقطع من الأرباح السنوية غير الموزعة الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطات النقدية، ويتم الاعتماد بالأساس على أصحاب الأسهم العادية للحصول على الموارد المالية الكافية، بالشكل الذي يتيح للمصرف الإسلامي إمكانية العمل والتنافس في ممارسة نشاطه في السوق، وتتكون هذه المصادر الداخلية في:[2]

أولا: رأس المال

إن رأس المال المدفوع هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلا عن تضاؤل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف، ويعرف البعض مساهمات المؤسسين أو الأسهم العادية في المصارف الإسلامية بأنها عبارة عن الرأسمال الخاص الذي يبدأ بع البنك نشاطه عند تأسيسه، مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للمصرف.

كما أن رأس المال المدفوع هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته، فضلا عن تضاؤل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف، ويعرف البعض مساهمات المؤسسين أو الأسهم العادية في المصارف الإسلامية بأنها عبارة عن الإسمال الخاص الذي يبدأ به البنك نشاطه عند تأسيسه، وعندما يزاول البنك نشاطه ويحتاج إلى المزيد من الأموال يمكنه

---

[1]- https://ketabonline.com/ar/books/25964/read?part=1&page=1&index=3114116, on 12/03/2025, at 23 :03.

[2]- حمزة فيشوش، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد01، 2020، ص111.

إصدار أسهم جديدة، وبذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الأساسي للمصرف، ويتكون رأس المال المدفوع من حسابين: [1]

1. **رأس المال الأساسي**: ويتمثل في القيمة الإسمية للأسهم التي يتم الاكتتاب فيها ودفعها، حيث يتم ذكر رأس المال المدفوع من جانب المساهمين حتى إذا تم تحصيل كامل قيمة السهم فإنه يذكر فقط بقيمته الإسمية؛
2. **رأس المال الإضافي**: ويتضمن قيمة الزيادة المحصلة من حملة الأسهم عن القيمة الإسمية للسهم، والفرق يقيد في بند رأس المال الإضافي، ويطلق عليه اسم (رأس المال المدفوع بالزيادة)، وكذلك (علاوة إصدار أسهم)، ويعتبر هذا الأخير أحد حسابات حقوق الملكية.

ثانيا: الاحتياطيات

وهي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقه وتقتطع من نصيب المساهمين، ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي، وتعد الاحتياطيات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، ونظرا لحداثة نشأة بعض المصارف الإسلامية فمازالت الاحتياطيات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة بحجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية.

أ. **انواع الاحتياطات: تنقسم الاحتياطات إلى:**

1. **الاحتياطي القانوني**: هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة، ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها المصرف الإسلامي فإن جزء من الأرباح سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للمصرف على مقدار هذه النسبة؛
2. **الاحتياطي الاختياري**: هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا (غير إجباري) ولا تعاقدي، بل يقترح من مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض؛
3. **احتياطات أخرى**: وإلى جانب هذه الاحتياطات " تفرض القوانين و الأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة، تكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، كما تلزمها بحد معين، تقتطعه لمواجهة أية خسائر قد تحدث بالنسبة لهذه الديون، ويختلف هذا الحد بحسب الدول والضوابط التي تستعملها المصارف ، كما تخصص هذه الاحتياطات لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالمصرف، وفي هذه الحالة فهي تمثل غطاء ماليا تعويضيا إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود (القانوني أو الاختياري)، وهذا قليل الحدوث في الظروف الاقتصادية العادية.[2]

---

[1]- حمزة فيشوش، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2]- https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1660982177.pdf, on 13/03/2025, at 13 :07.

ثالثا: الأرباح المحتجزة

وهي تلك " الأرباح المرحلة من السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها، وذلك في انتظار الانفاق على كيفية توزيعها، وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين".[1]

كما تمثل الأرباح المحتجزة أرباح يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لأغراض مالية واقتصادية.[2]

يمكن القول من خلال التعريفين السابقين أن "الأرباح المحتجزة هي الأرباح التي تم ترحيلها من السنوات المالية السابقة ولم يتم توزيعها، إما برغبة من المساهمين أو بناءً على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية، وذلك لأغراض مالية واقتصادية".

رابعا: المخصصات

تمثل المخصصات المبالغ التي يتم استنزالها من الأرباح المحققة للمصرف لمواجهة النقص في قيم الأصول، أو لمواجهة التزامات لم تتحدد قيمتها وإن لم تكن مؤكدة الوقوع، وتختلف أنواع المخصصات المكونة باختلاف الضرر أو الخسارة المتوقعة كعدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضماناته والتزاماته لدى المصرف، أو خسارته فيبيع بعض الأصول والأوراق المالية إلى غير ذلك من المخاطر التي قد تواجه البنك وتعتبر مخصصات مخاطر عمليات الاستثمار أهم أنواع المخصصات في المصارف الإسلامية.[3]

خامسا: صناديق التكافل الاجتماعي

تعتبر الصدقات الواجبة كالزكاة وغير الواجبة كصدقات التطوع، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات، من مصادر الأموال التي تساعد البنوك الإسلامية على تنفيذ سياسة الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها، الشيء الذي يميزها عن البنوك التقليدية، ويمكن لهذه البنوك أن تنشئ صناديق مخصصة لصرف هذه الأموال حسب مصارفها الشرعية أو حسب رغبة أصحابها، وتتمثل أهم صناديق التكافل الاجتماعي فيما يلي:

أ. **صندوق الزكاة:**

يمكن أن تقوم بنوك المشاركة بإنشاء "صندوق الزكاة"، فتعد له ميزانية مستقلة وحساب الموارد والمصاريف، حيث تؤخذ الزكاة على أموال المساهمين والمودعين بالمصرف، وتحجز من أرباحهم سنويا، كما يقبل المصرف الزكاة من كل من يرغب في إنابته في توزيعها.

---

[1]– جعوني سمير، **تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر**، الودائع والتمويلات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020-2021، ص06.

[2]– عبد الباسط مبروك شادي، **إستراتيجية الإدارة المالية في المصارف الإسلامية بين النظري والتطبيق**، دراسة حالة مجموعة البنوك الإسلامية للتنمية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2021-2022، ص22.

[3] – كساب رقية، **محاولة استخدام تقنيات الهندسة المالية لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017-2018، ص13.

والغاية من صندوق الزكاة هو تقديم الخدمات التي تتجلى في تلك المساعدات التي يقدمها لأصنافه الثمانية سواء على شكل تمليك أو قرض أو ائتمان "دون فائدة" وليست الغاية من صندوق الزكاة التجارة والحصول على الأرباح.

وتتمثل مصادر صندوق الزكاة فيما يلي:[1]

1. الزكاة الواجبة على أموال البنك وناتج نشاطه؛
2. الزكاة المحصلة من العملاء سواء على أموالهم المحتفظ بها لدى البنك –بعد موافقتهم– أو على ناتج استثمارات الأموال، لدى البنك بعد موافقتهم أيضاً؛
3. الزكاة المجمعة عن المساهمين باعتبارهم أفرادا عن أموالهم غير المحتفظ بها في البنك؛
4. زكاة الأفراد غير المتعاملين بالبنك والمؤسسات والهيئات الأخرى؛
5. الدعم والهبات والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد والهيئات والحكومات والدول.

ب. صندوق القرض الحسن:

يُمكن أن تقوم بنوك المشاركة بإنشاء "صندوق القروض الحسنة"، مهمته تقديم قروض دون فائدة لأصحاب الحاجات الضرورية، وتخضع القروض الحسنة الممنوحة لتقدير لجنة القرض التي تشكل للفصل في الأمر، بعدما يتم التأكد من جدية الأسباب المطلوب لأجلها القرض، مع إعطاء الأولوية للأكثر احتياجاً وفي حدود ميزانية الصندوق، مع تحديد أقصى حد للقرض.

تعتبر القروض الحسنة ضرورية لدعم نشاط بنوك المشاركة واستمرارها؛ حيث يمكنها عن طريق أموال صناديق القروض الحسنة التي تكوّنها لديها أن تتمكن من الاحتفاظ بعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد، حيث من الصعب على أي عميل من العملاء أن ينقل نشاطه من بنك وقف إلى جانبه أثناء عثرته، أو إعساره، بل يتمسك العميل بهذا البنك ويشجع غيره من العملاء على التعامل معه باعتباره الشريك الذي يعول عليه في السراء والضراء.

وتتمثل مصادر أموال صندوق القرض الحسن فيما يلي:

1. أموال التبرعات والصدقات والهبات؛
2. جزء من أموال الزكاة؛
3. جزء من أرباح البنك المخصصة لمواجهة الخدمات الاجتماعية؛
4. جزء من توظيفات الحسابات الجارية.

[1] – طه حسان، **دور المعايير المحاسبية الإسلامية في تطوير أداء البنوك الإسلامية**، دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019–2020، ص38.

ج. **صندوق وقف المضاربة**

ينشأ صندوق وقف المضاربة في البنوك الإسلامية، وتكون مهمته تمويل الحرفيين ودعم الأسر المنتجة، حيث نجد أن معظم الأوقاف القائمة عبارة عن عقارات وأراضي، بينما تتطلب عملية الاستثمار أموالاً سائلة وعمالة ومواد أولية، علما بأنه يصعب من الناحية الفقهية تسييل تلك الأوقاف، الأمر الذي يتطلب إيجاد مصادر نقدية تكمل هذا النقص المؤثر وفقاً لصيغة "المضاربة الوقفية" كآلية وقفية جديدة تحوّل الأصول الموقوفة إلى ثروة متجددة (أي حبس المال وتسييل المنفعة)، بمعنى أن الأرباح التي من المفترض أن تعود إلى جمهور الواقفين ستوزع على أوجه الخير المختلفة، على العكس الممولين العاديين الذين يسعون لتحقيق أرباح تعود إليهم بالدرجة الأولى.

وتتمثل مصادر أموال صندوق وقف المضاربة فيما يلي:[1]

1. وقف جزء من أموال البنك؛
2. قبول أوقاف الأفراد وقيام البنك بما لديه من خبرة وأجهزة بمهام إدارة صندوق الوقف.

وتكمن أهمية صندوق وقف المضاربة فيما يلي:

1. إحياء مؤسسة الوقف لأداء هذا الدور المفقود؛
2. تدعيم صندوق الزكاة خاصة في الحالات التي لا تفي أموال الزكاة باحتياجات مصارفها المتنوعة؛
3. يمكن أن يحصل نوع من التكامل في مجال استثمار الأموال الوقفية وأموال الزكاة.

المطلب الثاني: المصادر الخارجية الأساسية

تعتبر الموارد الخارجية من أهم المصادر المالية للمصارف الإسلامية، وهي الموارد متعددة بتعدد الودائع (تحت الطلب، الادخارية، الاستثمارية) بالإضافة إلى إيرادات صندوق الزكاة.

ويمكن التمييز بين نوعين من الودائع المصرفية: ودائع عينية حقيقية كالمجوهرات والوثائق والمستندات التي تودع لدى البنك في خزائن حديدية بالأجرة، وهي جائزة كون البنك يؤجر هذه الخزائن الحديدة لمن يريد الانتفاع بها، وودائع نقدية يعهد بها الأفراد والمؤسسات إلى البنك للحفظ والاستخدام عند الحاجة، على أن يتعهد البنك برد قيمتها النقدية عند الطلب بشروط المتفق عليها، وللبنك الحق في استخدام الوديعة النقدية كونه ضامنا لها، أو ودائع بهدف الاستثمار وتحقيق الربح وهذا النوع يكون البنك غير ضامن لها.[2]

---

[1]– طه حسان، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2] – عبد الناصر براني، **مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية**، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، دون تاريخ، ص43.

أولا: الودائع

تعرف الوديعة في الفقه الإسلامي بأنها: " توكيل من شخص لآخر بحفظ شيء معين وهي أمانة، أو هي عندما يتلقى البنك الودائع تحت الطلب ويضعها في الحساب الجاري، ولا يعطي مقابلها أي فوائد وإنما يقوم بالحفاظ عليها.[1]

كما نعني بها الحسابات المصرفية، فنقول حساب جاري ونعني به وديعة تحت الطلب، لأن استعمال كلمة حساب تفي بالغرض، حتى تستقر المصارف الإسلامية على مصطلحات تعبر تماما عن أنشطتها وفق منظور إسلامي، والودائع المصرفية ثلاثة أنواع:[2]

الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): تستعمل الودائع التي يتسلمها المصرف من العملاء على أساس تفويضه باستعمالها وله غنمها وعليه غرمها، ودون أن تكون مقيدة بأي شرط عند السحب أو الإيداع، يسحبها العميل متى شاء ودون أن يأخذ عليها فائدة وبالمقابل فإن للمصرف حرية استعمالها ويتحمل وحده نتيجة هذا الاستعمال وهو ملزم برد أصل الوديعة؛

الودائع الادخارية: هي ودائع صغيرة غالبا، تودع لأغراض ادخارية، ويمنح المصرف صاحبها دفتر توفير بوضح فيه إيداعاته ومسحوباته، وتخير المصارف الإسلامية صاحب الوديعة بين أن يودعها في حساب الاستثمار بالمشاركة في أرباح هذه الوديعة على أساس عقد المضاربة، وبين أن يودعها بدون أرباح مع ضمان أصلها؛

الودائع (الحسابات) الاستثمارية: أو الوديعة الاستثمارية أو الوديعة لأجل هي المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها في المصرف لأجل معين، ولا يحق لهم سحبها أو سحب جزء منها، كما لا يلتزم المصرف بردها إلا بعد انقضاء أجلها المعين على عكس المصارف الربوية التي تدفع فائدة لأصحاب هذه الودائع تتزايد كلما زادت مدة الأجل ، فإن المصارف الإسلامية تديرها في أطار المضاربة الشرعية، ولكي تستحق هذه الحسابات نصيب من الربح يشترط أن لا يسحب العميل منها قبل مضي ثلاثة أشهر على الأقل، وتنقسم هذه الودائع بصفة عامة على نوعين من الحسابات:

ودائع الحسابات العامة المحددة الأجل بنسبة (بدون إذن): وهي عبارة عن مبالغ من المال يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي لاستثمارها لمدة سنة فقط، وبعدها يمكنهم سحبها أو تركها لمدة سنة أخرى وهكذا دواليك، وذلك بإشعار المصرف في كل سنة، حيث يقوم المصرف بتوظيف هذه الودائع على أساس وحدة زمنية هي السنة المالية له. يكون صاحب الوديعة شريكا لكل من المصرف والمودعين الآخرين وأصحاب رأس المال المساهمين في سلة عامة تصب فيها كل الودائع وبالتالي يتقاسمون جميعهم الأرباح أو الخسائر؛

---

[1] – يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، **التمويل في البنوك الإسلامية عوائده وضوابطه**، مجلة دراسات اقتصادية، دون مجلد، العدد20، ص11.

[2]– نسيلي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص13.

ودائع الحسابات المخصصة المستمرة الأجل (بإذن): وهذه الودائع مخصصة من جهة المدة لأنها توجه الاستثمارات طويلة الاجل وبذلك يستحق أصحابها العائد الاكبر من الارباح، وإذا أراد أحد المودعين سحب وديعته أو جزء منها فلا يتسنى له ذلك إلا بعد إشعار المصرف بأسبوعين على الأقل وذلك حسب المدة والمبلغ، ومخصصة من جهة أخرى لأنها تقتصر على مشروع أو عدة مشاريع معينة يختارها المودع عن اقتناع بعد أن يعرضها عليه المصرف.

ثانيا: الحسابات الاستثمارية

تعريف الحسابات الاستثمارية هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد وربح، نتيجة قيام المصرف الإسلامي باستثمار تلك الأموال وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية الغنم بالغرم".

وتم تكييف الوديعة الاستثمارية في المصرف الإسلامي على أنها:[1]

عقد مضاربة بين المودع الذي يعتبر ربا المال، والمصرف الذي يعد مضاربا بالأموال، بحيث لا يضمن أصل الوديعة ولا الأرباح الناتجة عن استثمارها، إلا إذا ثبت عنه تقصير أو تعدي أو مخالفة لأحد شروط العقد. وفي حالة تحقيق أرباح يتم تقاسمها حسب النسب المتفق عليها في عقد المضاربة، أما الخسائر فتقع على رب المال، ويخسر المضارب جهده وعمله.

تكييف العلاقة بين المصرف والمودعين وفق "**عقد الوكالة بأجر**"، حيث تقوم المصارف الإسلامية بدور الوكيل في توظيف أموال المودعين، وتأخذ حصة من الأرباح الناتجة عن استثمار هذه الودائع مقابلا لهذه الوكالة.

1. **أهمية حسابات الاستثمار**

أ. تعد حسابات الاستثمار أهم مصدر من مصادر التمويل في المصارف الإسلامية، وتبلغ نسب عالية أكثر من 50% من إجمالي مصادر الأموال في بعض المصارف الإسلامية؛

ب. تعتبر الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية أكثر استقرارًا وثباتاً من الحسابات الجارية، باعتبار أن آجالها غير محددة، ولا يمكن سحبها قبل التاريخ المحدد ما يجعلها موردا هامًا يسمح للمصرف من المفاضلة بين مختلف التمويلات الاستثمارية؛

ج. يمكن للحسابات الاستثمارية أن تكون أساس التعاون بين رأس المال والعمل، عن طريق أحد صيغ التمويل الإسلامي المتوفرة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي؛

د. تمثل نسبة الحسابات الاستثمارية أعلى توظيف مالي في المصارف الإسلامية بين (75-80%) وهي تختلف من مصرف لآخر.

[1] – سليم موساوي، **مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016، ص88.

2. **أنواع حسابات الاستثمار**

ويمكن أن نميز بين نوعين من الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية:

أ. **الحسابات المصرفية العامة (المطلقة)**: تؤسس ضمن قواعد المضاربة المطلقة، حيث يفوض المودع المصرف باستثمار أمواله بالصيغ التمويلية المشروعة دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين ويتشارك الأموال التي يقدمها المودعين في صافي النتائج الكلية للتوظيف، ويوزع العائد حسب نتيجة الأعمال كما لا : يسمح بالسحب إلا في نهاية المدة المحددة؛

ب. **الحسابات المصرفية المقيدة (المخصصة)**: يؤسس هذا النوع من الودائع ضمن قواعد المضاربة المقيدة، حيث يقوم المودع فيها باختيار مشروع معين من المشاريع التي يقوم بها المصرف الإسلامي، وترتبط عوائد الأموال بالنتائج الفعلية للمشروعات الممولة وبالنسب المتفق عليها.

ثالثا: صكوك الاستثمار

تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وهي تطبيق لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف آخر (المصرف)، وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة حسب نوع الصك، وتحكم توزيع أرباح صكوك الاستثمار قاعدة الغنم بالغرم"، وتأخذ صكوك الاستثمار الاشكال التالية:[1]

1. **صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد**: يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم المصرف باختيار أحد المشروعات التي يرغب في تمويلها، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع ويطرحها للاكتتاب العام، ويتم تحديد مدة الصك طبقا للمدة التقديرية للمشروع، ويتم توزيع جزء من العائد تحت الحساب كل ثلاثة شهور أو ستة شهور، على أن تتم التسوية النهائية حين انتهاء العمل بالمشروع، ويحصل المصرف على جزء من الربح مقابل الإدارة، تُحدد نسبته مقدما في الصك؛

2. **صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين**: يحكم هذه الصكوك أيضا عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم المصرف باختيار أحد الأنشطة سواء كانت أنشطة تجارية أو عقارية أو صناعية أو زراعية ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذه الأنشطة ويطرحها للاكتتاب العام، ويتم تحديد مدة الصك بين سنة إلى ثلاث سنوات وذلك طبقا لنوع النشاط، ويتم توزيع جزء من العائد تحت الحساب كل ثلاثة شهور أو ستة شهور، وتتم التسوية سنويا طبقا لما يُظهره المركز المالي السنوي لهذا النشاط، ويحصل المصرف على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك؛

[1]- بن مشيش حليمة، **تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر**، دراسة لتجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه في مالية واقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019-2020، ص26.

3. **صك الاستثمار العام:** يحكم هذا الصك عقد المضاربة المطلقة، ويُعد هذا الصك أحد أدوات الادخار الإسلامية، حيث يقوم المصرف الإسلامي بإصدار هذه الصكوك المحددة المدة غير المحددة لنوع النشاط، وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام، يستحق الصك عائد كل ثلاثة شهور كجزء من الأرباح تحت حساب التسوية النهائية في نهاية العام وطبقا لما يُظهره المركز المالي للمصرف ويحصل المصرف على جزء من الأرباح مقابل الإدارة تحدد نسبته مقدما في الصك.

أ. **أهمية صكوك الاستثمار في التمويل الإسلامي:** تبرز الأهمية في النقاط الآتية:[1]

1. تعد من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الموارد، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها؛

2. تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة، وأدوات الدين العام؛

3. وجود صكوك الاستثمار يثري الأسواق المالية الإسلامية، لأنها الطرف المكمل للأسهم والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة؛

4. تنويع مصادر التمويل، أي توسيع قاعدة المستثمرين، بهدف تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التوسع في النشاط لغرض الحصول على أصول جديدة، وتعمل على الملائمة بين آجال الأصول والالتزامات لحد من المخاطر؛

5. تقليل مخاطر الائتمان، فالمنشأة التي تريد تصكيك بعض أصولها لا تكون مسؤولة عن الوفاء لحملة الصكوك، لأن التصكيك عملية بيع حقيقي للأصول إلى المنشأة المخصص لها، وبذلك نقلت المخاطر الائتمان إلى الغير.

ب. **أنواع صكوك الاستثمار:** تأخذ صكوك الاستثمار عدة أشكال لعدة اعتبارات، نوجزها فيما يأتي:

1. **حسب العقد الشرعي المستند إليه:** تقسم على أساسه إلى صكوك المضاربة صكوك المشاركة، صكوك الإجارة، صكوك الاستصناع، صكوك السلم، صكوك المرابحة... وغيرها؛

2. **حسب الآجال:** تقسم الصكوك حسب الآجال إلى صكوك قصيرة الآجال (سنة أو أقل)، وهذا يناسب صكوك المرابحة، والسلم، وصكوك متوسطة وطويلة الجل (3 سنوات أو أكثر) ويمكن أن تكون صكوكا دائمة، وهذا يتوفق على النشاط الاقتصادي؛

3. **حسب التخصيص:** تقسم إلى صكوك عامة، بهدف تمويل مشاريع غير محدد، وصكوك مخصصة تصدر بهدف تمويل مشروع محدد، أو صكوك مخصصة لنشاط معين حيث اختيار الأنشطة سواء كانت أنشطة تجارية أو عقارية أو صناعية أو زراعية؛

[1]- سليم موساوي، مرجع سبق ذكره، ص90.

4. **حسب الجهة المصدرة:** وتقسم إلى صكوك حكومية تصدر من قبل الحكومة، وصكوك الشركات، تصدر من قبل الشركات.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية الأخرى

إضافة للمصادر الداخلية والخارجية للأموال المستقطبة من طرف المصارف يوجد مصادر أخرى لتلقي الأموال وهي:[1]

أولا: عوائد الخدمات المصرفية

سنحاول عرض مختلف أنواع هذه العوائد فيما يلي:

1. **عوائد الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):** تعتبر من أهم الخدمات المصرفية التي يطلبها رجال الأعمال من أجل تسهيل معاملاتهم المختلفة كالدخول في المناقصات أو المزايدات أو للتعامل مع الجهات الحكومية، وتقوم المصارف الإسلامية بتقديم هذه الخدمة من أجمل الحصول على عائد وتحقيق الربح باعتباره أحد أهداف المصارف عامة والإسلامية خاصة، وكذلك من أجل استقطاب عملاء جدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين مع المصرف، لا يختلف خطاب الضمان الذي تصدره المصارف الإسلامية عن خطاب الضمان الذي تصدره البنوك التقليدية إلا في العمولة المدفوعة أو الفائدة حيث تتقاضى البنوك التقليدية فوائد عن الخطابات المصدرة ، وحيث تمثل هذه الفائدة نسبة معينة من قيمة الخطاب، بالإضافة إلى الفوائد التي يحصل عليها البنك في حالة ما إذا أصبح العميل مدينا له بقيمة الخطاب، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فإن الخدمة تكيف على أساس عقد وكالة بأجر أو كفالة وتعتبر هذه النقطة محل خلاف العديد من الفقهاء؛

2. **الاعتمادات المستندية:** يلعب الاعتماد المستندي دور فعال في تسهيل المعاملات التجارية الدولية نظرا لكونه أفضل طرق الدفع، في تسوية المعاملات التجارية الدولية لسهولة الإجراءات المتبعة وسرعة النتائج المتحصل عليها، للاعتماد المستندي أسلوبين؛ الأول هو كخدمة مصرفية، والثانية كائتمان مصرفي؛

3. **الحوالات النقدية:** الحوالة المصرفية هي أمر بالدفع صادر عن بنك بناء على طلب شخص معين، يأمر بموجبه بنكا آخر أو أحد فروعه بدفع مبلغ معين إلى شخص معين أو أشخاص معينين مقابل أجر؛

4. **صرف العملات الأجنبية:** هو بيع العملات بعضها ببعض، أو هو بيع النقد بالنقد وبالتالي فهو يشمل النقد بشتى صوره وأشكاله من نقود وذهب وفضة والشيكات المصرفية والشيكات السياحية، كما يشمل الذهب المصوغ وغير المصوغ في الأسواق المالية.

تعتبر الخدمات المصرفية واحدة من بين الأعمال التي تقدمها المصارف الإسلامية والتي توافق ضوابط الشريعة، وهذا ما يجعلها تختلف عن المقدمة من قبل البنوك التقليدية، وبالتالي اختلاف طبيعة العوائد التي يتم تلقيها مقابل الخدمة، حيث يتقاضى المصرف الإسلامي ما يسمى أجرًا أو عمولة على مختلف الخدمات التي يقدمها المصرف، حيث يجب أن تتوفر في الأجر المقطوع مقابل إتمام المعاملات شروط هي:

[1]- كساب رقية، مرجع سبق ذكره، ص17.

أ. أن يكون الأجر مقطوعا وليس على أساس نسبة من قيمة المعاملة باعتبار أن الجهد واحد وإن اختلفت القيمة؛

ب. استيفاء الأجرة مرة واحدة عند إبرام العقد دون تكرار أخذها إلا في حالة إبرام عقد جديد.

ثانيا: صكوك التمويل وعوائد صناديق الاستثمار الإسلامي

1. **صكوك التمويل الإسلامي:** يصدر المصرف أنواع مختلفة من صكوك التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للحصول على الموارد المالية التي تمكنه من إقامة مشاريع متنوعة ولتحقيق الأهداف المسطرة. وقد عرفت صكوك التمويل الإسلامي من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"؛

2. **صناديق الاستثمار الإسلامي:** تمثل أحد الأدوات التي تستخدمها المصارف الإسلامية لاستقطاب الأموال أصحابها من واستثمارها عن طريق شراء مختلف الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويعرف صندوق الاستثمار الإسلامي على أنه ": الصندوق الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه وبخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي مثل الإيجاب الذي بناء عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب"، وتختلف صناديق الاستثمار من حيث هيكلها التمويلي فنجد:[1]

أ. **صناديق الاستثمار المغلقة:** هي الصناديق التي تتحد مدتها والتي يمكن أن تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، والهدف من إنشائها، وحجم رأسمالها الذي يبقى ثابتاً خلال العمر الزمني لها، بحيث يقسم إلى صكوك متساوية القيمة لتعرض للبيع، ولا يحق لمالكيها استرداد قيمتها من الصندوق، إلا أنه يمكن لهم تداولها في أسواق الأوراق المالية؛

ب. **صناديق الاستثمار المفتوحة:** هي الصناديق التي لا تتحدد لها مدة زمنية معينة، كما لا يتحدد فيها حجم رأس المال، حيث يحق لإدارة الصندوق إصدار صكوك جديدة لتلبية حاجات المستثمرين، وتتميز عن الصناديق المغلقة بالمرونة لأن إدارة الصندوق تكون مستعدة لشراء صكوك المكتتبين الراغبين في ذلك، ويتم هذا وفق الإجراءات المحددة في نشرة الإصدار.

ثالثا: التمويل من البنك المركزي والبنوك الأخرى

يمكن للمصرف الإسلامي أن يحصل على موارد مالية من مصادر أخرى، كأن يقوم بالاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للمصارف للحصول على التمويل، ولكن دون التعامل على أساس الفائدة باعتبارها منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، أو أن تتعامل المصارف الإسلامية فيما بينها من خلال تقديم القروض الحسنة

[1]- كساب رقية، مرجع سبق ذكره، ص18.

التي تعتبر قروضا دون فوائد، وما يميز هذين الموردين الماليين أنهما غير ثابتين، ونادرا ما يتاح للمصارف الإسلامية الاستفادة منهما خاصة إذا كانت تنشط في بيئة يسودها نظام مصرفي تحكمه قوانين مصرفية تخدم البنوك التقليدية أكثر.

المبحث الثالث: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تستخدم المصارف الإسلامية نظاما ماليا يختلف عن النظام التقليدي، ويتسم بالتوافق مع القيم الدينية والاجتماعية، ومن خلال مبحثنا هذا، سنعرض استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية من منظور التمويل والاستثمار أي مختلف الأدوات المالية التي يتم استخدامها في هذه المصارف والتي تتفق مع الأحكام الشرعية، مثل مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، التمويل بالمشاركة، المرابحة، والمضاربة، وهذا وفق النقاط التالية:

- التمويلات القائمة على المشاركة؛
- التمويلات القائمة على المداينة؛
- التمويلات الأخرى.

المطلب الأول: التمويلات القائمة على المشاركة

من أدوات التمويل المبنية على المشاركة نجد كلا من المشاركة والمضاربة، وهناك أدوات أقل استخداما في العصر الحديث وهي المزارعة والمساقاة.

أولا: المشاركة

تعني المشاركة أن يشترك اثنان أو أكثر بحصة معينة في رأس مال يتجران فيه معا، والربح بوزع على حسب أموالهم أو على نسبة يتفق عليها عند العقد، يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية وأخذ نواحي تميزها وتفردها عن البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربحا أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة الدائن بالمدين.[1]

كما أنها اتفاق أو عقد بين المصرف الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم، أو في تملك عقار، أو موجود منقول، سواء على أساس دائم أو متناقص بحيث يشتري العميل حصة المصرف بشكل متزايد (مشاركة متناقصة)؛

[1]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص162.

وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الموجود وفقا لشروط اتفاقية المشاركة في حين تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب المشارك في رأس المال.[1]

المشاركة أو الشراكة هي تعاقد اثنان فأكثر على إنشاء عمل أو مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، بقصد الاسترباح أو تحقيق الربح، يتفق بموجبه طرفان على الاشتراك في رأس المال والعمل، ويكون الربح بينهما بنسبة مشاركة من عقود الأمانة أي ليس فيها ضمان الربح لأي طرف إلا في حالة التعدي أو التقصير.[2]

إذا نستخلص أن المشاركة تعني أن يشترك اثنان أو أكثر في رأس المال ليتاجروا فيه معًا، ويكون الربح موزعًا حسب نسبة المشاركة أو على أساس يتفق عليه عند العقد، في التمويل بالمشاركة، لا يتقاضى البنك فائدة محددة، بل يشارك في النتيجة المحتملة (ربحًا أو خسارة) وفقًا لنسب متفق عليها، مما يجعل العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة وليس علاقة دائن بمدين.

1. **التأصيل الشرعي**: أكد القرآن والسنّة والاجماع على مشروعية المشاركة، فقد أشار القرآن الكريم لمفهوم المشاركة في آيات توزيع الميراث في قوله تعالى: " ... فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَٰلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ۚ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ." [3]

فالآية تشير لمشروعية الملكية المشتركة في الميراث أي شركة الملك، ويمكن أيضا أن تشمل أيضا شركة العقد. ويذكر القرآن الكريم الشركاء على تجنب بغي بعضهم على بعض في قوله سبحانه وتعالى: " قال لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ".[4]

وفي السنة، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنّ الله يقول أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإن خانه خرجت من بينهما".

وفي حديث آخر، قال النبي صلى الله عليه وسلم: " يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما".

وقد روي أن البراء بن عازب وزيد بن الرقم رضي الله عنهما كانا شريكان فاشتريا فضة بنقد ونسيئة، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمرهما أن ما كان بنقد فأجيزوه وما كان نسيئة (أجل) فردّوه. ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم، شاركه ابن أبي السائب في التجارة قبل الإسلام، فلما كان يوم الفتح جاءه ابن أبي السائب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "مرحبا بأخي وشريكي، كان لا يدارى ولا يماري".

---

[1]- إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**، مطبوعات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص11.

[2]- عبد الكريم أحمد قندوز، **المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي للنشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص143.

[3]- سورة النساء الأية 12.

[4]-سورة ص الأية 24.

بالإضافة إلى الأدلة في الكتاب والسنة، فقد اجمع العلماء على مشروعية الشركة، فقد عرفها علماء الحنفية بأنها: "عقد بين المتشاركين في الأصل والربح والمالكية بأنها "إذن من كل واحد منهما أو منهم للآخر في التصرف في مالهما". في حين يعرّف علماء الشافعية المشاركة بأنها: "عقد" يثبت به حق شائع في شيء لمتعدد"، ووفقا لعلماء الحنابلة هي: "اجتماع في استحقاق أو تصرف"، وعليه فقد اجتمع علماء الشافعية والحنابلة حول مصطلح الشركة للإشارة إلى معناها الواسع الذي يشمل كل من شركة الملك وشركة العقد، بينما استعمله علماء الحنفية والمالكية للإشارة إلى شركة العقد، وهي الأقرب إلى الشركة الحديثة في مجال التمويل الإسلامي كونها نوع من أنواع شركات العقود.[1]

2. شروط المشاركة:

ومن القواعد التي وضعها الفقهاء لضبط التمويل بالمشاركة ما يلي[2]

أ. يجب أن يكون لدى جميع الشركاء أهلية التعاقد، أي أن يكونوا بالغين عاقلين، وهذا الشرط لا يمنع كون أحد الطرفين غير مسلم أو مؤسسة؛

ب. أن يكون رأس مال الشركة في شكل أصول نقدية، ويجوز باتفاق الشركاء الاسهام بأصول غير نقدية (عروض) بعد تقويمها بالنقد المعرفة مقدار حصة كل شريك؛

ج. أن لا يكون رأس المال دينا، وأن يكون حاضرا عند بدء العمليات للتأكد من خلط الأموال)؛

د. ينبغي أن تكون أنشطة الشركة أو الأعمال التي يقوم بها الشركاء متوافقة مع الشريعة وأن لا يكون الهدف منها أمرا محرما في الإسلام؛

هـ. طريقة تقاسم الأرباح بين الشركاء يجب الاتفاق عليها في العقد في شكل نسب شائعة في الأرباح (وليس مبلغا مقطوعا أو نسبة من رأس المال) تجنبا للغرر والنزاع بين الشركاء؛

و. يتم احتساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة والاشراف لمن يدير الشركة ويقوم بأعمالها، أو يحسب له مكافأة مقابل جهده؛

ز. عدم بيع حصة الشريك إلا بعد حيازتها عينا أو حكما؛

ح. لا يجوز اشتراط ضمان أحد الشركاء، وإنما يكون هناك ضمانة ضد التعدي والتقصير وسوء الأمانة من جانب الشريك المفوض بالإدارة.

3. أنواع المشاركة:

هناك عدة أنواع من المشاركة ونذكر منها:[3]

---

[1]- أمال إبراهيم علي، **دور الهندسة المالية الإسلامية في تجنب آثار الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية نموذجا**، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020-2021، ص32.

[2]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص163.

[3]- عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص144.

أ. **المشاركة الثابتة (الدائمة أو طويلة الأجل):** وهي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأسمال مشروع معين مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع؛

تقوم هذه المشاركة على قيام المصرف الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال مشروع تجاري معين كأن يكون مصنعا أو مبنى أو مزرعة أو غيرها، من مجالات الاستثمار المختلفة ، قائم فعلا أو سوف ينشأ على أن يكون شريكا في رأس ماله وفي ملكية مجوداته والالتزام بمتطلباته، وشريكا كذلك في الربح والخسارة كما أن له الحق في المشاركة في إدارته والإشراف والرقابة واتخاذ القرارات الإستراتيجية أو غيرها حسب الاتفاق، ومبدئيا تتوزع نتائجها بين البنك والمتعامل حسب الاتفاق في حالة الربح وبنسبة حصة كل طرف في رأس المال في حالة الخسارة، والمقصود بكونها ثابتة هو استمرارية وجود كل طرف فيها حتى نهايتها، أي أن كل طرف يحتفظ بحصصه ثابتة في رأس مال المشروع، حتى يتم انجازه وتصفى الشركة.[1]

ب. **المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتمليك):**

في هذه الصورة تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالاشتراك مع عميل بتمويل المشروع المطلوب (بناء مصنع، أو إنشاء عمارة سكنية، استيراد تجهيزات...) ثم تقوم ببيع جزء من حصتها دوريا (كل سنة مثلا) إلى الشريك (العميل) حتى تؤول ملكية الشركة أو المشروع كلية للشريك في نهاية المدة المتفق عليها.

ومن صور المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:[2]

الصورة الأولى: أن يتفق المصرف مع الشريك على أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة بحيث يكون للشريك حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره؛

الصورة الثانية: أن يتفق المصرف مع الشريك على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس اتفاق المصرف مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، وعندما يقوم الشريك بتسديد ذلك التمويل، تؤول الملكية له وحده؛

الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل شريك حصص أو أسهم يكون له فيها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عددا معينا لسنة بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.

---

[1]- زقاري آمال، **التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، دون مجلد، العدد الرابع، 2018، ص35.

[2]- عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص144.

ج. **المشاركة المتغيرة:**

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يتم أخذ حصة من الأرباح النقدية؛

د. **المشاركة المباشرة:**

ويدخل فيها البنك الإسلامي شريكا في عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع أو عدد معين من السلع، ويطلب البنك مساهمة مالية من الشريك تتراوح بين 25و 40% تبعا لنوع العمليات تجارة داخلية أو خارجية)، وفي هذه الحالة توزع الأرباح بين الطرفين كل حسب مساهمته في رأس مال الصفقة بعد القيام بتخصيص جزءا من الأرباح للشريك نظير إدارته للعملية وتسويق وتوزيع السلعة، وقد تؤول ملكية هذا النوع من المشاركة إلى الشريك إذا رغب في شراء نصيب البنك بموجب عقد جديد، ترجع أهمية هذا النوع بالنسبة للبنك الإسلامي إلى سرعة تصفية العمليات التجارية، مما يتأتى مع زيادة معدل دوران رأس مال البنك (استثماراته) هادفا من وراء ذلك زيادة العائد الناتج من هذا النوع من المشاركة، هذا فضلا عن توزيع المخاطر بين البنك وعملائه في هذا المجال، كما يتمكن البنك من مراقبة المشاركين معه من خلال مقارنة نتائج أعمالهم التي تمت؛

هـ. **المشاركة في رأس مال مشروع**

تسمى المشاركة التشغيلية في رأس مال المشروع أو المساهمة في تمويل رأس مال المشروع حيث يقوم البنك بتقييم أصول الشريك ليحدد حجم التمويل الذي سيقدمه، ويشترط ألا تقل مساهمة الشريك عن نسبة معينة (مثلا 15%) من جملة رأس مال المشروع الذي سيتم تشغيله، هذا وفي المجال الصناعي فإن البنك لا يشترط على الشريك تقديم أي مساهمة مالية، إذ أن مساهمته في هذه الحالة تكون هي الأصول التي تم تقييمها وتمثل حصة الشريك، بالإضافة إلى جهده الإداري.

4. **تقييم استخدام المشاركة في المصارف الإسلامية**

يعتبر نظام المشاركة بالإضافة لنظام البيع لأجل بهامش ربح (بيع المرابحة للآمر بالشراء) هما النموذجان الرئيسيان للتمويل الإسلامي.

وقد أشارت معظم البحوث النظرية التي أجراها الاقتصاديون الإسلاميون إلى ترجيح كفة المشاركة على كفة هامش الربح.

ولهذا استخدمت البنوك الإسلامية نظام التمويل بالمشاركة كقاعدة أساسية للتمويل المصرفي الجديد الذي دعت إليه، وجاءت لتكريسه في الواقع، ولكنها سرعان ما وجدت أنها غير قادرة على استعماله بفاعلية للأسباب التالية:[1]

[1]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص170.

أ. أن نظام التمويل بالمشاركة غير قادر على تلبية كل حاجات ومتطلبات الحياة الاقتصادية من أموال؛

ب. أن نظام المشاركة لا يحقق الأرباح المتوقعة؛

ج. مشاكل الإدارة وتدور حول الصعوبات التي تواجهها البنوك في الإشراف على المشاريع التي تمولها بالمشاركة ومتابعة تنفيذها، خاصة حينما يكون مكان المشروع بعيداً عن موقع البنك؛

د. مشاكل المشاركين: وهي الأكثر خطورة غالباً لعدم توفر الكفاءة المهنية المفروضة لديهم، وتحايلهم على البنوك، من حيث امتناعهم عن الإعلان عن الأوضاع الفعلية للمشروعات، أو الإعلان عنها بشكل غير صحيح أو التصريح بخسائر وهمية، وذلك بهدف الاحتفاظ بأعلى نسبة ممكنه من الأرباح من جهة، وتحميل البنك الخسارة التي تجبر من نصيبه في رأس المال من جهة أخرى، وأهم أدوات التحايل المستعملة من طرفهم هي عدم مسك حسابات أصلاً أو مسكها بشكل غير منضبط، وأيضاً الغش في كل ما تفترض طبيعته عمليات التقويم كالبضائع والأصول، ودفع رواتب مرتفعة للمسؤولين، وهذه الأداة الأخيرة يهدفون منها كذلك التهرب من أداء الضرائب على الأرباح؛

هـ. عدم رغبة أصحاب المشاريع الناجحة أساساً في الدخول في مشاركات مع البنوك، نظراً لنجاح مشروعاتهم وعزوفهم عن دخول الغير معهم فيها، وهنا إذا لم تستطيع البنوك الإسلامية التعامل معهم على غير نظام المشاركة فإنهم يتوجهون للبنوك التقليدية التي تبقي علاقاتهم بها في حدود الدائنية والمديونية؛

و. ارتفاع تكاليف التشغيل والإدارة: خصوصاً إذا احتاج تنفيذ المشروع إلى درجة عالية من الخبرة الفنية أو المؤهلات العلمية خصوصاً في المشاريع ذات الطبيعة الخاصة والتي تقوم أعمالها على اختصاصات متنوعة، وتحتاج عملية المراقبة لتسيير أعمالها والضبط لمصاريفها وإيراداتها إلى متابعة مستمرة من أجهزة متخصصة؛

ز. صعوبة تسييل التمويل في عمليات المشاركة: حيث أن عقود المشاركة هي من العقود الدائمة غالباً، لذا، بمجرد إتمام العقود، يصبح من الصعب إنهاؤها قبل إتمام المشاريع المرتبطة بها ولو دلت النتائج الأولية على عدم نجاح المشروع؛

ح. التضارب القائم بين قيم الأطراف المتعاقدة قد يسبب مشكلات عند تنفيذ المشروعات ومتابعتها: وهكذا يكون على البنوك عند تقديمها للتمويل لعملائها أن تضع في اعتبارها هذه العوامل، بالإضافة إلى جدوى المشروعات محل البحث؛[1]

ط. الرغبة في الخصوصية: كما أن الرغبة في الخصوصية هي ظاهرة طبيعية معترف بها، والخصوصية قد يحتاج إليها لإبقاء سرية العمليات الفعلية للمشروع، لحماية قواعد المزايا المقارنة للمشروع أو لتجنب قواعد حكومية معينة...الخ، وما لم تكن الأطراف المتعاقدة مستعدة للمشاركة في هذه الخصوصية، فسيكون من الصعب تطبيق المشاركة؛

[1]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص172.

ي. تسيير العمل المؤسسي للمشروع: ولهذا ما لم توجد علاقة سلوكية متطابقة، ستصبح عقود المشاركة مصدراً لعدم الارتياح للممولين ولمستخدمي التمويل لوجود عوامل مؤسسية مثل استكمال الشكليات القانونية أو المحاسبية في العمليات اليومية للمشروع وغيرها، أخذ رأي وتوقيع ممثلي أطراف المشاركة على العمليات اليومية للمشروع.

ثانيا: المضاربة

تعرف المضاربة بأنها عقد بين طرفين يدفع بمقتضاه الطرف الأول إلى الطرف الثاني مالا معلوما ليتاجر له فيه والربح بينهما بالاتفاق.[1]

المضاربة هي صيغة تمويلية استثمارية تملك أهمية كبرى بين أدوات التمويل الإسلامي، فهي تعمل على جمع المدخرات ووضعها في أيدي أصحاب الكفاءة والمهارة بهدف تنميتها، تقوم فكرتها على تزاوج مال من جانب وعمل من جانب آخر بقصد الاسترباح وتنمية الأموال، حيث يدفع رب المال إلى المضارب (رب العمل مالا ليتجر فيه، ويكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب[2].

يمكن أن نستخلص بأن المضاربة هي عقد بين طرفين يتم بمقتضاه دفع مال معلوم من الطرف الأول إلى الطرف الثاني ليتاجر فيه، والربح بينهما يتم بالاتفاق، حيث يكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب.

1. **التأصيل الشرعي**: ثبت التعامل بالمضاربة قبل بعثة النبي صل الله عليه وسلم، وبعد بعثته، فقد كان الرسول محمد صل الله عليه وسلم، يضارب بمال خديجة رضي الله عنها، وأيضا عمل بها الصحابة ومن أشهرهم في التعامل بالمضاربة الصحابي "الزبير بن العوام" كان ابن عباس (رضي الله عنهما) إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحرا، ولا ينزل به واديا، ولا يشتري به ذات كبد رطب، فإن فعل فهو ضامن، فرفع شرطه إلى الرسول صل الله عليه وسلم فأجازه.

وفيما يتعلق بدليل القياس فقد قاس بعض العلماء المضاربة على المساقاة التي تمثل مشاركة مشروعة بين طرفين يقدم أحدهما الأصول الثابتة من الأشجار المثمرة ويقوم الآخر بالعناية بها وسقيها وإصلاحها، على أن يتم توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق، كما استدل العلماء على مشروعيتها بأن الإنسان قد يكون له مال لكنه لا يهتدي إلى التجارة، وقد يهتدي إلى التجارة لكنه لا مال له فكان في شرع هذا العقد دفع الحاجتين، والله تعالى ما شرع العقود إلا لمصالح العباد وقضاء حوائجهم.

ومن الضوابط الفقهية للتمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية نجد ما يلي:[3]

---

[1]–بوعتبة فوزية، **تجريم المضاربة غير المشروعة ضمانة لتحقيق الأمن الاقتصادي**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد03، العدد الخاص ماي 2023، ص303.

[2]– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص156.

[3]– أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص39.

أ. لا يشترط في رب المال أن يكون مسلما، لأن المضاربة نوع من التجارة والمعاملة وهي توكيل من قبل رب المال للمضارب بالتصرف في المال، لكن يكره أن يدفع رب المال المسلم ماله مضاربة إلى مضارب (رب العمل) غير مسلم، فقد لا يتحرز عن البيع والشراء بالمحرم إذا انفرد في التصرف؛

ب. المال المقدم تمويلا هو مال نقدي أساسا، وإن كان غير ذلك فيقوم بنقود طبقا لرأي جمهور العلماء، وقد أجاز بعض الفقهاء أن يكون رأس مال المضاربة عيني كالبضاعة والآلات وغيرها؛

ج. أن يكون رأس المال عينا لا دينا أي لا يكون دينا في ذمة المضارب؛

د. أن يكون رأس المال محددا ومعلوما قدرا وجنسا وصفة، لأن جهالته تفضي إلى المنازعة خاصة عن التصفية؛

هـ. أن يكون رأس المال مسلما للمضارب ليسهل عليه التصرف فيه، ويقصد بالسليم إما الدفع بالمناولة أو تمكين المضارب من أخذه، فلا تصح المضاربة بالمال مع بقاء يد المالك عليه؛

و. مجالات العمل بهذه الصيغة هي كل المجالات الاقتصادية، طبقا لما ذهب له مجموع الفقهاء، ومعنى ذلك أنها يمكن أن تتعامل مع القطاع التجاري والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي والقطاع الخدمي، كذلك فقد تتمثل في أصول ثابتة أو متداولة، وقد تتمثل في ملكية هذه الأصول أو في ملكية منافعها (الإجارة)؛

ز. المسؤول عن الإدارة والتشغيل وصاحب الحق في ذلك هو المضارب (المستثمر) وليس من حق رب المال (الممول) أن يتدخل في ذلك، لكن له أن يشارك في وضع النظام الأساسي للمشروع وله أن يتابع ويراقب؛

ح. يجوز لصاحب المال أن يشترط على المضارب من الشروط ما يحفظ له ماله، كضمان ومن حيث المبدأ لا ضمان على المضارب إذا ما قام بما يجب أن يقوم به وفقا للشروط المتفق عليها في العقد، أما إذا أخل المضارب بهذه الواجبات ولم يلتزم بتلك الشروط فهو ضامن لما يمكن أن يحدث فمال المضاربة على ملكية صاحبه، وهو أمانة في يد المضارب، ولا ضمان عليه ما لم يتعد أو يهمل؛

ط. يمكن للمضارب أن يخلط مال المضاربة مع مال مضاربة أخرى عند عدم الشرط على منع ذلك، كما أن له أن يخلطه مع ماله وهو يعمل فيهما معا، طبقا للنظام المتفق عليه، ومعنى ذلك أن تتخذ المضاربة صورة المضاربة المشتركة، بحيث تجمع بين أكثر من ممول، ومن ثم تبدو فكرة حصص المضاربة وصكوك المضاربة؛

ي. للمضارب أن يضارب بهذه الأموال وله أن يستعين بغيره في إدارة العمل، مادام ذلك من مقتضيات النشاط الاقتصادي، والمصروفات المتعلقة بالمضاربة تحسب عليها؛[1]

ك. المضاربة قد تكون مطلقة من حيث المحال والزمان والمكان وقد تكون مقيدة، كما أن هناك أعمال يملكها المضارب بمطلق العقد وهي التي يقتضيها العرف مثل البيع والشراء، وهناك أعمال يؤديها بالتفويض من رب المال كخلط مال المضاربة بماله، وهناك أعمال لا يؤديها إلا بالإذن الصريح، مثل الاستدانة على مال المضاربة أو إقراضه،

[1] – أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص40.

كما يجوز لرب المال القيام بالأعمال الرقابية بعد الصرف، وتقديم خدمات للمضاربة بأجر لدى بعض الفقهاء ولدى البعض الآخر يجوز له المشاركة في الأعمال الإدارية، ماعدا الأعمال الخاصة باتخاذ القرارات؛

ل. للمضارب نفقته المعتادة إذا سافر من أجل عمل المضاربة، ويمكن أن يقاس على ذلك إن تفرغ لأعمال المضاربة، وله أن يستأجر من المباني والأدوات والأيدي العاملة ما يتطلبه عمله؛

م. العائد من المضاربة إن كان خسارة فعلى رب المال ولا شيء على المضارب، أما إن تحقق ربح فله الجزء المسمى، ويشترط أن يحدد بشكل نسبي (نسبة محددة يتفق عليها)، ولا يجوز أن تكون حصته مجهولة، كما لا يجوز أن تحدد الحصة له أو لرب المال بشكل يقيني مطلق، حيث يشترط الفقهاء النص صراحة على حصة رب العمل (ومن البديهي أن الحصة الباقية من الربح تكون لرب المال)، فإن جهل نصيبهما فسدت المضاربة، لأن الربح هو المعقود عليه وجهالة المعقود عليه تفسد العقد، ويتفق جمهور العلماء على مشاركة المضارب في الربح وعدم مشاركته لرب المال في الخسارة، لأن الربح في المضاربة يستحقه رب المال مقابل ماله ويستحقه رب العمل مقابل عمله، وليس من العدل أن يضيع على المضارب جهده وعمله وهو يتحمل الخسارة مشاركة مع رب المال، إلا إذا كان ناتجا عن إهمال أو تقصير من المضارب والأصل ألا يوزّع الربح إلا في نهاية المضاربة وبعد استرداد المال، ولكن إذا تراضي الطرفان على قسمته دوريا دون تصفية المضاربة فإنه يجوز؛

ن. مال المضاربة أمانة في يد المضارب لا يضمنه إلا إذا تعدى أو قصر في المحافظة عليه، وبالتالي لا يجوز أخذ ضمانات من المضارب، ولكن يجوز أخذ ضمانات لمواجهة ما يمكن حدوثه من تعديه أو تقصيره في المحافظة على المال؛

س. عند إفساد المضاربة لتخلف أحد الشروط الأساسية أو مخالفة المضارب للشروط المتفق عليها، تتحول المضاربة إلى إجارة لدى بعض الفقهاء، أو إلى دين في ذمة المضارب لدى البعض الآخر ولدى آخرين يحاسب على أساس ربح المثل؛

ع. إذا انتهت المضاربة ولم يرد المضارب رد المال لصاحبه يتحول المال إلى دينا حسب بعض الفقهاء، أو تظل المضاربة سارية لدى البعض الآخر ويطالب بالحصة من الربح أو مثله، أو أن يكون كله لرب المال وللمضارب أجر المثل؛

ف. قد يتم الاتفاق على أنه في حالة عدم تمكن المضارب من تصريف بضاعة المضاربة خلال المدة المتفق عليها، يلتزم المضارب بشراء بضائع المضاربة مرابحة؛

ص. أن لا يتم توزيع الربح إلا بعد القسمة واسترداد رأس المال وإخراج المصاريف تطبيقا للقاعدة: لا ربح إلا بعد وقاية رأس المال.[1]

[1]- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص40.

2. أنواع المضاربات

هناك عدة أنواع من المضاربات منها:[1]

أ. **المضاربة الفردية:** وهي المضاربة التي تكون العلاقة فيها ثنائية بين مضارب واحد يقدم العمل والجهد والإدارة وبين رب مال واحد يقدم المال)؛

ب. **المضاربة الجماعية (المشتركة):** وهي المضاربة التي تتعدد فيها الأطراف المشتركة في المضاربة بين أصحاب رؤوس الأموال وأرباب العمل والخبرة، وأهم صور هذه المضاربات التي تمارسها المصارف الإسلامية ما يلي:

01. الصورة التي يتعدد فيها أصحاب رؤوس الأموال وينفرد فيها المضارب، وذلك في حال قيام المصرف الإسلامي باستثمار الحسابات الاستثمارية (الودائع) بنفسه دون الاستعانة بمضاربين آخرين؛

02. الصورة التي يتعدد فيها المضاربون وينفرد فيها رب المال، وذلك في حال قيام المصرف الإسلامي باستثمار الحسابات الاستثمارية (الودائع) مع مضاربين متعددين؛

03. الصورة التي يتعدد فيها أطراف المضاربة، أرباب المال والمصرف الإسلامي والمضاربون، وتتمثل في قيام المصرف الإسلامي بإعطاء المال مضاربة لغيره، أي أن العلاقة تقوم يبين أرباب المال أصحاب الحسابات الاستثمارية والمصرف الإسلامي كوسيط، والمضاربون الذين يأخذون المال من المصرف لاستثمارها.

ج. **المضاربة المطلقة:** وهي أن يدفع رب المال (أصحاب الحسابات الاستثمارية) المال إلى المصرف الإسلامي ليستثمره من غير تقييد بزمان أو مكان المضارب، ولا نوع التجارة، ويفوض فيها المضارب في العمل وفقاً لما يراه محققاً للمصلحة؛

د. **المضاربة المقيدة:** وهي التي يدفع فيها رب المال (أصحاب الحسابات الاستثمارية) المال إلى المضارب (المصرف الإسلامي) وتقيد بزمان أو مكان أو نوع من متاع معين بيعاً أو شراءً، أو هي التي يتقيد فيها المضارب بتصرف معين يتفق عليه عند التعاقد، ويمثلها في التطبيق المصرفي المعاصر حسابات الاستثمار المقيدة.

3. تقيم استخدام نظام المضاربة في المصارف الإسلامية

نجح نظام المضاربة في أن يكون الأسلوب الرئيسي الذي اعتمدته المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بعملائها الذين يقدمون الأموال لهذه المؤسسات والمصارف لاستثمارها حيث يكون المصرف مضارباً والمستثمرون هم أرباب العمل، وذلك على أساس قسمة الأرباح بنسبة متفق عليها،

إلا أنه عندما يكون المصرف هو رب المال والمضارب هم المتعاملون معه، من أصحاب المشاريع وطالبي التمويل، لا يحظى بالنجاح المتوقع، حيث يلاحظ ضآلة حجم التمويل عن طريق استخدام المضاربة لدى المصارف الإسلامية، ويعزى لصعوبات ومشاكل في التطبيق العملي بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالتمويل عن طريق المضاربة،

[1]- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص158.

هذه المخاطر جعلت المصارف تتردد كثيراً في استخدام المضاربة، ولقد بلغت نسبة التمويل عن طريق المضاربة ما يعادل 1% – إلى 2% من مجموع أساليب التمويل في المصارف الإسلامية.[1]

ثالثا: تمويل المزارعة، المغارسة والمساقاة

تعريف تمويل المزارعة المغارسة والمساقاة: فكرة هذا النوع من التمويل أن يكون لأحدهم أرض زراعية، أو بها حدائق المزارعة هي ولا يستطيع العمل بها أو لا يرغب في ذلك، فيبحث عن فرد ما يخدمها أو يزرعها ويغرسها مقابل نصيب من نتاجها، حيث أن عقد على زراعة أرض زراعية والمغارسة على غرس الأرض والمساقاة عقد شركة على دفع البساتين إلى من يعتني بها ويحافظ عليها بخدمتها وحراستها مقابل نصيب من الثمار وهذه الصيغ ليست من الإجارة أو المؤاجرة، لذلك فإنه إن لم تأت الأرض بمحصول فليس للعامل أن يطالب بأجره.[2]

1. **المزارعة**: هي أحد عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمستخدمة في تمويل القطاع الزراعي، وقد تم استخدامها من قبل الصحابة والتابعين، وتعرف اصطلاحاً على أنها "اكتراء (تأجير) العامل الأرض ليزرعها مقابل بعض ما يخرج منها، وتعتبر المزارعة نوع من أنواع المشاركة، حيث إنها تكون بين طرفين أحدهما يمتلك الأرض والآخر يقوم بالمجهود أو النشاط الزراعي، نسبة لعدم امتلاك البنوك الإسلامية لأراضي زراعية للدخول في عقود مزارعة مع أفراد، من الممكن أن يدخل البنك كطرف ثالث ممول لعقد مزارعة بين مالك الأرض الطرف (الأول) والمزارع الطرف (الثاني) ويتفق الأطراف الثلاثة على نسبة الأرباح بينهم، وهذا العقد بهذه الكيفية هو أقرب ما يكون لعقود المشاركة المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية في القطاع الزراعي.

2. **المساقاة**

المساقاة كمفهوم في اللغة يشير إلى توفير الماء لمن يحتاجه، سواء كان نبات أو إنسان أو حيوان، وتشير أيضاً إلى توفير خدمات الري الزراعي بمقابل مادي محدد، تكون عقود المساقاة بين طرفين أحدهما يمتلك بستاناً أو حقلاً والآخر يمتلك الخبرة في مجال الري أو الزراعة أو يمتلك مصدراً للماء كالآبار أو ماكينات الري من خلال الترع والمجاري المائية، يقوم الطرف الأول بتفويض الطرف الثاني بخدمة ورعاية البستان أو الأشجار ويكون الاتفاق على نسبة معينة من الإنتاج وتعتبر المساقاة أحد عقود المشاركة لتمويل الأنشطة الزراعية، والتي تكون بين صاحب الشجر أو البستان والمزارع العامل، ويحدد في العقد الوقت ونوع العمل ومقدار الربح للطرفين. [3]

إذا نظرنا إلى طبيعة عقد المساقاة نجد أن الحاجة له ربما تنبع من الحوجة لبذل الجهد والخبرة لرعاية البستان أو الأشجار وليس التمويل بشكل مباشر، لذلك من الصعوبة وجود تطبيق عملي لهذه العقود التمويلية على أرض الواقع. وبالرغم من ذلك فإنه يمكن اقتراح هذا العقد كصيغة استثمارية للبنوك التي تمتلك بساتين أو أراض بها أشجار

---

[1] – حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص159.

[2] – أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3]– عبد الكريم قندوز، أحمد الشاذلي، وآخرون، **دور التمويل الإسلامية في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي للنشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، دون طبعة، 2022، ص20.

وهي لا تمتلك الخبرة أو الوقت اللازمين للعناية بهما، حيث يمكنها الاستفادة من المزارعين أو من لديهم الخبرة في المجال المعني والدخول معهم في عقود مساقاة على أن يوزع العائد بين الطرفين.

3. **المغارسة**

يأتي مفهوم المغارسة من غَرْسٍ أو غراس، ويقال غَرَس الشجر إذا ثبته في الأرض والذي يقوم بالفعل مقابل أجر يسمى مغارساً، وعقود المغارسة تكون بين طرفين يدفع أحدهما (المالك) الأرض للآخر (العامل) بغرض غرسها، ويكون الناتج من شجر أو ثمار يعود للطرفين بنسبة يتفق عليها، وبالإضافة للإيجاب والقبول، يشترط في العقد تعريف الأرض المراد غرسها ونوع الأشجار التي يراد زراعتها ومدة العقد ونصيب طرفي العقد، كما لابد من التركيز على أن المغروس يجب أن يكون من الأشجار أو النخيل وليس من المحاصيل، كما يشترط ضمن عقد أن تنمو الأشجار بقدر معين يتفق عليه من قبل الطرفين على أرض الواقع نجد أن هذه الصيغة من العقود لم تأخذ حظها من التطبيق، إذ أن البنوك الإسلامية قلما تمتلك أراض زراعية أو الأيدي العاملة للقيام بمهام المغارسة لمن يمتلكوا الأراضي. وبالرغم من ذلك، فيمكن للبنوك القيام بشراء أرضي زراعية أو الدخول في شراكة مع مزارعين بغرض الاستثمار من خلال عقود المغارسة، أو أن يقوم البنك بإنشاء شركة تقوم بأعمال المغارسة وإنشاء عقود مع عدد كبير من المزارعين وثم تقاسم الأرباح، أو يمكن للبنوك الإسلامية الدخول في عقود المغارسة من خلال طرف ثالث كما أشرنا في عقدي المزارعة والمساقاة[1].

4. **التأصيل الشرعي** لصيغة المزارعة والمغارسة والمساقاة يرى جمهور الفقهاء) من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الأحناف) جواز المزارعة والمساقاة على جوازها بدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوا فيها من أموالهم مقابل شطر من محصولها، وتجوز المغارسة وفقا لرأي المالكية شرط أن يغرس فيها أشجارا ثابتة وأن لا يكون أجلها إلى سنين كثيرة فوق الإثمار، وأن نصيب العامل من الأرض والشجر معا، وأن لا تكون الأرض موقوفة.

5. **شروطها من شروط المزارعة والمغارسة والمساقاة** نذكر الآتي:[2]

أ. توافر جميع الشروط الواجبة في العقد، مثل أهلية المتعاقدين؛

ب. أن تكون الأرض صالحة للزراعة وأن يكون ما يزرع فيها معلومات؛

ج. معرفة البذور من حيث النوع والجنس والصفة؛

د. معرفة من عليه البذور والمعدات صاحب الأرض أم العامل لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر، فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل؛

هـ. تسليم الأرض للتعامل عليها؛

---

[1] – عبد الكريم قندوز، أحمد الشاذلي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2]– أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص44.

و. أن تكون على بستان أو أرض معلوم بالرؤية أو بالصفة التي لا يختلف معها، فلا يجوز العقد على مجهول؛

ز. بيان المدة، ويجب أن تكون كافية لتحقيق الناتج من الأرض؛

ح. أن يكون الناتج بينهما مشاعا وبالنسبة التي يتفق عليها.

المطلب الثاني: التمويلات القائمة على المداينة

تعرف أدوات التمويل القائمة على المداينة، بأنها العقود التي تتم بين طرفين بهدف تملك أصل أو سلعة، وتنتهي بنقل ملكية العوضين المتبادلين، ويمكن أن يكون العوض المقابل عينا، كما في البيع والسَّلَم والاستصناع، أو منفعة، كما هو الحال في عقد الإيجار، أو عملة، كما في تبادل العملات.

أولا: التمويل بالمرابحة

المرابحة تعني المتاجرة كما تعرف اليوم، والمرابحة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة، وفي اصطلاح الفقهاء هي "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح"، أو هو: "بيع برأس المال وربح معلوم، وصفتها أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما".

تعرف المرابحة على أنها اتفاق بين مشتري وبائع، على أن يشتري مواد أولية، سلع أو تجهيزات، ويبيعها إلى الشخص المشتري مع هامش ربح، أو علاوة سعر بسعر بيع متفاوض عليه بينهما، ويكون أعلى من سعر التكلفة، ويسدد السعر حسب الاتفاق بينهما.

ونجد أن للبيع بالمرابحة في ميدان التطبيق المصرفي الإسلامي حالتين:[1]

أ. **بيع المرابحة أو الوكالة بالشراء بأجر:** وفي هذا البيع يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة، يحدد جميع مواصفاتها، كما يحدد ثمنها ، ويدفعها إلى المصرف مضافا إليه أجرا معينا مقابل قيام المصرف بهذا العمل، ويجب أن يكون الأجر الذي يحصل عليه المصرف في حدود أجر المثل من غير زيادة أو نقصان، ويقدر المصرف هذا الأجر بمراعاة خبرته وأمانته، ويشترط في هذا النوع من البيوع أن تكون السلعة المباعة مملوكة للمصرف؛

ب. **بيع المرابحة للأمر بالشراء:** ظهرت في السبعينات من القرن العشرين، حتى تناسب العمل المصرفي الإسلامي، ومن خلال هذه الصيغة يقوم المصرف الإسلامي بشراء البضائع أو المعدات من موردين، وذلك بطلب من العميل، وبمواصفات محددة، ثم يعيد بيعها بهامش ربح ثابت مسبقا، مقابل التسديد إما نقدا أو لأجل، والعقد يجب أن يتضمن مختلف الشروط الخاصة بالبضاعة، بالإضافة إلى مدة ومكان التسليم.

إن صيغة التمويل بالمرابحة تمكن العميل من الحصول على حاجاته التمويلية، ودفع قيمتها بالكيفية التي تتلاءم مع طبيعة عمله، وبدون أن يحصل له من جراء ذلك غبن أو ظلم، وهذا ما يحتاج إليه كل مستثمر تتزايد مصاريفه بشكل يفوق طاقاته عند بداية الدورة الإنتاجية، وفي المقابل تزداد إيراداته في نهاية الدورة الإنتاجية، لكن في المقابل

[1]- عبلة لمسلف، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، راسة مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص50.

لا تصلح المرابحة لتوفير السيولة، أو تمويل رأس المال العامل أو التمويل طويل الأجل للمشروع الإنتاجي، مما يعكس أهمية تنوع أساليب التمويل الإسلامي.

1. **التأصيل الشرعي** لبيع المرابحة تستمد المرابحة مشروعيتها من القرآن الكريم والسنة النبوية وموافقة جمهور فقهاء المسلمين، فالله سبحانه وتعالى شرع في القرآن عقود البيوع عموما، حيث يقول سبحانه وتعالى: "وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا".[1]

وفي آية أخرى يقول الله سبحانه وتعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُم رَحِيمًا.[2] وبما أن عقد المرابحة هو عقد بيع مبرم على أساس الرضا المتبادل بين الطرفين، فإنه يندرج في إطار التجارة عن تراض المذكورة في الآية.

ومن السنّة عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: "عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ". رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وعَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ : " التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ . أخرجه يعلى، و"الدارمي" 2539، والترمذي" 1209.

ويرى أئمة الفقه بأن الأصل في المعاملات المالية هو الإباحة ما لم يرد نص في القرآن الكريم أو السنة النبوية بالتحريم، يقول الشافعي: (فأصل البيوع كلها مباح إذا ما كانت برضا المتبايعين، إلا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو محرم بإذنه).

2. **شروط عقد المرابحة**: بالإضافة إلى شروط العقود يتطلب عقد المرابحة بعض الشروط الإضافية وهي:[3]

أ. أن يكون المبيع معلوما قدرا وصفة، وأن لا يكون محرما شرعا؛

ب. تحديد مواصفات السلعة وزنا أو عدا أو كيلا وصفا محددا نافيا للجهالة؛

ج. الإفصاح عن سعر التكلفة لأطراف المتعاقدة: فمعرفة الثمن شرط أساسي لصحة عقد بيع المرابحة، فإذا كانت التكلفة غير معروفة بدقة فلا يمكن البيع بعقد مرابحة، وإنما يمكن بيعها على أساس نوع آخر من البيوع مثل عقد بيع المساومة الذي لا يتطلب أي إشارة إلى التكلفة الأصلية؛

د. الإفصاح عن الربح للأطراف المتعاقدة: بما أن الربح يشكل جزءا من سعر البيع، فلابد من الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين؛

هـ. أن يكون العقد الأول صحيحا، حيث يجب حيازة السلعة التي سيتم بيعها بعقد المرابحة من قبل البائع بموجب عقد صحيح، وبالتالي إذا كان في العقد الأول عيبا أو كان فاسدا، فإنه لا يسمح ببيع ثان على أساس المرابحة؛

---

[1]- سورة البقرة، الآية 275.

[2]- سورة النساء، الآية 29.

[3]- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص45.

و. أن لا يؤدي عقد المرابحة إلى الربا فإذا كان محل العقد صنفا ربويا، فإن صحته تتطلب خلوه من الربا، فإذا تم تبادل بضاعة ربوية تقاس بالوزن أو بالحجم ببضائع من نفس الصنف، فلا يمكن للبضائع المشتراة أن تباع باستخدام عقد مرابحة، لأن عقد المرابحة في هاته الحالة يتكون من الثمن المبدئي بالإضافة إلى الزيادة، وتعد هذه الزيادة التي تنشأ من تبادل الصنف الربوي ربا وليس ربحا.

ثانيا: بيع السَّلَم

بَيعُ السَّلَمِ اصطلاحًا :بَيعُ مَوصوفٍ في الذِّمَّةِ بِبَدلٍ يُعْطى عاجلًا، وقيل: هو عَقدٌ لِموصوفٍ في الذِّمَّةِ مُؤجَّلٍ، بثَمنٍ مَقبوضٍ في مَجلِسِ العقدِ.

1. **التأصيل الشرعي**: بيع السلم جائز

قال تعالَى :"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ" (سورة البقرة الآية 282)

وجه الدليل: أنَّ هذا عامٌّ في السَّلفِ وغيرِه، والآيةُ أصلٌ في مَسائلِ البُيوعِ وكَثيرٍ مِن الفُروعِ، والدَّيْنُ فيها عبارةٌ عن كلِّ مُعامَلةٍ كان أحَدُ العِوَضَينِ فيها نقْدًا، والآخَرُ في الذِّمَّةِ نَسيئةً.

أما مِن السُّنَّةِ: عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما قال:" قَدِمَ النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم المدينةَ وهمْ يُسلِفون بالتَّمرِ السَّنَتينِ والثَّلاثَ، فقال: مَن أسلَفَ في شَيءٍ، ففي كَيلٍ مَعلومٍ، ووَزنٍ مَعلومٍ، إلى أجَلٍ مَعلومٍ "

وجه الدليل: أنَّ السَّلفَ هو السَّلَمُ وزْنًا ومعنًى.

عن محمَّدِ بنِ أبي المجالِدِ قال :" بَعَثني عبْدُ اللهِ بنُ شَدَّادٍ وأبو بُرْدةَ إلى عبْدِ اللهِ بنِ أبي أوْفى رَضِيَ اللهُ عنهما، فقالا: سَلْه: هلْ كان أصحابُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم في عَهدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يُسْلِفون في الحِنطةِ؟ قال عبْدُ اللهِ: كنَّا نُسلِفُ نَبيطَ أهلِ الشَّأمِ في الحِنطةِ والشَّعيرِ والزَّيتِ، في كَيلٍ مَعلومٍ، إلى أجَلٍ مَعلومٍ، قلْتُ: إلى مَن كان أصْلُه عِندَه؟ قال: ما كنَّا نَسأَلُهم عن ذلك، ثمَّ بَعَثاني إلى عبْدِ الرَّحمنِ بنِ أَبْزَى فسَألْتُه، فقال: كان أصحابُ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم يُسْلِفون على عَهدِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، ولم نَسْألْهم: ألهُمْ حَرثٌ أمْ لا؟" .[1]

وللسلم اركان هي:[2]

أ. **المسلم**: هو المشتري في عقد السلم؛

ب. **المسلم إليه**: هو البائع للسلعة المؤجلة في عقد السلم، أي الذي يستلم رأس مال السلم (ثمن السلعة) مقدما من المشتري؛

ت. **المسلم فيه**: وهو السلعة موضوع عقد السلم؛

ث. **رأس مال السلم**: يقصد به ثمن السلعة، التي تكون محلا لعقد السلم.

---

[1]- https://dorar.net/feqhia/7519, on 18/03/2025, at 2 :42.

[2]– صالح بن أحمد الوشيل، **السلم دراسة فقهية مع التطبيقات المعاصرة**، قسم الفقه في كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص303.

2. **شروط عقد السلم:** يعد عقد السلم معاملة استثنيت من قاعدة "بيع ما ليس عند الإنسان"، إلا أنها وضعت لها ضوابط شرعية خاصة تتعلق بكل من العاقدين (المسلم والمسلّم إليه)، ورأس مال السلم، والمسلم فيه.

أ. **شروط متعلقة برأس مال السلم (الثمن):** وتتمثل في: [1]

01. أن يكون رأس مال السلم معلوم القدر والصفة؛

02. أن يكون رأس مال السلم من النقود التي يتعامل بها بين أفراد المجتمع؛

03. أن لا يكون رأس مال السلم دينا للمشتري في ذمة البائع واتفقا على جعل الدين هو رأس المال سلما مقابل سلعة، وهو غير جائز لدى جمهور الفقهاء لأنه بيع دين بدين أو كالئ بكالئ المنهى عنه شرعا؛

04. أن يتم قبض رأس مال السلم في مجلس العقد وعدم تأخيره. ولقد أجاز فقهاء المالكية تأخير رأس مال السلم في حدود ثلاثة أيام، وهو ما يفيد في حالة معاملات المصارف التي تحتاج إلى وقت لإتمام الصفقة. ولا يجوز دفع الثمن في عقد السلم على أقساط، ورأي جمهور الفقهاء على أن السلم ينعقد فيما دفع فقط دون بقية الأقساط؛

05. أن لا يكون الثمن سلعة من الأصناف الربوية، فلا يسمح مبادلتها بسلعة أخرى من الأصناف الربوية بعقد سلم تجنبا لربا الفضل وربا النسيئة، ولذا لا يمكن تبادل السلع المكيلة مثل القمح بسلعة أخرى مكيلة مثل الشعير باستخدام عقد السلم.

ب. **شروط المسلم فيه (المبيع):** وتتمثل في:

01. يجب أن يكون المسلم فيه بمواصفات مضبوطة بشكل دقيق، يمكن تحديد مقداره بالكيل أو الميزان أو معايير القياس الأخرى؛ أن لا يكون المسلم فيه عينا معينا، لأن بيع الأعيان يجب أن يكون ناجزا لا مؤجلا، أي لا يصح التعاقد على سلعة معينة حاضرة وموجودة، فما الداعي لتأجيلها، فذلك يتنافى مع الحكمة من مشروعية بيع السلم؛

02. أن تكون السلعة (المسلم فيه) عامة الوجود في محلها وفي جميع الأوقات، ومقدورا على تسليمه منذ بدء التعاقد حتى التسليم، وأيضا تحديد مكان التسليم وذلك منعا للغرر والمخاطرة؛

03. أن يكون معلوم القدر من حيث العدد والجنس والنوع والكمية ودرجة الجودة وبلد الإنتاج والمواصفات المميزة والمحددة بدقة، من حيث العلامة والنموذج واللون والمصنع المنتج وسنة الصنع والسعة والقدرة .... الخ

04. أن يكون تسليمه مؤجلا بمدة معينة، ويلزم تحديد الأجل بدقة بتاريخ محدد. فإن أسلم حالا أو على أجل قريب كاليوم لم يصح السلم.

05. أن يكون العقد باتا، أي ليس فيه خيار شرط للعاقدين أو أحدهما.

[1]- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص48.

ج. **شروط أخرى لعقد السلم**: ومن الشروط الأخرى لعقد السلم نذكر ما يلي: [1]

01. لا يشترط التعاقد سلما مع المسلم إليه ممن يتعامل في السلعة إنتاجا أو بيعا في الأصل، لكن إذا تم مراعاة ذلك فهو أفضل لا مكان التسليم، بمعنى أنه يمكن التعاقد سلما على منتجات زراعية مع من يملك مزرعة وبشرط أن لا يحدد أن يكون المسلم فيه من إنتاج مزرعته بالذات، لأنه إذا لم تنتج المزرعة يزداد الخطر؛

02. يجوز الحصول على ضمانات من المسلم إليه لضمان الوفاء بالمبيع؛

03. يرى المالكية جواز بيع المسلم فيه قبل قبضه لكن بشروط: وهي أن لا يكون المسلم فيه طعاما لعدم المتاجرة بأقوات الناس، وإذا تم بيعه للمسلم إليه يجب أن لا يكون بأكثر من ثمنه، حتى لا يكون حيلة للقرض بربا صريح، وإذا تم بيعه لغير المسلم إليه فإنه يجوز بأي ثمن وهنا أفضى الاجتهاد إلى السلم الموازي (ويسمى أيضا السلم التمويلي)؛

04. تجوز الإقالة في السلم (الرجوع عنه بأن يرد المسلم إليه المبلغ كله، شرعا بالإجماع؛

05. لا يجوز استبدال السلعة المتعاقد عليها بسلعة أخرى، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: {مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِه}؛

06. في حالة تعذر تسليم المسلم فيه، للمشتري الحق في فسخ العقد واسترجاع رأس مال السلم، أو إمهال البائع، وفي حالة المماطلة، له تسييل الضمانات (إن وجدت)، أو رفع أمره للقضاء وإلزام البائع بتعويض المشتري ما فاته من ربح معتاد، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: { لَيُّ الوَاجِد يَحِل عَرْضهُ وعُقُوبَتَه .}. (أخرجه موصولاً أبو داود (3628) واللفظ له، والنسائي (4689) ، وابن ماجه (2427) ، وأحمد (17946) (اللَّي: المماطلة، الواجد: من يجد ما يسدد به دينه).

ثالثا: الاستصناع

يستخدم الإستصناع على نطاق واسع من قبل البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية لتمويل بناء العقارات مثل المباني والمستودعات وصالات العرض ومراكز التسوق والأبراج السكنية والفيلات، بالإضافة إلى النشاطات الصناعية التي تشارك في بناء الطائرات والسفن والآلات، والمعدات، إلخ.[2]

تعني كلمة الاستصناع الطلب من شخص تصنيع شيء، ويعرف الاستصناع اصطلاحا بأنه اتفاق تعاقدي مع الصانع لإنتاج سلع بأوصاف وأسعار محددة، تصنع بخيرات الصانع ومواده، وتباع إلى المستصنع، أما إذا كانت المواد من المستصنع فيعد العقد عقد إيجار.[3]

---

[1]– أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]– https://www.dib.ae/ar/business/products-services, on18/03/2025, at 23:40.

[3] – أمال إبراهيم علي، نفس المرجع، ص50.

إذا الاستصناع هو عقد يتم من خلاله الاتفاق بين المستصنع والصانع على تصنيع سلعة محددة وفقًا لأوصاف متفق عليها وبسعر معين، باستخدام مواد الصانع. يُستخدم الاستصناع على نطاق واسع في تمويل المشاريع العقارية والصناعية، ويتميز بإمكانية تأجيل الدفع وفق شروط متفق عليها.

ينقسم الاستصناع إلى نوعين:[1]

أ. **الاستصناع العادي أو التقليدي أو المستقل**: وهو الذي مر معنا في تعريف الاستصناع في الاصطلاح؛

ب. **الاستصناع الموازي أو التمويلي أو الاستصناع بالباطن**: وهو أن يبرم المصرف عقد استصناع بصفته صانعاً مع عميل يريد صنعة معينة، فيجرى العقد وتتعاقد المؤسسة مع عميل آخر باعتبارها مستصنعاً، فتطلب منه على ذلك، صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها.

والملاحظ من الأقسام أن الاستصناع قد يكون ثنائي الأطراف أو ثلاثي الأطراف.

وعند التدقيق في مصطلح الاستصناع الموازي أو التمويلي أو الاستصناع بالباطن نجد في حقيقته ليس استصناعاً، لأن توسط البنك بين المصنع والعميل لا يجعل العقد عقد استصناع، وهو أشبه بعقد التوريد الصناعي، فالبنك ليس مصنعا حقيقة.

1. التأصيل الشرعي:

أجمع الفقهاء على جواز عقد الاستصناع من حيث الجملة: قال محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رحمهما الله: الاستصناع جائز بإجماع المسلمين، وقال أبو الحسين القدوري وقد جرت العادة باستصناع الأخفاف، والأواني في سائر الأعصار من غير نكير.

وقال ابن مازه النجاري: إن الناس تعاملوا الاستصناع في هذه الأشياء من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلّم إلى يومنا هذا من غير نكير، ولا رد من الصحابة رضي الله عنهم ولا من التابعين رحمهم الله، وتعامل الناس من غير نكير ولا رد من علماء كل عصر.

وقال الزيلعي: وأما الاستصناع فللإجماع الثابت بالتعامل من لدن النبي صلى الله عليه وسلم – إلى يومنا هذا.

وقال السرخسي فإنهم تعاملوه من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير نكير منكر.

[1]– عيسى بن عثمان بن محمد رزايقية، **عقد الاستصناع وخلاف الفقهاء فيه**، قسم الفقه، كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشرف، العدد الخامس والعشرين، الإصدار الثاني، الجزء الأول، 2022، ص554.

ومستند الإجماع:

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَجَعَلَ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ إِذَا لَبِسَهُ، فَاصْطَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَرَقِيَ الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ اصْطَنَعْتُهُ، وَإِنِّي لَا أَلْبَسُهُ»، فَنَبَذَهُ فَنَبَذَ النَّاسُ.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلاَ أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ لِي غُلاَمًا نَجَّارًا، قَالَ: «إِنْ شِئْتِ»، قَالَ: فَعَمِلَتْ لَهُ الْمِنْبَرَ ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ قَعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ الَّذِي صُنِعَ، فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عِنْدَهَا، حَتَّى كَادَتْ تَنْشَقُ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَخَذَهَا، فَضَمَّهَا إِلَيْهِ، فَجَعَلَتْ تَئِنُّ أَنِينَ الصَّبِيِّ الَّذِي يُسَكَّتُ، حَتَّى اسْتَقَرَّتْ، قَالَ: «بَكَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ».

وإنما اختلفوا في شروطه تبعا لحقيقة العقد، هل يشترط فيه تعجيل الثمن كاملا كما هو الشأن في السلم، أم أنه عقد مغاير لعقد السلم.[1]

2. **شروط عقد الاستصناع من شروط الاستصناع نجد ما يلي:**[2]

أ. أن يكون جرى التعامل في مثل الشيء المستصنع فيه بالاستصناع مثل بناء المنازل، بمعنى أنه لا يجوز الاستصناع في سلعة لم يجر العرف باستصناعها، لأن الناس لم يعتادوا التعاقد لشرائها على أساس الاستصناع؛

ب. يجب أن يكون المصنوع معلوما، إذ يجب تحديد مواصفات الشيء المطلوب تصنيعه بدقة، بما في ذلك نوعه وجودته وكميته، لأن هذا هو محل عقد الاستصناع الذي يجب تحديده بشكل واضح، خاصة وأن الاستصناع يعدّ بيعا لمعدوم أجيز على خلاف الأصل، وبالتالي يتضمن هذا العقد خطر عدم القدرة على التسليم والذي يمكن تخفيفه من خلال الوصف الدقيق لمحل العقد؛

ج. بيان الأجل المحدد للاستصناع وذلك تفاديا للجهالة المفضية إلى النزاع؛

د. يجب توفير المواد المستخدمة في المطلوب صنعه من قبل الصانع، فإذا تم توفيرها من جانب المشتري (المستصنع) فإنه يصبح عقد إجارة لا عقد استصناع، والعمل على الصانع سواء قام به بنفسه أو كلف به غيره بأجر من عنده، فالمبيع موصوف في الذمة دون شرط تعيين العامل أو المادة التي تصنع منها البضاعة؛

هـ. أن يكون الثمن معلوما علما نافيا للجهالة، ويجوز دفعه معجلا أو مؤجلا مقسطا؛

---

[1]- عيسى بن عثمان بن محمد رزايقية، مرجع سبق ذكره، ص555.

[2]- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص53.

و. يجوز للمصرف طلب ضمانات من المستصنع لسداد الثمن ولضمان استلام المبيع، كما يجوز للصانع طلب ضمانات من المستصنع لسداد الثمن أو الباقي منه، كما يجوز النص في العقد على الشرط الجزائي إذا تأخر الصانع عن الوفاء بالتزامه في أجله (بحسب قرار مجمع الفقه الإسلامي 67/3/7 لعام 1992)؛

ز. يجب أن يكون مكان التسليم محددا إذا كانت السلعة مما يحتاج إلى كلفة شحن أو نقل.

ويتشابه عقد الاستصناع جزئيا مع عقود البيع المطلق والسلم والاجارة، فهو يشبه البيع المطلق من حيث مبادلة عين بثمن، ولكنه يختلف عن البيع في عدم تعين المبيع وكونه في ذمة البائع، ويشبه عقد السّلم حيث ينعقد على موصوف في الذمة، ويختلف عنه في جواز تأجيل دفع الثمن، وشبه الإجارة من حيث أن العمل أو الصنعة مشروطة، لكنه يختلف عن الإجارة في أن مادة الصنع تكون من عند البائع أو الصانع فإذا كانت من المستصنع فهي إجارة.

المطلب الثالث: التمويلات الأخرى

تعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات تسعى لتقديم خدمات استثمارية ومصرفية متميزة لعملائها، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال فريق عمل ذو ولاء وكفاءة والتزام ذاتي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والارتقاء المعيشي والتكافل الاجتماعي داخل مجتمعات الأمة الإسلامية، وعليه فبالإضافة إلى هدفها الاقتصادي في تحقيق الأرباح وزيادة معدلات النمو لديها، فالمصارف الإسلامية لها أيضا الجانب الاجتماعي الذي تعمل على البذل فيه بما يخدم الأمة الإسلامية، وعليه فمن بين أدوات التمويل الإسلامي ذات العائد المالي الصفري والعائد الاجتماعي المرتفع نجد كلا من القرض الحسن والهبة.

أولا: القرض الحسن

يعتبر القرض الحسن من أدوات التمويل الإسلامي الذي يتم بواسطته تنفيذ الرسالة الاجتماعية للمصرف الإسلامي. وتأتي تسمية القرض الحسن من قوله تعالى: {مَنْ ذَا الذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ} ، ويقوم القرض الحسن على إتاحة مبلغ محدد لفرد من المجتمع أو لأحد العملاء، حيث يتضمن سداد القرض الحسن دون تحميل المستفيد أية أعباء أو عمولات أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبة بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي المصرف استرداد المبلغ الأصلي للقرض. [1]

وعادة تقوم المصارف الإسلامية بتكوين رصيد معين يخصص مبلغه كصندوق مستقل لتمويل منح القروض الحسنة وفي الحدود التي لا تضر بمصالح المصرف ولا بمصالح مودعيه، وتهدف المصارف الإسلامية من خلال القرض الحسن إلى التنفيس عن المسلمين في كربهم من أزمات ذات طابع اقتصادي أو طابع اجتماعي ذو أبعاد اقتصادية، كأعباء الزواج والتعليم وغيرها، كما تهدف من خلال القرض الحسن إلى التيسير على المعسرين وهو من أهم محاور

[1]- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص65.

القروض الحسنة، خاصة بالنسبة لعملائها المعسرين، حيث يعمل المصرف الإسلامي على تمويل بعض أنشطة عملائه المعسرين بقروض حسنة لتخفيف عسرهم وإعادة بعث نشاطهم بما يسمح بالإيفاء بالتزاماتهم.

وتتمثل مصادر صندوق القرض الحسن في:

أ. أموال المصرف الخاصة؛

ب. الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن، التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا.

ويمكن تعداد أهمية القرض الحسن كأداة للتمويل إسلامي فيما يلي:

أ. القرض الحسن هو مهمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية في وقت واحد تقوم بها المصارف الإسلامية منفردة بها عن سواها من البنوك التقليدية الربوية، ويتم تقديم هذه الخدمة إلى الأفراد الطبيعيين أو المعنويين كالشركات والجمعيات الاجتماعية لإعانتها على تقديم خدماتها، أو على مواجهة صعوبة طارئة والتغلب على ضائقة تمويلية تحد من نشاطهم، ولا تمكنهم ظروف النشاط من توليد، فائض يكفي لسداد التزاماتهم تجاه بعض المتعاملين معهم، ولا يتوافر لديهم سيولة تمكّنهم من شراء مستلزمات انتاجهم واستعادة نشاطهم من جديد؛

ب. القرض الحسن مهمة إنسانية تباشرها المصارف الإسلامية لتحقيق وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وبالشكل الذي يعمق من معنى ومضمون التعاون الإيجابي والمشاركة الفاعلة بين هؤلاء الأفراد؛

ج. يؤدي القرض الحسن خدمة لقضية استمرارية المصارف الإسلامية في دعم نشاطها وتوسيع واستمرار هذا النشاط، حيث يمكنها عن طريق احتياطات ومخصصات وأموال صناديق القروض الحسنة التي تكوّنها لديها، من الاحتفاظ بعملائها الحاليين وجذب عملاء جدد إلى أسرة المصرف، حيث من الصعب على أي عميل أن ينقل نشاطه من المصرف الذي وقف إلى جانبه أثناء عثرته أو إعساره، بل يتمسك به العميل ويشجّع غيره من العملاء على التعامل معه، بل إن هذا سيكون دافعا لغيره من ا العملاء للتعامل مع المصرف الإسلامي باعتباره الشريك الذي يعوّل عليه في السراء والضراء.[1]

ثانيا: الهبة

تعتبر الهبة من عقود التبرعات، وتعرف بأنها "تمليك العين بلا عوض حال الحياة تطوعا"، ويستمد مبدأ الهبة من الكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى:{لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ

[1] – أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص66.

وَحِينَ الْبَأْسِ أُولئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} (البقرة: الآية (177). وتأتي الهبة من الكتاب من منطلق الإنفاق في سبيل الله.

ومن السنة فقد روى أبو هريرة رضى الله عنه:"كَانَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وسلَّمَ إِذَا أُتِيَ بطَعَامٍ سَأَلَ عنه: أَهَدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ، فإن قيل صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا، وَلَمْ يَأْكُلْ، وإن قيلَ هَدِيَّةٌ، ضَرَبَ بَيَدِهِ صَلَّى الله عليه وسلَّمَ، فأكل معهم . " أخرجه البخاري (2576)، ومسلم (1077) باختلاف يسير.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: " أنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقبل الهديَّة ويُثيبُ عليها" (أخرجه البخاري 2585). والموهوب هو محل الهبة، وشروطه هي شروط المبيع بناء على القاعدة الفقهية "ما جاز بيعه جاز هبته". لأن هدف الهبة هو نقل الملكية كما هو والحال في البيع. وباعتبار الهبة عقد تبرع فإن للمصارف الإسلامية أداة تمويلية تسمح لها من المساهمة في تنمية المجتمع بما يخدم الأمة الإسلامية.[1]

[1]- أمال إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص67.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، تم استعراض جوانب متعددة من المصارف الإسلامية، بدءًا من تعريفها ونشأتها وصولًا إلى خصائصها وأهدافها التي تميزها عن المصارف التقليدية، وقد تبين أن المصارف الإسلامية تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يعزز من دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام، كما تم توضيح مصادر الأموال في هذه المصارف، سواء كانت داخلية مثل الودائع والموارد الذاتية، أو مصادر خارجية مثل التمويل الدولي والتمويل الإسلامي من خلال الصكوك. أما بالنسبة لاستخدامات الأموال، فقد تم توضيح تباين أساليب التمويل بين الملكية والمداينة، مع إبراز دور التمويلات الأخرى التي تسهم في تنشيط الاقتصاد وتلبية احتياجات المجتمعات.

وفي الختام، يتضح أن المصارف الإسلامية تمثل نموذجًا ماليًا متكاملًا يعكس القيم الإسلامية، ويستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية على أسس عادلة ومستدامة.

الفصل الثاني

تأثير التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية

تمهيد:

في عصرنا الحالي، تشهد الصناعة المالية تحولات جذرية بفضل الثورة التكنولوجية التي اجتاحت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك قطاع المصارف، لقد أتاح تقدم التكنولوجيا المالية، إمكانيات غير محدودة لابتكار خدمات مالية جديدة، وتحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، وقد أصبح من الضروري دراسة تأثير هذه التحولات على المؤسسات المالية التي تعتمد على المبادئ الإسلامية في عملها، مثل المصارف الإسلامية.

المصارف الإسلامية تعتمد على مجموعة من المبادئ الشرعية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة في المعاملات المالية، مثل حظر الفائدة (الربا) والمعاملات المحرمة الأخرى، هذه المبادئ قد تبدو متعارضة مع بعض الجوانب التقنية الحديثة في القطاع المالي، مما يثير تساؤلات حول مدى توافق التكنولوجيا المالية مع الشريعة الإسلامية.

من خلال هذا الفصل سنحاول استكشاف تأثير التكنولوجيا المالية على المصارف الإسلامية من خلال تحليل الفرص والتحديات التي تنشأ نتيجة لهذه العلاقة، وكذا دور التكنولوجيا في تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتطوير منتجات مالية مبتكرة تتماشى مع أحكام الشريعة، بالإضافة إلى التركيز على تجارب بعض المصارف الإسلامية التي تبنت التكنولوجيا المالية وكيف أثرت هذه التجارب على الأداء العام لهذه المصارف، وفق النقاط التالية:

- **ماهية التكنولوجيا المالية؛**
- **الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية؛**
- **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية.**

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

التقدم التكنولوجي المتسارع، جعل التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًا في إعادة تشكيل الخدمات والأنشطة المالية بمختلف أشكالها، وذلك بدمج التقنيات الحديثة في الخدمات المالية، وقد أسهمت هذه الظاهرة في بروز نماذج أعمال جديدة، وتغيير الطريقة التي تُدار بها العمليات المالية التقليدية، لذا سنحاول الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: تعريف ومزايا التكنولوجيا المالية

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مفهوم التكنولوجيا المالية وأهم المزايا التي تقدمها.

أولا: تعريف التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية تستخدم لوصف التقنيات الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير تقديم واستخدام الخدمات المالية. في جوهرها، تستخدم التكنولوجيا المالية لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على إدارة عملياتهم المالية وإجراءاتهم وحياتهم بشكل أفضل، وذلك من خلال استخدام برامج متخصصة وخوارزميات تُشغّل على الحواسيب، وعلى نحو متزايد، على الهواتف الذكية[1].

تعرف التكنولوجيا المالي: يتكون مصطلح التكنولوجيا المالية من كلمتين تكنولوجيا ومالية، وتشير في معناها الواسع إلى تطبيق واستخدام التكنولوجيا في الصناعة أو الخدمات المالية، وتغطي تشكيلة واسعة من الخدمات المالية كالإقراض والاستثمار والدفع وإدارة الخطر وتحليل البيانات والتأمين وإدارة الثروة، وبمعنى أخر فالتكنولوجيا المالية تعني الاستخدام المبتكر للتكنولوجيا في تصميم وتوفير الخدمات والمنتجات المالية.[2]

التكنولوجيا المالية هي "كل صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية، وتشير إلى قطاع الخدمات المالية الناشئ والذي أصبح سريعا ولا غنى عنه للمؤسسات المالية، ويؤثر باستمرار على الطريق تقنيات دعم أو تمكين الخدمات المصرفية والمالية".[3]

---

[1] - Ibrahim A. Zeidy, The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy, COMESA SECRETARIAT COMESA Center Ben Bella Road, p01.

[2]- عمروش بهية، شنايت مراد، **التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، دون مجلد، العدد07، 2023، ص99.

[3] - عويسي أمين، **أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة (مواضيع مختلفة)**، البدر الساطع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2023، ص13.

التكنولوجيا المالية هي أي أفكار مبتكرة تعمل على تحسين عمليات تقديم الخدمات المالية من خلال تقديم حلول تقنية تتناسب مع مختلف أوضاع الأعمال، كما يمكن لتلك الأفكار أن تؤدي إلى نماذج أعمال جديدة أو حتى إلى إنشاء أعمال جديدة بالكامل".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن التكنولوجيا المالية هي استخدام مبتكر للتقنيات الحديثة في تصميم وتقديم الخدمات والمنتجات المالية، بهدف تحسين كفاءة العمليات المالية وتوسيع نطاقها، وتيسير إدارتها من قبل الأفراد والمؤسسات، من خلال حلول تقنية تشمل البرمجيات، والخوارزميات، وتطبيقات الهواتف الذكية، بما يسهم في تطوير نماذج أعمال جديدة ضمن القطاع المالي.

ثانيا: مزايا التكنولوجيا المالية

تمتاز التكنولوجيا المالية بجملة من المزايا نذكر منها:[2]

1. التكنولوجيا المالية تحقق الوصول إلى كل المستخدمين: الشركات الناشئة لها القدرة للوصول إلى كافة الفئات والطبقات، وذلك من خلال إعادة تصميم المنتجات الموجهة للعملاء ذوي الدخل المحدود بخلاف الخدمات المالية التقليدية التي تقيم العميل على أساس ملكيته للأصول؛
2. تتميز التكنولوجيا المالية بالمرونة العالية ولها القدرة على تحمل التكاليف وذلك من خلال قدرة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وضع خطط عدة للدفع والسلع والخدمات تتناسب مع العملاء، وعلى اختلافاتهم بشكل يومي أو شهري؛
3. السرعة من خلال قيام شركات التكنولوجيا المالية بإنجاز معاملات خلال فترة قصيرة بالاعتماد على البيانات الضخمة والخوارزميات بالمقارنة مع الشركات التقليدية التي تستغرق فترات زمنية طويلة؛
4. سياسة البيانات والهواتف المحمولة أولا ومن خلال هذه السياسة تحسن المنتجات والخدمات المالية المقدمة من أجل تصميم خدمات مناسبة لهم، والتي من خلالها يستطيع أصحاب الأعمال اتخاذ القرارات الأفضل واستغلال الفرص؛
5. تقوم تكنولوجيا المالية بالتركيز على منتجات المستخدم وتصميمها بشكل بسيط وسهل.

---

[1] - Kelvin Leong and Anna Sung, FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?, International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol. 9, No. 2, April 2018, p75.

[2]- شيماء شرفي، إكرام قلي، **أثر التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء**- وكالة ميلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2024، ص06.

المطلب الثاني: أهمية التكنولوجيا المالية وتقنياتها

من خلال هذا المطلب سنعرض كل من أهمية التكنولوجيا المالية، ومختلف الخدمات التي تقدمها أو تتيحها التكنولوجيا المالية.

أولا: أهمية التكنولوجيا المالية

تعد التكنولوجيا المالية ذات أهمية وأثر كبير على القطاع المالي، إذ إنها تجمع بين مجالي التكنولوجيا والمال، مما شكل فرصة كبيرة لهذا القطاع من خلال ما وفرته من خدمات مالية متطورة تتسم بالسرعة والدقة وانخفاض التكلفة. وتسهم التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تحسين خدمة العملاء، كما أنها تُعد مفتاحًا لنجاح البنوك من خلال دعمها في تطوير وتحسين أدائها. ولم تقتصر أهمية التكنولوجيا المالية على ذلك، بل إنها تساهم أيضًا في تعزيز كفاءة الأسواق المالية.

ولا يكمن المقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية في تطوير المنتجات والخدمات المالية فحسب، بل في قدرتها على تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حلول مبتكرة وصلت إلى فئات كانت خارج نطاق القطاع المالي ولم يكن الوصول إليها ممكنًا من قبل، ما أدى إلى تحول كبير في طبيعة القطاع المالي منذ ظهور هذه التكنولوجيا.

ويرى الباحث أن العالم يشهد حاليًا تطورات سريعة تتعلق بوباء فيروس كورونا المستجد، وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة أهمية التكنولوجيا المالية، في ظل سعي الدول إلى اتخاذ تدابير وقائية وإجراءات احترازية للحد من انتشار الفيروس والتخفيف من آثاره. ومن أبرز هذه التدابير تقليل الاتصال المباشر بين الأفراد وتطبيق سياسات الحجر الصحي، بما في ذلك التوقف شبه التام للأنشطة مثل السفر والتجارة والخدمات المصرفية، وهو ما أثر بشكل كبير على بيئة الأعمال عالميًا. وقد ساعدت التكنولوجيا المالية في تقليل الحاجة للتواصل المباشر، من خلال توفير وسائل للتعامل عن بُعد، مما مكن معظم الدول من تطبيق الإجراءات الوقائية اللازمة، وأسهم بشكل واضح في زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية وأهميتها في المرحلة الراهنة[1].

تعتبر التكنولوجيا المالية ذات أهمية بالغة في وقتنا الحاضر، وتظهر أهميتها من خلال النقاط الآتية:[2]

1. تحسين جودة الخدمات المالية ونوعيتها المقدمة للزبائن؛

---

[1]– ياسر محمد عبد القادر عقل، وأخرون، **أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك**: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثالث، العدد الثالث، سبتمبر، 2023، ص91.

[2] – عبد الله حسن طعمنه، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، **رقمنة الأعمال والبحث العلمي ' رؤية مستقبلية'**، مداخلة بعنوان: التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية، 2023، ص06.

2. اتساع رقعة تقديم الخدمات وقنوات الاستهلاك وزيادة فرص البيع؛ لأن التكنولوجيا المالية عابرة لجميع الحدود؛

3. إضافة ميزة تنافسية للمؤسسات والشركات التي تعمل على استخدام التكنولوجيا المالية والتي تواكب تطوراتها، حيث أن التكنولوجيا المالية أصبحت دلالة على تقدم تلك المؤسسات والشركات؛

4. اتساع رقعت الخدمات التي تغطيها التكنولوجيا المالية مثل عمليات التمويل الجماعي وحلول الدفع عبر الهاتف،

5. والتحويلات المالية الدولية وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية عن طريق الانترنت؛

6. تقديم الخدمات المالية بهيكلية ومنهجية وآلية جديدة، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمانا وشفافية.

ومما لا بد من الإشارة إليه أن البنوك تسعى إلى استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق جملة من الأهداف، ألا وهي:[1]

أ. **تحسين الأداء:** حيث أن البنوك تعمل في بيئة تمتاز بالمنافسة الشديدة، فهي تسعى للحفاظ على قوتها التنافسية ونموها وبقاءها، وهذا يستدعي منها أن تستمر في تحسين أداءها وتطويره بما يتناسب ومتطلبات الواقع، ومتطلبات البيئة التنافسية؛ وبما أن العالم يشهد ثورة تكنولوجية مالية تسعى البنوك بمختلف انواعها إلى مواكبة هذا التطور، وأن يتم عكسه على عملياتها المصرفية والتمويلية؛ وذلك من أجل المحافظة على عملائها واستقطاب عملاء جدد تلبي حاجاتهم ورغباتهم، واكتساب مزايا تنافسية اضافية وزيادة حصتها السوقية.

ب. **الفاعلية:** تسعى البنوك الآن إلى تقديم خدمات ذات امتيازات عالية بأقل التكاليف وأقل مجهود، فهي تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح ذات دقة وجودة عالية، بالإضافة إلى سهولة ويسر تلقيها من قبل العملاء، وبأقصى سرعة ممكنه

ج. **التوسع:** تهدف البنوك من وراء استخدام التكنولوجيا المالية إلى توسيع قاعدة عملائها، وزيادة حصتها السوقية؛ وذلك من خلال تحويل خدماتها التقليدية إلى خدمات إلكترونية، وهذا يتيح للعملاء إمكانية القيام بخدماتهم البنكية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك، وهذه الميزة تعني امكانية ممارسة البنوك نشاطها في مختلف الأماكن والأوقات.

د. **خفض التكاليف:** يسهم استخدام التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية إلى خفض النفقات والتكاليف وخاصة الإدارية منها، فهي لم تعد بحاجة إلى إنشاء فروع أكثر؛ بسبب تقديم خدمات الكترونية، كما أنها استطاعت التقليل من الايدي العاملة لديها، وهذه تعتبر ميزه للبنوك وسلبية للمجتمع.

[1]- عبد الله حسن طعمنه، مرجع سبق ذكره، ص07.

هـ. **تعمل التكنولوجيا المالية على مساعدة البنوك:** تساهم في الترويج والتسويق لخدماتها البنكية الجديدة والمتنوعة بأقل التكاليف وبسرعة.

و. **تخفيف ضغوطات العمل:** على الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية، حيث أن هناك خدمات الكترونية تمكن العميل من سحب وإيداع وإنشاء حسابات مصرفية دون الحاجة إلى الذهاب للبنك.

ثانيا: تقنيات التكنولوجيا المالية

تتمثل هذه التقنيات فيما يلي: [1]

1. **البيانات الضخمة:**

هي البيانات ذات الحجم الكبير الذي يفوق قدرة معالجتها باستخدام قواعد البيانات التقليدية، و تتميز البيانات الضخمة بمستويات انتاجها و تداولها الكبير في وقت قصير و تتميز بقدرتها على تلبية الرغبات و القدرة على صنع القرار ، وتقنية البيانات الضخمة هي المعلومات الكبيرة و سريعة التدفق و فائقة الحجم التي تتطلب طرق معالجة حديثة و مجدية اقتصاديا من اجل المساعدة على اتخاذ القرارات، كما أن البيانات الضخمة هي بيانات كبيرة و معقدة لها خصائصها الفريدة مثل: الحجم، السرعة، التنوع، التباين و الصلاحية، و هي البيانات التي لا يمكن علاجها بالطريقة التقليدية بل يتطلب برامج و أساليب حديثة في معالجتها، تحليلها، تخزينها، مشاركتها، البحث عنها و نقلها؛

2. **تعلم الآلة والتحليل التنبئي:**

هو عملية استخراج الآلة لأنماط محددة بناء على كم كبير من البيانات واستيعابها لهذه الأنماط، ويتم تعلم الآلة تحت اشراف مختصين ويعتمد على الربط بين مجموعة من السمات الوصفية من جهة، وسمة مستهدفة من جهة أخرى، ويكون ذلك استنادا إلى مجموعة من الأمثلة أو الأحداث التاريخية ومن ثم يمكن استخدام هذا النموذج لعمل تنبؤات لحالات جديدة؛

3. **العقود الذكية:**

تعتبر العقود الذكية إحدى أروع تطبيقات تكنولوجيا البلوكتشين، ومع ذلك يمكن استخدامها دون الحاجة لتقنية البلوكتشين نفسها، وقد ساهمت العقود الذكية في إيجاد حل لأهم المشاكل التي تواجه الاتفاقيات التي تتم بين المتعاملين بعيدًا عن وجود أي وسيط أو طرف ثالث البنوك أو المحاكم مثلا). والعقد الذكي برمجية مؤلفة من مجموعة

[1] – بالعبيدي عايدة عبير، مشراوي حدة، **تبني تقنيات التكنولوجيا في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي، دراسة تجارب بعض الدول العربية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد17، العدد01، 2023، ص1287.

من الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين. يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة استيفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام إحدى المنصات (مثل منصة الإيثريوم).

ولو أردنا الخروج بتعريف للعقد الذكي، فإننا نقول أنه عقد مبرمج الكترونيا يتم تنفيذ بنوده بشكل تلقائي عند استيفاء الشروط التي حددها المتعاقدان.[1]

أ. **فوائد العقد الذكي:**

دون ذكر ميزة التخلص من العقود الورقية التقليدية وما يرتبط بها من مشاكل الحفظ والمتابعة والأرشفة فإن من مزايا العقود الذكية رصد الوعود والالتزامات التعاقدية دون تدخل البشر وهو ما يقلل من الأخطاء ويخفض التكاليف فضلا عن إمكانية تبادل أي شيء كالأموال والأسهم والممتلكات بأمان وشفافية، كل ذلك في وقت فعلي.

كذلك يتوقع أن تحل العقود الذكية مشاكل الاتفاقيات المبنية على الثقة وتفادي المشاكل القانونية وفق مبادئ متعددة أهمها اللامركزية والشبكة المفتوحة حيث الثقة تنبع من برامج حاسوبية بدل الملاءة المالية مثلا أو القانون. وختاما فإن العقد الذكي يعتبر عقدًا كاملا وشاملاً لكل شيء حيث يتم تنفيذ كل شيء مدوّن على عكس العقود الورقية، ولا توجد طريقة لتعقبه إلا في حال حدوث خطأ ما، لذلك تعتبر العقود الذكية بديلًا أكثر دقة من العقود التقليدية.

ب. **بعض تطبيقات العقود الذكية**

من التطبيقات الممكنة للعقود الذكية أنه بإمكانك على سبيل المثال سداد فاتورة الكهرباء الخاصة بك تلقائيا بمجرد أن يصل استهلاك الكهرباء لديك إلى مبلغ معين، وسيتم إرسال المعاملة بشكل آمن إلى الشركة للتحقق من العملية باستخدام سلسلة الكتل، ولا شك أن ذلك سيوفر عليك الكثير من الوقت الكثير من الناس يدفعون فواتيرهم في آخر يوم سماح للسداد والتكاليف (كالرسوم والغرامات المترتبة عن تأخر السداد).

ويمكن اعتماد العقود الذكية في مختلف الصناعات والمجالات مثل المنازل الذكية والتجارة الإلكترونية وإدارة العقارات والأملاك وغيرها من الصناعات والأعمال وبتفعيل استخدامها يمكن حل الكثير من القضايا العالقة ببساطة وسهولة مثل مشاكل انتقال الملكية، كذلك تقدم العقود الذكية منافع عظيمة لقطاع التأمين، إذ عادة ما تستهلك المعاملات الخاصة بشركات التأمين فترات زمنية طويلة تتراوح من أسابيع إلى شهور بحسب المشكلة وبحسب الحوادث الممكنة للعملاء، مما يشكل عبنا على العميل وكذلك عبئاً على شركات التأمين لأن العملاء محاصرون بضيق الوقت وشركات التأمين محاصرة بتكاليف إدارية إضافةً للتعامل مع العملاء غير راضين عن الخدمات المقدمة مما يؤدي إلى

[1] – عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص50.

نفور العملاء وفقدانهم الثقة في الشركة. لذا توفّر العقود الذكية حلولا جذرية لهذا النوع من المشكلات، من خلال تفعيل الدفع تلقائيًا عند مطالبة العملاء بأموالهم عندما يتم استيفاء شروط معينة وفقًا لاتفاقية العميل والشركة.

ج. **كيف تعمل العقود الذكية؟**

لنفهم تماما آلية عمل العقود الذكية، سنقوم بتبسيط العملية، فإن كنا نرغب بشراء منزل أو بيع أحد ممتلكاتنا فإننا سنخوض معركة طويلة ومتعبة، تبدأ بجمع الأوراق اللازمة لبيع العقار ثم التواصل مع جهات مختلفة ومتعددة، وخلافا للجهد المبذول في هذه العملية فهناك احتمالية كبيرة لأن نكون عرضة للاحتيال بطريقة أو بأخرى، لذا نلجأ منذ البداية لإحدى وكالات العقارات لتقوم بهذه الأمور جميعها بدلا عنا إضافة لإشرافها على الصفقة، ولكن في النهاية نقوم بدفع مبلغ مالي معيّن لهذه الوكالات لقاء عملها. وتقوم العقود الذكية بحل هذا النوع من المشكلات حيث تجد حلولا فعّالة لكل مشكلة يمكن أن تواجه المتعامل من خلال الحد من الأعباء والتكاليف، حيث يتم إنشاء هذه العقود وفقًا لشروط معيّنة فلا تتحول الملكية إلى المشتري قبل أن يتم الاتفاق على الشروط النقدية السعر) والتكاليف الأخرى) وغيرها من الشروط التعاقدية التي تم الاتفاق عليها، ولن يتم انجاز العقد الالكتروني إلا بعد الوفاء بمتطلباته بحذافيرها.[1]

في العقد الذكي (وهو قائم على تقنية السجلات الموزعة) يتم تخزين الأموال وحقوق الملكية ضمن نظام موزّع يستطيع الجميع الاطلاع عليه، وبما أنّ جميع المستخدمين في الشبكة سيشهدون العملية التي تم تسجيلها في دفتر الحسابات المركزي فقد أصبح الجميع شهودًا على عمليات تحويل الأموال أو تحويل حقوق الملكية، ما يعني أن احتمالية التعرّض للاحتيال منعدمة، فضلا عن انتفاء الحاجة لتوكيل وسيط ثالث مثل وكالة العقارات وتحمل تكاليف خدمات.

4. العملات المشفرة:

سيتم تمييز بين كل من المفهوم وآلية التشغيل كالآتي:

أ. **مفهوم العملات المشفرة**

هي عملة رقمية لامركزية تستخدم التشفير، بمعنى أنها عملية تحول البيانات إلى شفرة لتوليد وحدات من العملة والتحقق من المعاملات المستغلة عن البنك المركزي أو الحكومة ومن أشكال العملات الرقمية البتكوين والإيثير، حيث هاتين العملتين الأكثر شيوعا في عالم العملات الرقمية، كما أنه توجد أشكال أخرى من العملات الافتراضية ومنها الريبل والإيتكوين، حيث تعتبر هذه العملة من الأصول المؤمنة اتجاه الاختراق وأصبحت تستخدم كوسيلة للتبادل والتداول، ومن الأهداف لها جعل تلك العملات مأمونة التداول.

[1] – عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص51.

كما تعرف أيضا : "أنها وحدة اعتبارية ليس لها وجود فيزيائي أو كيان مادي ملموس، ولا تصدر عن بنك مركزي أو هيئة نقد معينة إضافة إلى أنها لا تقترن بأي عملة نقدية محلية كانت أو عالمية، ويمكن تحويلها أو تخزينها إلكترونيا وإصدارها يتم بواسطة حواسيب متطورة، ويتم التداول بها في الأوساط الإلكترونية وعبر المنصات المخصصة لها دون رقابة وإشراف حكومي[1].

ب. **آلية تشغيل العملات المشفرة**

ابتكرت العملات المشفرة في الأصل كنظام لتحويل النقود الإلكترونية بطريقة تسمح بإجراء معاملات شخصية من شخص لأخر، أو نظير إلى نظير، دون الحاجة إلى مزود مدفوعات مركزي مثل بنك أو شركة دفعات على النحو المبين أدناه، تتم الصفقات عبر العملة المشفرة في هذه المراحل:

- ✓ يطلب المستعمل تحويل عملة مشفرة إلى مستعمل أخر؛
- ✓ ثم يتم بث المعاملة المطلوبة إلى شبكة أجهزة الكمبيوتر؛
- ✓ تتحقق شبكة أجهزة الكمبيوتر من المعاملة باستخدام الخوارزميات للتحقق من تفاصيل المعاملة وصلاحية المرسل والمستقبل؛
- ✓ بمجرد موافقة معظم المستخدمين على الشبكة على مصداقية المعاملة، يتم التحقق منها بعد ذلك. وينتج عن ذلك إنشاء "كتلة" مشفرة تمثل المعادلة نفسها، وتحتوي على أي تفاصيل ذات صلة بالصفقة مثل المستفيد والدافع والمبلغ والتاريخ؛
- ✓ يتم بعد ذلك إضافة هذه المجموعة إلى سلسلة الكتل مما يعني أنه تم ربط سجل دائم ويمكن تتبعه بجميع المعاملات السابقة؛
- ✓ يتلقى المستعمل النهائي (المستقبل) العملة المشفرة الخاصة به وتعتبر المعاملة كاملة.[2]

5. **التمويل الجماعي:**

هو عبارة عن منصات الكترونية لجمع الأموال من عموم الناس، وذلك بهدف تمويل مشروع ما، يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفته، ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة. فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة كانت كمتنفس للمبدعين ورواد الأعمال لأعمال أسهمت أولا في زيادة حريتهم المالية وثانيا في تخليصهم من سلطة المستثمرين.

---

[1] – عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] – بن الساسي سهير، بوطبخ نجوة، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019-2020، ص60.

6. **التمويل من نظير إلى نظير:**

هو نموذج عمل جديد يجمع بين المقترضين والمقرضين على منصة واحدة، ويتم تشغيله رقميا من خلال منصة مع نماذج طلبات، والتي تقوم لجنة الاستثمار بتقييمها قبل إجراء الاستثمار، وقد حظي باهتمام كبير في السيطرة على المخاطر لما يتضمنه من قدرة على التقييم الدقيق للمقترضين وفحصهم في التحكم في مخاطر الائتمان، وهذا باستخدام العديد من الطرق مثل استخدام التنقيب عن البيانات، استخراج الميزات النصية من وصف المقترض ...إلخ .

7. **السداد باستخدام الجوال:**

أدى التقدم في تكنولوجيا الهاتف المحمول إلى تمكين الأجهزة المحمولة من بدء عمليات الدفع وسدادها، بالإضافة إلى إجراء المدفوعات عبر الانترنت، تم تمكين الأجهزة لإجراء عمليات الدفع في أنظمة نقاط البيع المختلفة، ما أدى إلى تحويل الهاتف المحمول إلى نسخة افتراضية من المحافظ المادية، بما في ذلك القدرة على تنفيذ المدفوعات بطريقة آمنة، وقد قدمت هذه التكنولوجيا تطبيقات من شأنها تحويل وظائف الإقراض وإدارة ثروات التأمين؛[1]

8. **الروبوت الاستشاري:**

المستشار الآلي هو برنامج يتم تشغيله بواسطة وسيط مالي، يعتمد على خوارزمية ويتم توفيره للعملاء عبر الانترنت، وهو أكثر كفاءة وأرخص للمستثمرين مما يؤدي إلى عوائد أعلى.

يقدم معظم مستشاري الروبوتات التقارير الحديثة المشورة بشأن الاستثمار بالإضافة إلى إدارة المحافظ، ويستثمر غالبا في الصناديق المتداولة في البورصة (ETFS)، ويحاولون تنويع محافظهم للتقليل من مخاطر الاستثمار.

المطلب الثالث: القطاعات الرئيسية لتكنولوجيا المالية

وفقًا للجنة بازل للرقابة المصرفية، تعد التكنولوجيا المالية مرتبطة بثلاثة مجالات رئيسية ترتبط بشكل مباشر بالخدمات المصرفية الأساسية، وهي[2]:

1. **الائتمان، الإيداع، وجمع رأس المال** :يشمل هذا المجال ما يُعرف بـ"حلول الإقراض"، ويتضمن التمويل الجماعي، ومنصات الإقراض بين الأفراد، وتقييم مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى منصات مقارنة القروض.

[1] – نجمة العتروس، نور الهدى قرارة، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية**، دراسة لبعض التجارب الرائدة وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مذكرة ماستر في إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022، ص15-16.

[2] – قدوري طارق، زغدي باديس، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد01، 2022، ص876.

2. **المدفوعات، المقاصة، والتسوية** :ويُشار إليه أيضًا بـ"حلول الدفع"، ويضم المحافظ الإلكترونية، والعملات الرقمية والمشفرة، وتحويلات الند للند، ومنصات تبادل العملات، إضافة إلى المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة وعبر الحدود. ويعكس تنامي هذا القطاع الحاجة إلى خدمات دفع موحدة ومتسقة عبر مختلف المناطق الجغرافية، خاصة مع توسع السوق العالمية وتزايد العملاء ذوي التوجه الدولي.

3. **إدارة الاستثمارات والثروات** :يتضمن هذا المجال أدوات مثل أنظمة التداول عالية السرعة، ومنصات نسخ الصفقات، والتداول الإلكتروني، بالإضافة إلى الاستشارات الاستثمارية الرقمية.

ووفقًا للجنة بازل، فإن النسبة الأكبر من مزودي خدمات التكنولوجيا المالية عالميًا تتركز في قطاع المدفوعات والمقاصة والتسوية بنسبة تقارب 41%، تليها خدمات الإقراض والإيداع وجمع رأس المال، والتي تمثل بداية ما يُعرف بـ"الموجة الثانية" من تطور التكنولوجيا المالية.

إلى جانب هذه المجالات الثلاثة، هناك قطاعات أخرى تباينت الآراء حول تصنيفها ضمن التكنولوجيا المالية، وفقًا لأحدث التقارير، من أبرزها[1]:

1. **المدفوعات الرقمية** :يُعد هذا القطاع من أكثر القطاعات تطورًا، ويشمل تحويل الأموال من حساب إلى آخر باستخدام أجهزة رقمية مثل الهواتف المحمولة أو نقاط البيع أو الحواسيب، وذلك عبر قنوات الاتصال الرقمية مثل البيانات اللاسلكية أو شبكة .SWIFT وتشمل هذه المدفوعات التحويلات المصرفية، والمدفوعات عبر الهاتف، وبطاقات الائتمان والخصم والبطاقات مسبقة الدفع. كما تقدم الشركات الناشئة في هذا المجال خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة، والمحافظ الإلكترونية، مما يجعل هذا القطاع من أكثر القطاعات انتشارًا في التكنولوجيا المالية.

2. **الإقراض الرقمي** :يُقصد به تقديم القروض بالكامل عبر القنوات الرقمية، حيث تُستخدم البيانات الرقمية في اتخاذ قرارات الإقراض، بما يعزز من كفاءة العملية ويوفر تجربة تفاعلية ذكية للمقترضين.

3. **التأمين الرقمي** :يمثل التحول الرقمي في خدمات التأمين، ويهدف إلى تحويل جميع العمليات التأمينية التقليدية إلى عمليات رقمية مؤتمتة لتعزيز الكفاءة والسرعة. ويشمل ذلك استخدام البرمجيات وواجهات المستخدم الحديثة لمعالجة أوجه القصور في قطاع التأمين، وتطوير العلاقة بين شركات التأمين والعملاء.

4. **التحويلات المالية**: وفقًا لتقرير صادر عن "جولدمان ساكس"، تُمثّل التحويلات المالية الدولية سوقًا عالمية تقدر بنحو 580 مليار دولار سنويًا، مع نمو سنوي متوسط يبلغ 5%. وتبلغ رسوم المعاملات لهذه التحويلات ما

[1]– ماريا حسيني، صورية جريدي، **تأثير التكنولوجيا المالية على استقرار القطاع المصرفي**، دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال (2010–2023)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، ص10.

بين 6% إلى 7% من إجمالي المبالغ، أي ما يعادل نحو 30 مليار دولار من الإيرادات السنوية. وقد ظهرت مبادرات مبتكرة لمعالجة هذه التكاليف، وتُعد منصة "ترانسفر وايز" من أبرز هذه المبادرات. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة إرسال 100 جنيه إسترليني من المملكة المتحدة إلى ألمانيا عبر "ترانسفر وايز" نحو 0.5% فقط، مقارنة بـ6.8% عبر بنكHSBC ، و5.1% عبرRBS ، و3.3% من خلال شركة ويسترن يونيون. وتعتمد فكرة عمل "ترانسفر وايز" على استخدام خوارزميات لمطابقة الحوالات المتجهة في الاتجاه المعاكس، مما يقلل من الحاجة إلى تحويل فعلي عبر الحدود[1].

5. **إدارة الثروات:** تشمل خدمات إدارة الثروات كلاً من التخطيط المالي، وإدارة المحافظ الاستثمارية، إلى جانب مجموعة من الخدمات المالية الأخرى التي تُقدَّم للأفراد ذوي الدخل المرتفع، والأسر، وأصحاب المشاريع الصغيرة الذين يبحثون عن استشارات مالية متخصصة. ويقوم خبراء ماليون معتمدون بتنسيق هذه الخدمات، والتي قد تشمل أيضاً التخطيط العقاري، والخدمات القانونية، وإدارة الضرائب، والاستثمار. وتتجه هذه الخدمات بشكل متزايد إلى الانتشار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما في دول الخليج العربي، بسبب كثافة أعداد المغتربين وارتفاع مستويات الدخل.

6. **البلوكتشين والعملات الافتراضية:** تعد تقنية البلوكتشين من الابتكارات الثورية في مجال التشغيل الآلي، إذ تقدم حلاً لمشكلة غياب الثقة بين الأطراف المجهولة أثناء تنفيذ المعاملات، من دون الحاجة إلى وسيط. وتقوم هذه التقنية على قاعدة بيانات رقمية مشفّرة وغير مركزية، تُسجّل البيانات بشكل متسلسل وتاريخي، بحيث يصعب تعديلها أو التلاعب بها، مع ضمان الشفافية وسهولة التتبع، أما العملات الافتراضية، فهي أشكال رقمية من النقود لا تصدر عن أي جهة حكومية أو مصرف مركزي، وليست مرتبطة مباشرة بأي عملة تقليدية، لكنها تُقبل كوسيلة للدفع ويمكن تداولها إلكترونيًا. وتُعد عملة "بيتكوين" من أشهر هذه العملات، وقد طُرحت لأول مرة من خلال ورقة بحثية نشرها مبتكرها "ساتوشي ناكاموتو"، حيث بيّن أن الهدف منها هو تمكين الأفراد من إرسال المدفوعات مباشرة عبر الإنترنت دون المرور بالمؤسسات المالية، من خلال نظام يعتمد على التشفير وتوقيعات رقمية لمنع التكرار في الإنفاق.

7. **التكنولوجيا التنظيمية:** هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا تشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والامتثال (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي،

[1]– غالم روميسة، لخضر مروة، **واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في العالم العربي**، تجارب دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022، ص16.

(2019) أي استخدام التقنيات الجديدة لحل الأعباء التنظيمية والامتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة. والشكل التالي يوضح أهم قطاعات التكنولوجيا المالية بمفهومها الموسع.[1]

8. **التمويل الجماعي**: يعد التمويل الجماعي من الوسائل الحديثة للتمويل التي برزت في السنوات الأخيرة، حيث أصبح مصدرًا مهمًا للتمويل بالنسبة للأفراد والمؤسسات. يتميز هذا النوع من التمويل بكونه يتم عبر الإنترنت دون الحاجة إلى مؤسسات التمويل التقليدية، إذ يُتيح منصة تفاعلية مباشرة بين صاحب المشروع والمساهمين، لجمع مساهمات صغيرة من عدد كبير من الأفراد المنتشرين جغرافيًا لدعم مشروع معين.

أ. **أنواع التمويل الجماعي**[2]:

- ✓ **التمويل القائم على التبرعات** :يقدم فيه الأفراد تبرعات لمشاريع ذات طابع خيري دون انتظار مقابل.
- ✓ **التمويل القائم على المكافآت** :يمنح فيه الأفراد دعمًا ماليًا مقابل الحصول على منتجات أو خدمات مستقبلية.
- ✓ **التمويل القائم على القروض** :يتمثل في إقراض مشاريع صغيرة أو متوسطة عبر المنصة، بعد تقييم مخاطر الائتمان وسعر الفائدة.
- ✓ **التمويل القائم على المساهمة** :يتم من خلال بيع أسهم لجذب مستثمرين مهتمين بالمشاركة في رأس مال الشركات بعد الاطلاع على بياناتها عبر المنصة.

ب. **أنواع أخرى من التمويل عبر الإنترنت:**

- ✓ **الإقراض من النظير إلى النظير**:(**P2P**) يتم الاتفاق مباشرة بين الأفراد على شروط القرض من حيث المبلغ ومدة السداد، ويتميز بسرعة الإجراءات ومرونة الشروط.
- ✓ **إقراض نقاط البيع**:(**POS Lending**) يحصل فيه الفرد على قرض عند الشراء من متاجر التجزئة، حيث يتم تقييم ولاء العميل ووضعه المالي وسجله الائتماني.
- ✓ **قروض يوم الدفع**:(**Payday Lending**) قروض صغيرة وقصيرة الأجل تُسدّد غالبًا من الراتب القادم، وتُطلب إلكترونيًا ويتم تحويل المبلغ مباشرة إلى حساب المستفيد.

---

[1]– محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي**، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2020، ص101.

[2]– حجريوة إلهام، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2024، ص23.

✓ **منصات الإقراض عبر الإنترنت:** تعتمد على التكنولوجيا المالية لربط المقترضين بالممولين عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف، وتُعد وسيلة مبتكرة لتوفير التمويل بعيدًا عن الطرق التقليدية.

كما ان المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا هي الخدمات المالية والمصرفية، وهناك يوجد عناصر متكاملة ومتشابكة لمظاهر التكنولوجيا المالية وهي:[1]

- **الجانب المادي:** وتتمثل المعدات والآلات المستخدمة في التكنولوجيا المالية؛
- **الجانب الاستعمالي:** وهذا الجانب يتمثل طرق استخدام المعدات والآلات؛
- **الجانب العلمي:** وهي المعرفة المطلوبة في مجال المالية والمصرفية؛
- **الجانب الابتكاري:** وهي اكتساب المهارات من أجل تقديم الخدمات المالية والمصرفية بصورة متطورة ومبتكرة.

وهذا يعني بأن للتكنولوجيا المالية أهمية كبيرة، وبالأخص بعد الثورة الصناعية و التطور الهائل في مجال التكنولوجيا في شتى القطاعات فأصبح العالم يعتمد وبشكل أساسي على التكنولوجيا المالية في قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والقطاع المالي وجميع القطاعات، كون التكنولوجيا توفر الوقت والجهد وتقلل التكاليف ولها الفضل في تطوير المنتجات، وإذا ما تحدثنا عن القطاع المالي نجد ان التكنولوجيا المالية لها بصمة كبيرة في هذا القطاع، والدليل لما وصل له القطاع المالي من تطور سريع وللتكنولوجيا المالية دور كبير لابتكار منتجات جديدة من شانها تطور العمل المصرفي وتحقق أرباح هائلة مثل أجهزة الصراف الآلية التي تعتمد عليها قطاع المصارف والتطبيقات الحديثة مثل الموبايل بانك والخدمات الإلكترونية، وما تقدمه من خدمات ومنتجات جديدة وتطبيقات الخزينة في المصارف ونظام المقاصة، وغيرها من منتجات اعتمادها الاساسي على التكنولوجيا المالية.

[1] – محمد زياد سليمان النجداوي، غسان سالم الطالب، **التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات**، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دون مجلد، العدد43، مارس2023، ص163.

المبحث الثاني: الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية

شهد القطاع المالي تحولًا كبيرًا بفعل التطور التكنولوجي السريع، حيث ظهرت شركات التكنولوجيا المالية التي أعادت تعريف الخدمات المالية من خلال حلول رقمية مبتكرة ومرنة، تلبي احتياجات السوق المتغيرة، جاء هذا التغيير استجابة لاعتماد المستهلكين المتزايد على التكنولوجيا، وامتد تأثيره إلى مجالات متعددة مثل المدفوعات الرقمية والإقراض وإدارة الثروات، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم هذه الشركات وطريقة عملها، كما يلي:

- أسباب ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية؛
- أهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية بالدول العربية؛
- أساليب عمل شركات التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: أسباب ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية

من أبرز العوامل التي أسهمت في ظهور ونمو شركات التكنولوجيا المالية ما يلي[1]:

أولاً: السياق العام والتحولات في البيئة المالية بعد أزمة 2008

1. أزمة الرهن العقاري سنة 2008 أحدثت تحولاً كبيرًا في القطاع المالي والمصرفي؛
2. تراجع ثقة العملاء في البنوك بسبب تحميلها مسؤولية الأزمة من خلال ممارسات غير قانونية؛
3. تكبد البنوك والمؤسسات المالية خسائر كبيرة نتيجة لذلك.

ثانيًا: الاستجابة التنظيمية والرقابية

1. تعزيز التشريعات الرقابية بهدف تحقيق الاستقرار المالي؛
2. التركيز على حماية العملاء وتقييم ملاءتهم المالية؛
3. إعادة تنظيم الحوافز داخل البنوك واختيار منتجات أكثر ملاءمة.

ثالثًا: دور التقدم التكنولوجي

1. تحسن البنية التحتية للاتصالات؛
2. انتشار الأجهزة الذكية وتحولها إلى أدوات أكثر ذكاءً؛
3. توسع الخدمات المصرفية الرقمية في الدول الغربية والناشئة.

[1]- بوخاري فاطنة حنان، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية، عرض لتجارب دول رائدة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد08، العدد02، أوت 2022، ص109-110.

رابعًا: الفرصة لفاعلين جدد في السوق

1. استمرار عدم الرضا عن البنوك التقليدية فتح المجال لمقدمي خدمات ماليين جدد؛
2. بروز شركات التكنولوجيا المالية كبديل أكثر استجابة لحاجات العملاء.

خامسًا: مميزات شركات التكنولوجيا المالية

1. استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي؛
2. تقديم خدمات مبتكرة وسريعة ومنخفضة التكلفة؛
3. تميزها مقارنة بالمؤسسات المصرفية التقليدية[1].

المطلب الثاني: أهم الشركات المتخصصة في التكنولوجيا المالية بالدول العربية

شهدت المنطقة العربية توسعًا ملحوظًا في عدد الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث انتشرت هذه الشركات في أكثر من 12 دولة عربية، تتصدرها الإمارات العربية المتحدة، ومصر، ولبنان، والأردن، والتي تستحوذ مجتمعة على نحو 75% من إجمالي هذه الشركات. وقد ارتفع عدد الشركات من 46 شركة سنة 2013 إلى 105 شركات في عام 2015، مما يعكس تسارع وتيرة النمو في هذا القطاع، ومن أبرز النماذج من الشركات الناشئة العربية في التكنولوجيا المالية: [2]

1. **شركة فوري (مصر)** تأسست عام 2008 بمساهمة عدد من المؤسسات المالية، منها شركة راية القابضة والبنك العربي الأفريقي وبنك الإسكندرية. بدأت الشركة بتوفير 5,000 نقطة خدمة في مدينتين فقط، وتوسعت لاحقًا إلى أكثر من 65,000 نقطة في 300 مدينة. بحلول 2015، بلغ عدد عملائها 15 مليون مستخدم ينفذون حوالي 1.3 مليون عملية يوميًا، تشمل خدمات إدارة النقد، المدفوعات عبر الهاتف المحمول، والدعم الفني.
2. **شركة مدفوعات (الأردن)**: انطلقت في 2011 بالتعاون مع شركة "أويسيس 500"، وأطلقت موقع "فواتيركم" لدفع فواتير الكهرباء إلكترونيًا. تعاملت مع أكثر من 49 جهة مصدرة للفواتير، وربطت نظامها بالبنوك الأردنية، ووصل عدد عمليات الدفع اليومية إلى 4,000 عملية، بقيمة تجاوزت 100 مليون دولار أمريكي بحلول 2016.

[1]- بوخاري فاطنة حنان، مرجع سبق ذكره، ص110.

[2]- غربية مراد، متطلبات **تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية، دراسة تحليلية**، مذكرة ماستر في اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2021-2022، ص46-47.

3. **شركة الدفع المثالي Ideal Payments –(العراق)**: أقامت شراكة مع شركة تأمين عراقية لإطلاق تطبيق "محفظة الطيف"، وهو موجه للأفراد غير المتعاملين مع البنوك، ويتيح استقبال الرواتب وإرسال المدفوعات عبر الهاتف. تشمل خدماتها الدفع الإلكتروني والدفع الفوري.
4. **منصة زومال (لبنان)**: تأسست في 2012 بدعم من مستثمرين عرب لدعم المشاريع الريادية من خلال التمويل الجماعي. ساهمت في تمويل نحو 140 مشروعًا بقيمة تجاوزت مليوني دولار أمريكي.
5. **تطبيق ناو موني NOW Money – الإمارات**: أُطلق في 2016 لتقديم خدمات مصرفية عبر الهاتف للمغتربين الذين يواجهون صعوبات في فتح حسابات مصرفية. يوفر التطبيق إمكانية تحويل الأموال دوليًا دون الحاجة لحساب مصرفي.
6. **عملة وان غرام الإلكترونية (الإمارات)**: تُعد أول عملة رقمية عربية مدعومة بالذهب، أُطلقت بالشراكة بين شركة "وان غرام" وشركة "غولدغارد". تم طرح 12.5 مليون وحدة منها، بقيمة إجمالية بلغت نحو 554 مليون دولار، وشارك في عملية الاكتتاب أكثر من 1,000 شخص.
7. **شركة بيت أوازيس BitOasis – دول الخليج**: أول منصة في المنطقة تقدم خدمات تداول العملات الرقمية مثل "البيتكوين"، دون الحاجة لحساب مصرفي، معتمدة على تقنيات أمنية متقدمة مثل التوقيع الرقمي المتعدد، وتنتشر خدماتها في دول مجلس التعاون الخليجي.
8. **شركة كاش يو CashU – إقليمية** أنشئت عام 2002 كمنصة للدفع الإلكتروني، وتخدم أكثر من 3.2 مليون مستخدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال 75 ألف نقطة بيع. تقدم خدمات شراء وشحن عبر الإنترنت، وتُعد من أوائل الشركات المتخصصة في هذا المجال بالمنطقة.
9. **شركة Beam Wallet الإمارات**: تأسست عام 2012 وتوفر خدمات الدفع عبر الهاتف من خلال ربط الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية بالتطبيق الخاص بها. بحلول 2014، بلغ عدد مستخدميها 350 ألف شخص، مع توفر خدماتها في أكثر من 3,000 متجر. عقدت شراكات مهمة أبرزها مع "ماستركارد."
10. **شركة ليوا Liwa – الأردن**: تأسست عام 2013 لتقديم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وزعت منذ تأسيسها أكثر من 286,500 دولار أمريكي على 128 قرضًا. تعمل على تسهيل القروض وتقديم حلول تمويل آمنة وفعالة[1].

[1]– غربية مراد، مرجع سبق ذكره، ص47.

المطلب الثالث: أساليب عمل شركات التكنولوجيا المالية

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية على مجموعة من الاستراتيجيات والآليات لتحقيق أهدافها وتقديم خدمات مالية مبتكرة وفعّالة، وتسعى هذه الشركات إلى تحويل نماذج الخدمات المالية التقليدية من خلال التكنولوجيا، وتستند في عملها إلى النقاط الرئيسية التالية[1]:

1. **استخدام التكنولوجيا الحديثة:** تستثمر شركات التكنولوجيا المالية في أحدث التقنيات مثل الهواتف الذكية، الحواسيب المحمولة، الأجهزة اللوحية المتصلة بالإنترنت، بالإضافة إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وتهدف هذه الأدوات إلى تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة، وأقل تكلفة، وأسهل استخدامًا من الوسائل التقليدية.
2. **التركيز على سلوك العملاء واحتياجاتهم:** تحرص هذه الشركات على دراسة وفهم سلوك العملاء المتغير من خلال تحليل البيانات المستخرجة من استخدام الهواتف الذكية، التطبيقات، ومنصات التواصل الاجتماعي. وتُستخدم هذه المعطيات لتطوير منتجات وخدمات مالية مخصصة تلائم الاحتياجات الفردية، مما يحسّن تجربة المستخدم ويعزز ولاءه.
3. **الامتثال التنظيمي والقانوني:** تواجه شركات التكنولوجيا المالية تحديات قانونية متزايدة بسبب طبيعة خدماتها الجديدة، مما يدفعها إلى العمل المتواصل مع الهيئات التنظيمية لضمان التوافق مع اللوائح والقوانين المالية. ويُعد خلق بيئة تنظيمية مناسبة عاملاً ضروريًا لضمان استدامة هذه الشركات وسلامة العمليات المالية.
4. **التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية:** تُقيم هذه الشركات شراكات استراتيجية مع البنوك للاستفادة من شبكاتها وخبرتها، ولتوسيع قاعدة عملائها. كما تساعد هذه العلاقات على تقوية البنية التحتية المالية لشركات التكنولوجيا المالية وتسريع نموها.
5. **التعاون مع المؤسسات الحكومية والاجتماعية:** تسعى بعض شركات التكنولوجيا المالية إلى بناء علاقات تعاون مع مؤسسات مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، لتوفير حلول مالية مبتكرة للفئات غير المتعاملة مع البنوك، وهو ما يعزز الشمول المالي ويدعم الفئات الضعيفة اقتصاديًا.
6. **الابتكار في الخدمات المالية:** تركز هذه الشركات على تقديم خدمات مالية غير تقليدية في مجالات متنوعة مثل المدفوعات، التمويل الشخصي، التأمين، الاستثمار، وإدارة الثروات. وتُعد الابتكارات في تقديم هذه الخدمات من العوامل الجوهرية التي تمنح شركات التكنولوجيا المالية ميزة تنافسية في السوق.

[1]– كردوسي مروة، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي**، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024، 66.

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية

تلعب التكنولوجيا المالية دورًا مهمًا في تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تسهيل المعاملات، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشفافية، وتوسيع قاعدة العملاء، لاسيما في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية التقليدية، كما أنها فتحت المجال لظهور نماذج تمويل جديدة مثل التمويل الجماعي الإسلامي، ومنصات الإقراض المتوافقة مع الشريعة، والمحافظ الإلكترونية، والعقود الذكية، مما ساهم في دعم الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية

أصبحت الخدمات المصرفية الرقمية تحظى بانتشار واسع عالميا، لما تقدمه من مزايا مشابهة للخدمات المصرفية التقليدية، ولكن بطريقة أكثر سهولة ومرونة عبر الهواتف الذكية، هذه الخدمات تمكّن العملاء من إجراء معاملاتهم ذاتيا دون الحاجة لزيارة الفروع البنكية.

ولكي تواكب المؤسسات المصرفية هذا التحول الرقمي، فإن عليها تبني الابتكار التكنولوجي وتقديم خدمات رقمية شاملة، إذ أن عدم التكيف مع هذا التغير قد يؤدي إلى خسائر كبيرة، فالخدمات المصرفية الرقمية تساهم في رفع رضا العملاء وولائهم، وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يساعد في توسّع الأعمال وزيادة الأرباح.

كما أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية للبنوك لما يوفره من تحسينات في تقديم الخدمات، والتحليل الرقمي، والتنبؤ، وكلها عوامل تعزز تجربة العملاء، ولذلك، طورت شركة "ديل" نموذجًا يُعرف بـ "نموذج النضج الرقمي " لتحديد درجة جاهزية البنوك للتحول الرقمي، وتصنيفها ضمن خمسة مستويات حسب مدى اعتمادها على التكنولوجيا[1].

أما الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، فهي تهدف إلى تمكين المسلمين من الاستفادة من الخدمات المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتستند هذه الخدمات إلى مبادئ مستمدة من القرآن والسنة، مثل حظر الربا والاعتماد على تقاسم الأرباح والخسائر.

وتعد البنوك الإسلامية ذات تأثير مهم في المجتمعات الإسلامية، خاصة في دول مثل إندونيسيا، حيث تقدم هذه المؤسسات مجموعة من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. ووفقًا لدراسات حديثة، فإن التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًا في تحسين تجربة المستخدم في هذه البنوك، وزيادة ثقة المسلمين بها.

أولا: القطاع المالي في ظل التكنولوجيا المالية

1. يعتبر مجلس الاستقرار المالي أن التكنولوجيا المالية هي ابتكارات مالية تستخدم التكنولوجيا لإنشاء نماذج أعمال أو تطبيقات جديدة تساهم بشكل كبير في تحسين أسواق المؤسسات المالية وخدماتها.

---

[1]– حسين علي سعد السراي، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية**، دراسة نظرية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد15، العدد48، ص124.

2. كما يعتبر المجلس أن التكنولوجيا المالية تشمل شركات ناشئة في مجالات مثل المدفوعات، وتحويل الأموال، والتأمين، والعملات المشفرة.

3. يعزز تطوير الخدمات المصرفية التنافسية للبنك من خلال تقديم خدمات جديدة وفريدة عليه، مثل التخطيط المالي أو القروض المتجددة للمؤسسات الصغيرة. هذا التطوير يهدف إلى تقديم خدمات مالية جديدة تحسن من وضع البنك في السوق.

4. في سياق الصيرفة الإسلامية، ركزت بعض الدراسات على تبني التكنولوجيا في البنوك الإسلامية، ووجدت أن هناك بعض التحديات التي تواجهها هذه البنوك، مثل الالتزام بالشريعة الإسلامية وارتفاع تكلفة الابتكار. هذه الدراسات غالبًا ما تركز على الابتكار المالي بشكل عام ولا تتناول بشكل محدد التكنولوجيا المصرفية الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، كما أن تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية يُعتبر تحديًا بسبب الفروقات بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، خاصة فيما يتعلق بأساليب المحاسبة والمعاملات المالية. حيث تعتمد الصيرفة الإسلامية على تقنيات مختلفة مثل المعاملات القائمة على الأسهم، ويجب تكييف التكنولوجيا المصرفية التقليدية لتناسب المتطلبات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

5. التحول الرقمي هو استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين العمليات اليومية داخل المؤسسات، وقد تطور هذا المفهوم ليشمل استراتيجيات أعمال جديدة تمكّن المؤسسات من استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز عملياتها. يشير التحول الرقمي الآن إلى عملية تعزز من جميع جوانب العمل داخل المنظمة، بما في ذلك المكونات التشغيلية، وتسمح بتقليل العوائق المرتبطة بالتكنولوجيا[1].

يتطلب التحول الرقمي فهمًا شاملاً يتضمن الجانب التشغيلي (مثل استخدام التكنولوجيا في العمليات اليومية) والجانب الاستراتيجي (مثل تطوير ثقافة المؤسسة ونموذج العمل). هذا التحول يشمل تطبيق إجراءات جديدة عبر مختلف مستويات المؤسسة بما في ذلك الثقافة الداخلية، وخلق القيمة، والعمليات، وفي إطار الرقمنة، تظهر التكنولوجيا المالية كتهديد تنافسي للبنوك التقليدية. وفقًا لدراسة أجرتها KPMG، 90% من المؤسسات المالية ترى أن التكنولوجيا المالية تشكل تهديدًا على عملياتها، التكنولوجيا المالية لا تزيد فقط من قدرة المؤسسات المصرفية على المنافسة، بل تسهم في تحسين تجربة الزبائن من خلال نماذج منصات رقمية مريحة وسهلة.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فإن الأنظمة المالية التي تتبنى التكنولوجيا بشكل كامل تعد أكثر قدرة على التكيف والاستفادة من الفرص التكنولوجية. هذا يعزز من كفاءتها مقارنة بالنظام التقليدي القائم على البنية التحتية القديمة، ويجعلها أكثر قدرة على التعامل مع الصدمات النظامية، وتطور التكنولوجيا الرقمية في البنوك يؤثر بشكل كبير على ربحيتها وكفاءتها التشغيلية، كما يزيد من مستوى الشمول المالي، الرقمنة تساهم في تقليل التكاليف، وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة، مما يتيح للبنوك التوسع وزيادة دخلها.

[1]- حسين علي سعد السراي، مرجع سبق ذكره، ص126.

التكنولوجيا المصرفية الرقمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، مما يزيد من فاعليتها في تحسين الخدمات المالية، وتقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة. من خلال استخدام هذه التكنولوجيا، يمكن للبنوك تقليل المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسيولة، مما يعزز من ربحيتها.

في الخدمات المصرفية الإسلامية، يعد الامتثال للشريعة الإسلامية أمرًا بالغ الأهمية. البنوك الإسلامية تتبع المعايير الشرعية عند تقديم المنتجات والخدمات، وهو ما يتطلب تصميم معاملات مالية توافقية مع مبادئ الشريعة. ومع ذلك، تواجه هذه البنوك تحديات تتعلق بتصميم المنتجات الجديدة وضمان التوافق بين العناصر الاقتصادية والشريعة[1].

ثانيا: النظريات المقترحة في الخدمات المصرفية الرقمية

من بين أهم النظريات نجد:

1. **نظرية انتشار الابتكار**

نظرية انتشار الابتكارات هي فرضية تشرح كيفية انتشار التقنيات الجديدة والابتكارات الأخرى عبر المجتمعات والثقافات، بدءًا من تقديمها إلى تبنيها على نطاق واسع. تهدف هذه النظرية إلى تفسير كيفية ولماذا يتم تبني الأفكار والممارسات الجديدة، بما في ذلك لماذا يمكن أن يستغرق تبني الأفكار الجديدة فترات طويلة من الزمن.

تعد فكرة "انتشار الابتكار" من أبرز الفرضيات التي تسعى إلى تفسير سبب انتشار بعض الابتكارات، يعرّف "الانتشار" على أنه العملية التي يتم من خلالها توصيل الابتكار بين أفراد النظام الاجتماعي عبر فترة زمنية معينة ومن خلال قنوات محددة. وفي هذا السياق، يشير "الانتشار" إلى كيفية اعتماد الابتكار من قبل شريحة كبيرة من السكان وانتشاره بينهم. وتعتمد درجة هذا الانتشار على عدة عوامل، منها الأفراد، البيئات التنظيمية، بالإضافة إلى السياقات الأوسع مثل المدن أو الدول.[2]

2. **نظرية السلوك المخطط**

تقدم نظرية النشاط المخطط تفسيرًا لتأثير المواقف والمعايير الذاتية والتحكم السلوكي المتصوّر على نية الشخص في الانخراط في نشاط معين. تنبثق هذه النظرية من نظرية الفعل المنطقي، التي تشير إلى أن موقف الشخص تجاه سلوك ما وإدراكه للضغط الاجتماعي (المعايير الذاتية) يُحدّدان سلوكه المقصود. وعند تطبيقها على التكنولوجيا، تتأثر نية تبني التكنولوجيا بالموقف تجاهها وكذلك بالتحكم المتصوّر في تبني هذه التكنولوجيا.

نظرية السلوك المخطط هي واحدة من أكثر النظريات تأثيرًا في فهم السلوك البشري. تفترض أن السلوك الفردي يُوجَّه من خلال النية، والتي تتأثر بـ الموقف (اتجاه الشخص نحو السلوك)، والمعيار الذاتي (الضغط الاجتماعي

[1]– حسين علي سعد السراي، مرجع سبق ذكره، ص126.

[2]- https://www.investopedia.com/terms/d/diffusion-of-innovations-theory.asp, on 16-04-2025, at 15:55.

المتصوّر، والتحكم السلوكي المتصوّر، مدى شعور الشخص بالقدرة على تنفيذ السلوك، وقد تم تطبيق هذه النظرية في العديد من المجالات البحثية[1].

3. الابتكار المالي

الابتكار المالي هو عنصر أساسي لنجاح النظام المالي. يهدف الابتكار المالي إلى تحسين كفاءة السوق من خلال تلبية احتياجات المستثمرين والمصدرين ويشمل الابتكار المالي تطوير منتجات أو أدوات جديدة تهدف إلى تقليل التكاليف أو المخاطر، أو توفير خدمات أفضل للمشاركين في النظام المالي، كما يعتبر التقدم التكنولوجي أحد المحركات الرئيسية لهذا الابتكار، حيث أدى إلى تغييرات كبيرة في قطاع التمويل، خصوصًا في البنوك.

يُعرّف مجلس الاستقرار المالي: الابتكار المالي بأنه الابتكار في الخدمات المالية الذي يُمكَّن بواسطة التكنولوجيا، والذي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، مع تأثير مادي ملحوظ على الأسواق المالية والمؤسسات، وعلى تقديم الخدمات المالية. تؤثر ابتكارات التكنولوجيا المالية على العديد من المجالات المختلفة ضمن قطاع الخدمات المالية[2].

ثالثا: العوامل الأساسية في الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية

تستند الخدمات المصرفية السلامية الرقمية عل عدة عوامل نوجز أهمها فيما يلي:

1. **العامل الديموغرافي** :يتأثر استخدام الخدمات المصرفية الرقمية بعوامل ديموغرافية مثل الانتماء الديني والجنس والعمر والدخل. يُعد الانتماء الديني من العوامل الأكثر تأثيرًا في استخدام الخدمات المصرفية الإسلامية عبر الإنترنت. عادةً ما يكون الذكور أكثر ميلاً لاستخدام هذه الخدمات مقارنة بالإناث، الذين قد يعانون من نقص في المهارات التكنولوجية أو الثقة. كما أن الأفراد الأصغر سنًا يتكيفون بشكل أسرع مع التقنيات الحديثة، مما يزيد من احتمالية استخدامهم لهذه الخدمات. أما الأشخاص ذوو الدخل المنخفض، فقد يواجهون صعوبة في دفع رسوم الإنترنت، مما يجعلهم أقل احتمالًا لاستخدام الخدمات المصرفية الرقمية.

2. **العامل النفسي**: وتتمثل في:[3]

أ. **(الأمن المتصوّر)** :تعتبر المخاوف الأمنية من أبرز العوامل التي تؤثر على استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. يشعر العديد من العملاء بالقلق حيال الأمان في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت، ويركز الكثيرون على حماية بياناتهم المالية. كما أن حدوث انتهاكات أمنية يمكن أن يؤدي إلى زيادة المخاوف المتعلقة بكشف البيانات أو الوصول غير المصرح به.

---

[1]- Chen, X.X.& Slade, E. (2024) Theory of Planned Behaviour: A review. In S. Papagiannidis (Ed), TheoryHub Book. Available at https://open.ncl.ac.uk, p01.

[2]- https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/financial-innovation/ https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/financial-innovation, on 16-04-2025, at 16 :00.

[3]– حسين علي سعد السراي، مرجع سبق ذكره، ص132.

ب. **المخاطر المتصوّرة** :تتعدد المخاطر المتصوّرة التي قد تؤثر على قرار العملاء باستخدام الخدمات المصرفية الرقمية، مثل المخاوف المتعلقة بالأمان والخصوصية. تُعتبر تقنية التشفير واحدة من أبرز أساليب حماية البيانات المالية للعملاء.

ج. **الثقة** :تعتبر الثقة عاملًا أساسيًا في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. يُعرف الشخص الذي يثق في نظام معين بأنه متأكد من أنه سيعمل كما هو متوقع. وتُعد الثقة في البنوك الإسلامية أحد العوامل التي تعزز استخدام الخدمات المصرفية الرقمية في بعض البلدان، مثل إندونيسيا.

3. **العامل التكنولوجي:**

أ. **الميزة النسبية** :تُعد المزايا التي يحصل عليها المستخدمون من استخدام الخدمات المصرفية الرقمية عاملاً مهمًا في تعزيز استخدامها. من بين هذه المزايا: توفير الوقت، الراحة، وكفاءة التكلفة.

ب. **التوافق** :يشير إلى مدى توافق الابتكار مع احتياجات وأهداف المستخدمين. وكلما زادت توافق الخدمات المصرفية الرقمية مع نمط حياة المستخدمين، زادت احتمالية اعتمادهم لهذه الخدمات بشكل مستمر.

المطلب الثاني: أهم دوافع تبني التكنولوجيا في المصارف الإسلامية ومختلف الفرص التي توفره لها

من خلال هذا المطلب سنحاول أن نعرض أهم دوافع تبني التكنولوجيا في المصارف الإسلامية، ومختلف الفرص التي توفره لها.

أولا: دوافع تبني التكنولوجيا في المصارف الإسلامية

أصبحت الحاجة ملحّة لاعتماد آليات وأساليب مبتكرة في العمل المصرفي، بما يسهم في تسهيل العمليات المالية وتوفير حلول تمويلية متنوعة، وذلك ضمن إطار فكري وعملي يتسم بالتجديد ويواكب التطورات السريعة التي يشهدها قطاع المال والأعمال، دون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن هذا المنطلق، برزت أهمية توظيف التكنولوجيا المالية في تطوير أداء المؤسسات والمصارف الإسلامية، انطلاقًا من جملة من الدوافع، أبرزها[1]:

1. **مواجهة تحديات العمل المصرفي**

تمكنت المصارف الإسلامية خلال العقود الماضية من تخطي العديد من التحديات، بما فيها الأزمات المالية العالمية والإقليمية، وأثبتت قدرتها على منافسة البنوك التقليدية. كما أظهرت مرونة عالية في التكيف مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية بمراحلها الثلاث، مما يدل على نضجها المؤسسي واستعدادها لمزيد من التطوير.

2. **تعزيز مفهوم الشمول المالي**

يشير الشمول المالي إلى تمكين مختلف فئات المجتمع، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات، من الوصول إلى كافة الخدمات المالية الرسمية، مثل حسابات التوفير، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل، والائتمان. ويتضمن هذا المفهوم

[1]– سحنون عقبة، لعوير إيناس، **التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي**، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر، الواقع والمأمول، يوم 30 ماي 2022، جامعة وهران02، محمد بن أحمد، ص05.

أيضًا ابتكار خدمات مالية تتسم بالملاءمة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة، إلى جانب حماية حقوق المستهلكين وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل رشيد. ويسهم الشمول المالي في الحد من الاعتماد على القنوات غير الرسمية ذات المخاطر والتكاليف العالية، ويعزز من فرص الوصول إلى الخدمات المالية بما يتماشى مع خصوصيات الاقتصاد الإسلامي ويستقطب شرائح أوسع من المتعاملين بمختلف خلفياتهم الثقافية والدينية.

3. تحسين جودة الخدمة العمومية

من أبرز نتائج اعتماد التكنولوجيا المالية في القطاع المالي هو تسهيل تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام، ولعملاء المصارف بشكل خاص، عبر وسائل أكثر يسرًا وسرعة وأقل تكلفة. وهذا يتطلب من البنوك الإسلامية أن تكون سبّاقة في التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية، من أجل تكييف منتجاتها وخدماتها بما يتماشى مع التقنيات الحديثة، وضمان توافقها مع أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية[1].

ثانيا: فرص التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية

شهدت صناعة التمويل الإسلامي نموًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، فبعد أن قدرت قيمتها في عام 2003 بنحو 200 مليار دولار وفقًا لصندوق النقد الدولي، ارتفعت لتصل إلى 2.524 تريليون دولار بحلول نهاية عام 2018. كما ارتفع عدد المؤسسات المالية الإسلامية عالميًا من 993 مؤسسة في عام 2013 إلى 1447 مؤسسة في عام 2018. وتشير التوقعات إلى أن هذه الصناعة ستواصل نموها لتتجاوز 3.472 تريليون دولار بحلول عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.5%.

وفي ظل هذا التوسع، ظهرت التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل بارز منذ عام 2010، مدفوعة بالنمو العالمي في قطاع التكنولوجيا المالية. وتركز هذه التكنولوجيا على تطوير خدمات مالية وتجارية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال توظيف أدوات رقمية وتقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية "البلوك تشين" في تقديم منتجات التمويل الإسلامي.

تلعب التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في تعزيز الأداء الاقتصادي في الدول العربية والإسلامية، حيث لا يقتصر أثرها على تحسين جودة الخدمات المالية، أو خفض تكاليفها، وتسريع إنجازها، بل تمتد أهميتها إلى المساهمة في تنويع الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي. وتبرز التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل خاص كأداة فعالة في تحقيق الشمول المالي، خاصة لدى الفئات المستبعدة مالياً، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ويعتمد نجاح هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على الوصول إلى الشرائح غير المخدومة سابقًا، وتقديم حلول متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الخصوصيات الثقافية والدينية للسوق الإسلامي. وتدعم مجموعة من العوامل الديموغرافية والاقتصادية هذا التوجه، أبرزها[2]:

---

[1]- سحنون عقبة، لعوير إيناس، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2]- بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، **التكنولوجيا المالية الإسلامية، الفرص والتحديات**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد04، 2021، ص126-127.

1. **العدد الكبير للمسلمين عالميًا**، والذي بلغ 1.9 مليار نسمة في عام 2020، ومن المتوقع أن يصل إلى 3 مليار بحلول عام 2060.

2. **معدل النمو السريع للإسلام** مقارنة بالأديان الأخرى، مما يعزز الطلب المستقبلي على الخدمات المالية الإسلامية.

3. **التركيبة السكانية الشابة** في الدول الإسلامية، حيث يبلغ متوسط عمر المسلمين 24 سنة فقط، مقابل 32 سنة عالميًا.

4. **الانتشار الواسع للهواتف الذكية**، إذ أن 15 دولة إسلامية مصنفة ضمن أعلى 50 دولة في هذا المجال، مما يهيئ بيئة خصبة لنمو التطبيقات والخدمات المالية الرقمية.

5. **ارتفاع نسبة غير المشمولين مالياً** في الدول الإسلامية، والتي تصل إلى 72%، مقارنة بـ 49% على مستوى العالم.

6. **الاهتمام الكبير بالدين**، حيث يعتقد 76.3% من المسلمين بأن الدين "مهم جداً" في حياتهم.

7. كما تشير الدراسات إلى أن هذه الدول تمتلك شريحة واسعة من الشباب المتدين والمتعلم، ممن يتبنون التكنولوجيا بسرعة، بالإضافة إلى وجود نسبة متزايدة من النساء المتعلمات، ما يعزز إمكانات نمو قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل كبير في المستقبل.

المطلب الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أثر الذكاء الاصطناعي على كفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية.

أولا: تعريف الذكاء الاصطناعي

يعرف على أنه علم وتقنية مبنية على عدد من المجالان المعرفية مثل علوم الحاسبات الألية، والرياضيات وغيرها، والتي تستهدف تطور وظائف الحاسبات الألية لتحاكي الذكاء البشري".[1]

هو عبارة عن الذكاء الذي تظهره الآلات على عكس الذكاء الطبيعي الذي يظهره الإنسان وغالبا ما يطلق مصطلح الذكاء الاصطناعي لوصف الآلات أو اجهزة الكمبيوتر التي تقلد الوظائف المعرفية التي يربطها البشر بالعقل البشري مثل التعلم وحل المشكلات، والذكاء الاصطناعي عبارة عن آلة مصممة لأداء المهام وحل المشكلات التي يتم إجراؤها بشكل عام بواسطة ذكاء البشر؛[2]

[1]– ريهام محمود دياب، **دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية**، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مجلد3، العدد09، ص72.

[2] – بالعبيدي عايدة عبير، مشراوي حدة، **مرجع سبق ذكره**، ص1288.

يشير الذكاء الاصطناعي إلى" قدرة كمبيوتر أو روبوت مدعم بكمبيوتر، على معالجة المعلومات، والوصول إلى نتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات وحل المشكلات.[1]

"من التعاريف السابقة يمكن ان نستخلص أن "الذكاء الاصطناعي هو علم وتكنولوجيا تهدف إلى تطوير أنظمة حاسوبية قادرة على محاكاة الذكاء البشري، من خلال أداء مهام معرفية مثل التعلم، التفكير، واتخاذ القرار، باستخدام تقنيات مستمدة من علوم الحاسوب والرياضيات وغيرها".

ثانيا: دور الذكاء الاصطناعي على كفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية

يتمثل دوره في:[2]

1. **تعزيز الكفاءة التشغيلية:** يسهم الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من العمليات الروتينية مثل التحقق من المستندات، وتقييم الجدارة الائتمانية، ومعالجة الطلبات، مما يؤدي إلى تقليل الوقت والتكاليف الإدارية، وتسريع تنفيذ العمليات. كما يخفف العبء عن الموظفين بفضل أتمتة المهام المتكررة، مما يتيح لهم التركيز على المهام الاستراتيجية التي تتطلب تدخلاً بشريًا.

2. **تحسين دقة التنبؤات المالية:** يعتمد الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، مما يساهم في تحسين دقة التنبؤات المالية والحد من المخاطر. وتُستخدم تقنيات التعلم الآلي لاكتشاف الأنماط والتوجهات المالية، مما يعزز من جودة القرارات المتخذة.

3. **دعم الشفافية والمساءلة:** يوفر الذكاء الاصطناعي تقارير دقيقة وفورية حول أداء التمويل بالمشاركة، مما يرفع مستوى الشفافية ويزيد من الثقة بين جميع الأطراف. كما تساهم هذه التقنيات في الكشف المبكر عن الأنشطة الاحتيالية والأنماط غير المعتادة، مما يعزز من الأمان المالي.

4. **تحسين تجربة العملاء:** يساعد الذكاء الاصطناعي في تقديم دعم فوري للعملاء عبر أنظمة المحادثة الآلية (الشات بوت) والتقنيات الذكية، مما يُحسن من تجربتهم ويرفع مستوى رضاهم. كما يساهم في تخصيص المنتجات والخدمات المالية بناءً على سلوك وتفضيلات العملاء، ما يزيد من جاذبية العروض المقدمة.

5. **تعزيز فعالية إدارة المخاطر:** يمكن من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة وشمولية، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا ويقلل من الخسائر المحتملة. كما يُمكّن من التنبؤ المبكر بالأزمات المالية والتغيرات السوقية، مما يتيح للمؤسسات اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثيرها.

---

[1]- هدى بوحنيك، **أثر تبني البنوك لتقنيات الذكاء الاصطناعي دراسة حالة بنك ICICI**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد08، العدد04، 2024، ص171.

[2]- إسماعيل حميد مجاهد، **دور الذكاء الاصطناعي في كفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلدالثاني، العدد الرابع، 2024، ص430.

6. **رفع الكفاءة المالية:** يؤدي تحسين الكفاءة التشغيلية إلى خفض التكاليف العامة للعمليات المالية، ما يُعزز الربحية. كما أن تحسين التنبؤات المالية ودعم اتخاذ قرارات استراتيجية يسهم في تحقيق عوائد أعلى على الاستثمارات.

7. **تطوير منتجات مالية مبتكرة:** يتيح الذكاء الاصطناعي فرصة تصميم وتطوير منتجات مالية جديدة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتستجيب لاحتياجات السوق المتغيرة. هذا الابتكار يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية من خلال تقديم خدمات مالية متقدمة وذات طابع عصري.

8. **تعزيز الامتثال لأحكام الشريعة:** يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل ومراقبة العمليات المالية والتأكد من توافقها مع الضوابط الشرعية. كما تساهم أدوات التحليل المتقدمة في دعم الرقابة الشرعية من خلال مراجعة دقيقة ومستمرّة للعمليات وضمان الالتزام بالمعايير الإسلامية.

9. **تسهيل الوصول إلى التمويل:** يساعد الذكاء الاصطناعي في تبسيط إجراءات التمويل وتقليل الحواجز أمام الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يوسّع من قاعدة المستفيدين. كما يدعم الشمول المالي من خلال تقديم خدمات ميسورة التكلفة ومتاحة لشرائح أوسع من المجتمع.

10. **تعزيز التفاعل مع العملاء:** تساهم التقنيات الذكية في تحسين قنوات التواصل مع العملاء، من خلال تقديم دعم فوري وتفاعلي عبر الوسائل الرقمية الحديثة، كما يمكن تحليل سلوك العملاء وتقديم توصيات مخصصة تتوافق مع احتياجاتهم، مما يعزز من رضاهم ويقوي علاقتهم بالمصرف[1].

[1]- إسماعيل حميد مجاهد، مرجع سبق ذكره، ص431.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل أن التكنولوجيا المالية لم تعد مجرد خيار تكميلي في مجال المصارف الإسلامية، بل أصبحت ضرورة استراتيجية أساسية لضمان استدامة هذه المصارف وتنافسيتها في بيئة مالية تتسم بالتغير السريع والتحول الرقمي المتسارع، لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى إعادة صياغة مفاهيم العمل المصرفي، وأصبحت المصارف الإسلامية في حاجة ماسة إلى تبني هذه التقنيات لضمان استمرار تميزها في السوق، إن دمج التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، الذي يساهم في تحسين عمليات اتخاذ القرارات وتعزيز دقة التنبؤات المالية، و تقنية البلوكتشين التي تضمن الشفافية والأمان في المعاملات المالية، و العملات المشفرة التي توفر وسيلة مبتكرة للدفع والاستثمار، قد أسهم بشكل كبير في تحسين كفاءة العمليات داخل المصارف الإسلامية، هذه التقنيات لم تقتصر فقط على تحسين الكفاءة التشغيلية، بل ساعدت المصارف الإسلامية أيضًا على توسيع قاعدة عملائها من خلال تقديم حلول مالية أكثر مرونة وسرعة، ما يعزز تجربتهم المصرفية.

الفصل الثالث

دراسة حالة بعض الدول العربية

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري للدراسة، كان لابد من أن ندعمه بدراسة ميدانية، حتى يتسنى لنا الوقوف على واقع عمل المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية، فرأينا أنه من المناسب أن تكون دراستنا دراسة مقارنة لبعض الدول العربية التي تبنت التكنولوجيا المالية داخل مصارفها الإسلامية، ومن خلال هذه المقارنة سنحاول التعرف على الدولة التي أحسنت استخدام التكنولوجيا المالية في الصيرفة الإسلامية مقارنة بالدول الأخرى.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- تجربة قطر والمملكة العربية السعودية في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية؛
- تجربة ماليزيا البحرين في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية؛
- دراسة المقارنة بين الدول في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية.

المبحث الأول: تجربة قطر والمملكة السعودية في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية

شهدت قطر والسعودية تطورا لافتا في توظيف التكنولوجيا المالية ضمن إطار المصارف الإسلامية، في ظل سعيهما لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية وفقا للضوابط الشرعية، وهذا ما سنحاول التطرق ليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تجربة قطر في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى تجربة قطر فيما يخص التكنولوجيا المالية وكذا المصارف الإسلامية.

أولا: إطلاق استراتيجية قطر للتكنولوجيا المالية 2023

في إطار جهود دولة قطر لدعم التنوع الاقتصادي وتعزيز الابتكار في القطاع المالي، أطلق مصرف قطر المركزي استراتيجية "قطر للتكنولوجيا المالية 2023"، التي تهدف إلى تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية خلال حفل أقيم في فندق شيراتون الدوحة، بحضور سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، وعدد من المسؤولين البارزين في الدولة.

الاستراتيجية تتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030، التي تركز على تعزيز الاقتصاد المتنوع والابتكار في كافة القطاعات، كما أن استراتيجية التكنولوجيا المالية تهدف إلى رفع القدرة التنافسية لقطاع التكنولوجيا المالية والخدمات المالية في قطر، عبر الريادة في البنية التحتية، وتقديم حلول مبتكرة تعزز من تجربة العملاء.

تستند الاستراتيجية إلى دراسة شاملة للقطاع المالي والتكنولوجيا المالية على الصعيدين المحلي والعالمي، مع التركيز على نقاط القوة في الاقتصاد الوطني وركائز القطاع المالي القطري، وتتطلع الاستراتيجية إلى بناء بنية تحتية رائدة تشمل قواعد تنظيمية متطورة ومنصات إلكترونية، مما يسهم في دعم تنمية التكنولوجيا المالية، مع إعطاء الأولوية للابتكار والنمو في مجالات مثل التكنولوجيا المالية الإسلامية، التكنولوجيا المالية المستدامة، وتكنولوجيا التأمين.

كما تسعى الاستراتيجية إلى تمكين الشركات من الاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية الناشئة، وتنمية الكفاءات الوطنية في هذا المجال من خلال البنية التحتية التعليمية المتطورة في الدولة، كما تأمل الاستراتيجية في تحسين حياة الأفراد وأداء الشركات من خلال تقديم خدمات مالية سلسة ودعم التحول نحو التعاملات غير النقدية. كما ان هناك العديد من المبادرات التي أطلقها مصرف قطر المركزي في العام الماضي لدعم قطاع التكنولوجيا المالية، مثل إصدار تراخيص لخدمات الدفع الرقمي، بما في ذلك المحافظ الإلكترونية والتحويلات الفورية، إلى جانب اعتماد بطاقة هميان، وهي أول بطاقة دفع إلكتروني محلية مسبقة الدفع. كما تم إصدار لوائح خدمات الدفع الإلكتروني لتسهيل تحول القطاع المالي في قطر نحو الرقمية[1].

ومن ناحية أخرى أن الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز التنوع والابتكار في القطاع المالي، بما يجعله ركيزة أساسية للاقتصاد المحلي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والكفاءات، كما أن هذه الاستراتيجية تشمل أربعة محاور

[1]- https://qna.org.qa/ar-QA/news/news-details?id, 18-04-2025, at 23:08.

رئيسية :تأسيس بنية تحتية رائدة للتكنولوجيا المالية، دعم الابتكار والنمو في القطاع، تنمية القدرات البشرية في المجال، ودور التكنولوجيا المالية في تحسين المجتمع .كما أشار إلى أن هذه المبادرات تتطلب تعاوناً فعالاً بين كافة الجهات المعنية في منظومة التكنولوجيا المالية.

ثانيا: الصيرفة الإسلامية في قطر

أعلن مصرف قطر الإسلامي (المصرف) عن النتائج المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 حيث حقق أرباحاً صافية عائدة لحقوق المساهمين بقيمة 4,605 مليون ريال قطري عن العام المالي 2024، مقارنة مع 4,305 مليون ريال قطري عن العام 2023، بزيادة بنسبة 7% عن العام السابق.

وبلغ العائد الأساسي على السهم 1.86 ريال قطري عن عام 2024 مقارنة مع 1.73 ريال قطري عن العام 2023. وقد اقترح مجلس إدارة المصرف توزيع أرباح نقدية إضافية للمساهمين بنسبة 55% من القيمة الأسمية للسهم (أي 0.55 ريال للسهم الواحد) ليصل إجمالي التوزيعات النقدية إلى80% من القيمة الأسمية للسهم (أي نسبة 0.80 ريال للسهم الواحد)، وذلك بعد اعتمادها من مصرف قطر المركزي والجمعية العامة لمساهمي المصرف. بلغ إجمالي موجودات المصرف 200.8 مليار ريال قطري، مما يمثل نمواً بنسبة 6.1% مقارنة بـ 189.2مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وكانت أنشطة التمويل والاستثمار هي المحرك الرئيسي لنمو الأصول، حيث بلغت الأنشطة التمويلية 125.3 مليار ريال قطري بنسبة نمو 2.4% مقارنة مع ديسمبر 2023، وبلغت الاستثمارات المالية 53 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2024 بزيادة قدرها 10.4% مقارنةً مع ديسمبر 2023. وبلغت ودائع العملاء 125 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2024 بنسبة نمو 3.4% مقارنة مع ديسمبر 2023، وبلغت نسبة التمويل إلى الودائع 94.5%كما في 31 ديسمبر 2024 مقارنة بالحد الأقصى لمتطلبات مصرف قطر المركزي البالغ 100%، مما يعكس مركز السيولة القوي للمصرف.

سجل إجمالي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 نمواً قوياً بنسبة 9.4% ليصل إلى 11.7 مليار ريال قطري مقارنة بـ 10.7 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. كما سجل الدخل من الأنشطة التمويلية والاستثمارية نمواً قوياً بنسبة 10% ليصل إلى 10.7 مليار ريال قطري مقارنة بـ 9.7 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2023. بلغ صافي إيرادات الرسوم والعمولات 867.4 مليون ريال قطري، مما ينعكس إيجاباً على الأنشطة التشغيلية والخدمات المصرفية الأساسية للمصرف[1].

بلغ إجمالي المصاريف العمومية والإدارية للمصرف 1.1 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تقريباً عند نفس مستوى العام الماضي. وقد أسهمت جهود المصرف لتحسين الكفاءة مدعومة بإجراءات صارمة لإدارة التكاليف في خفض نسبة التكلفة إلى الدخل بمقدار 10 نقطة أساس من 17.1% في عام 2023 إلى 17.0% في عام 2024، وهي الأدنى في القطاع المصرفي القطري.

[1]- https://www.cnbcarabia.com/, on 19-04-2025, at 16:12.

وقد تمكن المصرف من إدارة نسبة الأصول التمويلية المتعثرة إلى إجمالي أصول التمويل عند حوالي 1.86% كما في 31 ديسمبر 2024، والتي تعتبر إحدى أقل النسب في مجال الصناعة المصرفية، مما يعكس جودة موجودات التمويل في المصرف والإطار الفعال لإدارة المخاطر. يواصل المصرف تكوين المخصصات الإحترازية لمقابلة أي إنخفاض في قيمة موجودات التمويل إذ تم تكوين مخصصات بقيمة 865.3 مليون ريال قطري في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والحفاظ على نسبة تغطية جيدة لتغطية موجودات التمويل المتعثرة عند 95% كما في 31 ديسمبر 2024.

بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 27.2 مليار ريال قطري، أي بزيادة قدرها 7% مقارنة بـ 25.4 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023. كما بلغت النسبة الكلية لإجمالي كفاية رأس مال المصرف 20.9% كما في ديسمبر 2024 وفقاً لتعليمات بازل 3، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للنسبة الإشرافية المحددة من مصرف قطر المركزي ومقررات لجنة بازل.

وتجدر الإشارة إلى أنه في يوليو 2024، قامت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "فيتش" بتأكيد التصنيف الإئتماني للمصرف عند "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي يونيو 2024 أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين (موديز) تصنيف الودائع طويلة الأجل للمصرف عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي أبريل 2024 أكدت شركة كابيتال إنتليجنس (CI) تصنيف المصرف طويل الأجل (LTCR) إلى تصنيف- "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

حصل مصرف قطر الإسلامي (المصرف)، رائد الصيرفة الرقمية في قطر، على العديد من الجوائز المرموقة في 2024 تقديراً لابتكاراته وتميزه في القطاع المصرفي، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف مصرف قطر المركزي في تطوير القطاع المالي[1].

[1]- https://www.cnbcarabia.com/, on 19-04-2025, at 16:12.

جدول رقم 01: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في قطر

المؤشر	القيمة لعام 2024	القيمة لعام 2023	التغيير / النسبة المئوية
الأرباح الصافية	4.605 مليون ريال قطري	4.305 مليون ريال قطري	+7%
العائد الأساسي على السهم	1.86 ريال قطري	1.73 ريال قطري	–
التوزيعات النقدية (إجمالي)	80 % من القيمة الأسمية للسهم	–	–
إجمالي الموجودات	200.8 مليار ريال قطري	189.2 مليار ريال قطري	+6.1%
الأنشطة التمويلية	125.3 مليار ريال قطري	–	+2.4%
الاستثمارات المالية	53 مليار ريال قطري	–	+10.4%
ودائع العملاء	125 مليار ريال قطري	–	+3.4%
نسبة التمويل إلى الودائع	%94.5	–	–
إجمالي الدخل	11.7 مليار ريال قطري	10.7 مليار ريال قطري	+9.4%
الدخل من الأنشطة التمويلية	10.7 مليار ريال قطري	9.7 مليار ريال قطري	+10%
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	867.4 مليون ريال قطري	–	–
المصاريف العمومية والإدارية	1.1 مليار ريال قطري	–	–

نسبة التكلفة إلى الدخل	%17.0	%17.1	-0.1 %
نسبة الأصول التمويلية المتعثرة	%1.86	-	-
المخصصات الاحترازية	865.3 مليون ريال قطري	-	-
نسبة تغطية الأصول المتعثرة	%95	-	-
إجمالي حقوق المساهمين	27.2 مليار ريال قطري	25.4 مليار ريال قطري	+7%
نسبة كفاية رأس المال	%20.9	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على ما سبق.

نستخلص أن وضع قطر في 2024 يبدو قويًا من الناحية الاقتصادية والمصرفية، حيث يُظهر النمو المستمر في أرباح البنوك، التحسن المستمر في السيولة ورأس المال، والريادة في الابتكار الرقمي. المصرف القطري يتبنى نهجًا شاملاً يعزز الاقتصاد المحلي، وتطبيق استراتيجيات للاستدامة، مما يعكس التزام قطر بتعزيز مكانتها كمركز مالي رائد في المنطقة.

المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في رقمنة المصارف الإسلامية

يتميز قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية بتنوع حيوي يجمع بين الشركات الناشئة والبنوك الكبرى، والمبادرات الحكومية، وكذا المصارف الإسلامية.

أولا: التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية

وتتجسد التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية، فيما يلي:[1]

1. ملامح قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية

أ. يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية نموًا متسارعًا، يجمع بين **الشركات الناشئة** و**البنوك التقليدية**، مدعومًا بمبادرات حكومية فاعلة؛

[1]- https://fundingsouq.com/, on 19-04-2025, at 16 :48.

ب. **الحكومة السعودية**، ممثلة في **البنك المركزي** و**هيئة السوق المالية**، تلعب دورًا رئيسيًا من خلال مبادرات مثل "**فنتك السعودية** "و**سياسة الخدمات المصرفية المفتوحة**؛

ج. تتماشى هذه الجهود مع **رؤية السعودية 2030** التي تدفع نحو التنوع الاقتصادي والابتكار الرقمي.

2. المجالات الرئيسية للتكنولوجيا المالية في السعودية

أ. حلول الدفع والمحافظ الرقمية:مثل STC Pay وApple Pay، لتسهيل الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد.

ب. الإقراض من نظير إلى نظير:(P2P Lending) لتمويل الأفراد والشركات الصغيرة ببدائل أكثر مرونة من البنوك التقليدية.

ج. المستشارون الآليون وإدارة الثروات:تعتمد على خوارزميات لتقديم استشارات استثمارية منخفضة التكلفة.

د. تكنولوجيا التأمين:(InsurTech) تعمل على رقمنة خدمات التأمين باستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.

3. الدعم الحكومي والمبادرات التنظيمية

أ. توفر الحكومة بيئة داعمة من خلال الحاضنات ومراكز الابتكار.

ب. مبادرة "الصندوق التنظيمي" تمكّن الشركات الناشئة من تجربة خدماتها تحت إشراف منظم قبل طرحها العام.

ج. التنظيمات الصارمة مثل مكافحة غسيل الأموال و"اعرف عميلك" تنطبق على شركات التكنولوجيا المالية والبنوك معًا.

4. أثر التكنولوجيا المالية على القطاع المالي

أ. أدت الابتكارات إلى **تغيير توقعات العملاء**، وتحفيز البنوك على تسريع التحول الرقمي.

ب. منصات مثل التمويل الجماعي تفتح فرصًا جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة والمبادرات الاجتماعية[1].

ثانيا: الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية

يتوقع نمو أصول المصارف الإسلامية في السعودية بنحو 9.3% إلى 938.4 مليار دولار خلال 2025، ما يعكس أهمية المملكة كمركز رئيسي للتمويل الإسلامي، بحسب ما ذكره لـ "الاقتصادية" الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الدكتور عبد الإله بلعتيق.

بلعتيق، قال إن إجمالي أصول صناعة التمويل الإسلامي العالمية ارتفع في 2024 بنحو 9.7% على أساس سنوي إلى 3.71 تريليون دولار، متوقعا نموها إلى 3.96 تريليون دولار خلال العام الجاري.

[1]- https://fundingsouq.com/, on 19-04-2025, at 16 :48.

أكد أن المشهد الاقتصادي العالمي يشهد اضطرابات كبيرة بسبب تصاعد حروب التعريفات الجمركية، ومن المرجح أن تتأثر المؤسسات المالية الإسلامية بشكل مختلف اعتمادا على السياق القضائي الذي تعمل فيه، وقد تواجه المؤسسات في الاقتصادات المعتمدة على التجارة تحديات من اضطرابات سلسلة التوريد وانخفاض النشاط الاقتصادي.

دول الخليج تمثل حصة كبيرة من أصول صناعة التمويل الإسلامي، حيث يتوقع أن تصل إلى 1.7 تريليون دولار في 2025. وفي السعودية تحديدا وصلت أصول المصارف الإسلامية إلى 800 مليار دولار خلال 2023، وفقا للأمين العام للمجلس

أشار إلى إمكانات النمو الهائلة في الأسواق الناشئة حيث يتزايد الطلب على المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث مع استمرار توسع الصناعة جغرافيا، من المتوقع أن يصبح التمويل الإسلامي مكوناً متزايد الأهمية في النظام المالي العالمي.

1. مرونة وتطور

بلعتيق ذكر أن المؤسسات في الدول التي تستفيد من تحويل التجارة أو التي تتمتع بأسواق محلية قوية قد تجد فرصا جديدة، حيث إنه رغم الرياح الاقتصادية العالمية المعاكسة، أظهرت صناعة التمويل الإسلامي مرونة مع استمرار النمو، وإن كان بمعدلات متفاوتة – من أدنى مستوى بلغ 4% في 2023 إلى انتعاش بـ 9.8% خلال 2024 –، هذا يشير إلى أنه رغم عدم حصانتها من الضغوط الاقتصادية العالمية، إلا أن المؤسسات المالية الإسلامية لديها بعض المزايا الهيكلية التي قد تساعد على مواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تركيزها على المعاملات المدعومة بأصول حقيقية ومبادئ تقاسم المخاطر.

أوضح أن صناعة الخدمات المالية الإسلامية أظهرت تطورا ملحوظا على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث تشير البيانات إلى نمو من 2.19 تريليون دولار في 2018 إلى ما يقدر بـ 3.96 تريليون دولار في 2025، ما يمثل نموا تراكميا بنسبة 81% خلال هذه الفترة، مضيفا "ما يبعث على التفاؤل بشكل خاص الانتعاش القوي في معدلات النمو من 4.0% في 2023 إلى 9.8% في 2024، وهذا يشير إلى زخم متجدد."

بين أن وجود إمكانات كبيرة غير مستغلة في الأسواق الناشئة، لا سيما في آسيا الوسطى وإفريقيا، حيث من المتوقع تحقيق نمو قوي، وهذا يؤكد الحاجة إلى تكامل أفضل للتمويل الإسلامي عبر الحدود للاستفادة من نقاط القوة في مناطق التمويل الإسلامي المتقدمة مثل دول الخليج وماليزيا لصالح أصحاب المصلحة في الصناعة والمجتمعات على الصعيد العالمي[1].

[1] - https://www.aleqt.com/2025/04/17/article_2759950.html, on 19-04-2025, at 16;54.

2. هامش الربح

حول تأثير الفائدة على التمويل الإسلامي، أفاد بأن التمويل الإسلامي بحكم طبيعته المتوافقة مع الشريعة لا يعتمد على الفائدة، ومع ذلك فإن بيئة أسعار الفائدة العالمية تؤثر بشكل غير مباشر في القطاع المالي الإسلامي من خلال آليات مختلفة.

الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، قال "إنه في العقود الإسلامية لا يمكن تغيير معدلات الربح في عديد من الأدوات بمجرد تحديدها، وهذا يختلف بشكل كبير عن القروض التقليدية ذات الأسعار المتغيرة، فعلى سبيل المثال، في عقود المرابحة، يتم تثبيت هامش الربح طوال مدة العقد، ما يعني أن البنوك الإسلامية قد تواجه مخاطر هامش الربح عندما تتقلب أسعار السوق بشكل كبير."

أضاف "هذه السمة المميزة للتمويل الإسلامي توضح بعض الخصائص الرئيسية للعقود الإسلامية، مثل أهمية التسعير الدقيق مسبقا، والحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة، وأهمية إستراتيجيات التحوط المتوافقة مع الشريعة، وفي الوقت نفسه، توفر هذه الهياكل للعملاء قدرا أكبر من اليقين واستقرار المدفوعات، وهو ما يعد ميزة مهمة في بيئات أسعار الفائدة المتقلبة."

3. تطور عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

ارتفعت قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية إلى 2302.6 مليار ريال بنهاية الربع الثاني 2024، بنسبة 11% عن نفس الفترة من عام 2023، وذلك وفقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي- ساما.

وتشمل عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، عقود المرابحة والتورق والإيجار التمويلي والمضاربة والمشاركة، بالإضافة إلى عقود أخرى تشمل البطاقات الائتمانية وصيغ التمويل الأخرى المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.[1]

[1]- البنك المركزي السعودي، عبر الرابط https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1771918، تم الإطلاع يوم 19 افريل 2025، على الساعة 17.00.

جدول رقم 02: عقود التمويل المتوافقة مع احكام الشريعة في المملكة العربية السعودية

عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة *

الفترة	القيمة (مليار ريال)	التغير السنوي
الربع الأول 2020	1299.8	+ 13 %
الربع الثاني 2020	1346.3	+ 15 %
الربع الثالث 2020	1402.0	+ 16 %
الربع الرابع 2020	1461.9	+ 17 %
الربع الأول 2021	1542.1	+ 19 %
الربع الثاني 2021	1612.5	+ 20 %
الربع الثالث 2021	1665.8	+ 19 %
الربع الرابع 2021	1724.3	+ 18 %
الربع الأول 2022	1790.9	+ 16 %
الربع الثاني 2022	1871.7	+ 16 %
الربع الثالث 2022	1942.4	+ 17 %
الربع الرابع 2022	1976.5	+ 15 %
الربع الأول 2023	2032.0	+ 13 %
الربع الثاني 2023	2079.2	+ 11 %
الربع الثالث 2023	2145.9	+ 10 %
الربع الرابع 2023	2181.7	+ 10 %
الربع الأول 2024	2245.0	+ 10 %
الربع الثاني2024	2302.6	+ 11 %

*البيانات يتم تحديثها بشكل دوري.

المصدر: البنك المركزي السعودي.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه الذي يحتوي على بيانات ربع سنوية لعقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، وذلك من الربع الأول لعام 2020 وحتى الربع الأول من عام 2024. يتضمن الجدول:

- نمو مستمر :القيمة ارتفعت من حوالي 1299.8مليار ريال في الربع الأول 2020 إلى 2302.6مليار ريال في الربع الأول 2024.
- أعلى نسبة نمو سنوي سُجلت في الربع الثاني من 2021.(20%)
- أقل نسبة نمو سنوي ظهرت في الربعين الثالث والرابع من 2023.(10%)
- الاتجاه العام :هناك اتجاه تصاعدي مستمر في القيمة مع تباطؤ طفيف في نسبة النمو السنوي خلال عام 2023، ثم عودة للارتفاع الطفيف في 2024.

شكل رقم 01: تطور قيمة عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بالسعودية

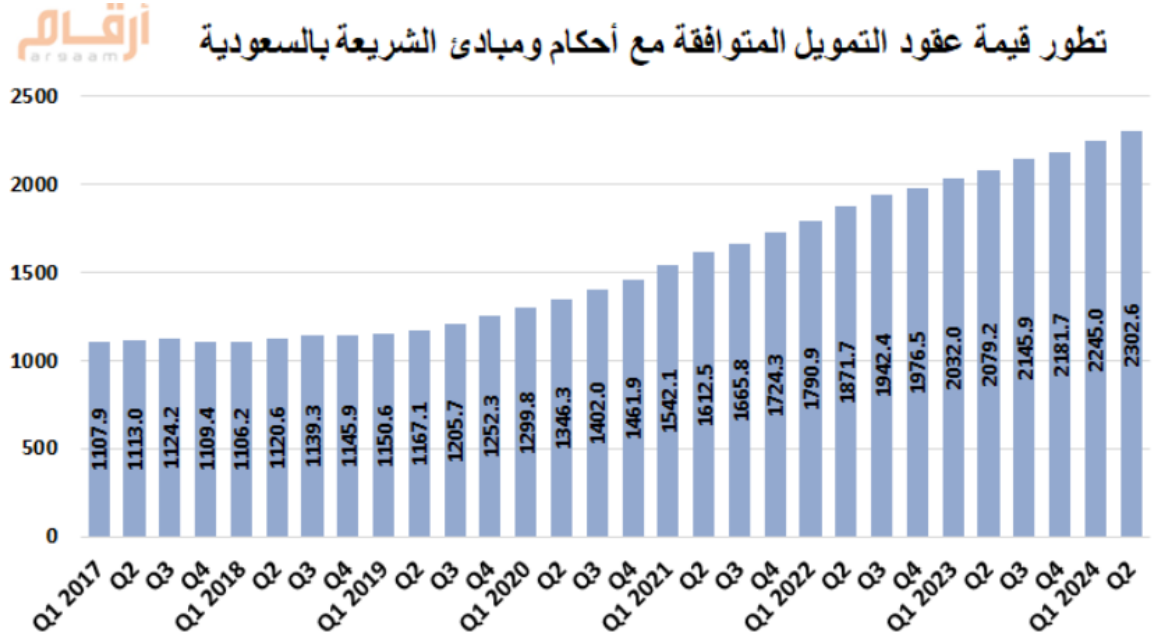

المصدر: البنك المركزي السعودي

التعليق: يظهر في الرسم البياني اتجاه تصاعدي واضح ومستمر في قيمة عقود التمويل، ما يعكس قوة وزخم التمويل الإسلامي في السعودية، من الشكل نلاحظ:

القيم ارتفعت من حوالي 1,109.7 مليار ريال في Q1 2017 إلى 2,302.6مليار ريال في Q1 2024، أي أنها تضاعفت خلال 7 سنوات.

أ. **المرحلة الأولى (2017 – 2019)**: استقرار وتحضّر للنمو

نلاحظ بطء نسبي في النمو، حيث كانت القيم تراوح حول 1100–1250 مليار ريال، يدل ذلك على:

- ✓ سوق تمويل مستقر لكنه لم يشهد قفزات كبيرة.
- ✓ فترة إعداد للبنية التحتية والتشريعية في القطاع المالي.
- ✓ التمهيد لبرامج حكومية كبرى، مثل "سكني."

ب. **المرحلة الثانية (2020 – 2021)**: الانطلاقة والتحول

بدءًا من Q1 2020 حيث قدر التطور بـ 1299.8مليار ريال (بدأت القفزة النوعية)، وبحلول Q3 2021، وصلت إلى 1665.8 مليار ريال، أي أن هذه المرحلة مرتبطة بـ:

- ✓ برامج التحفيز الاقتصادي خلال جائحة كورونا.
- ✓ دعم التمويل العقاري بشكل مباشر.
- ✓ زيادة الطلب على التمويل الشخصي والسكني.
- ✓ بيئة تنظيمية أكثر نضجًا تدعم الشمول المالي.

ج. **المرحلة الثالثة (2022 – 2024)**: النضوج والاستقرار

نمو مستمر لكن بوتيرة أبطأ، وصل إلى 2302.6مليار ريال في2024 Q1 ، التباطؤ النسبي يعكس:

- ✓ تشبعًا في بعض القطاعات (مثل العقاري).
- ✓ تأثيرات السياسة النقدية العالمية (رفع أسعار الفائدة).
- ✓ تركيز أكبر على الجودة وتقنين المخاطر.

نستخلص أن

- التمويل المتوافق مع الشريعة أصبح الخيار السائد: البيانات تشير إلى أن التمويل الإسلامي لم يعد بديلاً، بل أصبح التيار الرئيسي في المملكة؛
- العقاري يقود النمو: الارتفاع الكبير يرتبط غالبًا بتمويلات الإسكان، مدفوعة برؤية 2030 التي تهدف إلى رفع نسبة تملّك السعوديين للمساكن إلى 70.%؛
- استجابة فعالة للسياسات الحكومية: القطاع أثبت مرونته في التعامل مع التغيرات الاقتصادية الكبرى (مثل الجائحة، التضخم، التغيرات في أسعار الفائدة).

جدول رقم 03: تفاصيل عقود التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة

تفاصيل عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة - مليار ريال

الفترة	المرابحة	التورق	الإيجار التمويلي	المضاربة	المشاركة	أخرى*	الإجمالي
الربع الأول 2020	565.6	516.6	200.5	1.9	1.8	13.4	1299.8
الربع الثاني	589.9	529.8	210.6	1.5	1.5	13.1	1346.3
الربع الثالث	611.8	554.7	218.4	1.5	1.7	13.9	1402.0
الربع الرابع	646.4	561.8	229.0	1.6	1.8	21.3	1461.9
الربع الأول 2021	695.6	578.0	243.9	1.7	1.9	21.0	1542.1
الربع الثاني	795.3	612.7	180.3	1.8	1.5	20.9	1612.5
الربع الثالث	834.1	621.0	181.3	1.8	1.4	26.3	1665.8
الربع الرابع	879.0	640.5	178.3	1.9	1.3	23.2	1724.3
الربع الأول 2022	924.0	661.4	177.5	1.9	1.2	24.8	1790.9
الربع الثاني	968.3	692.8	177.7	2.0	1.1	29.8	1871.7
الربع الثالث	1023.6	701.2	183.0	1.8	1.2	31.6	1942.4
الربع الرابع	1049.5	709.6	180.7	1.8	1.4	33.4	1976.5
الربع الأول 2023	1076.2	732.6	187.4	1.7	1.4	32.7	2032.0
الربع الثاني	1097.1	754.4	191.5	1.7	1.6	32.9	2079.2
الربع الثالث	1130.4	779.2	198.5	1.5	1.7	34.5	2145.9
الربع الرابع	1145.5	795.5	200.9	1.7	1.9	36.3	2181.7
الربع الأول 2024	1179.5	821.1	206.1	1.7	1.9	34.7	2245.0
الربع الثاني	1207.1	840.9	215.9	1.9	2.0	34.9	2302.6

المصدر: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1771918, **on 19-04-2025, at 17 :40.**

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

نموًا مستمرًا وكبيرًا في إجمالي عقود التمويل:

- الربع الأول 2020: قدر بـ 1299.8 مليار ريال
- الربع الثاني 2024: قدر بـ 2302.6 مليار ريال؛
- نسبة النمو تقريبًا 77% خلال 4 سنوات فقط، وهذا يعكس توسع كبير في حجم التمويل الإسلامي.

من خلال عمودي المرابحة والتورق:

- تمثل المرابحة والتورق معًا أكثر من 85% من إجمالي التمويل في معظم الفترات.
- المرابحة وحدها بلغت 1207.1 مليار ريال في الربع الثاني 2024، مقارنة بـ 565.6 مليار في الربع الأول 2020 — أي نمو بنحو 113.4%.
- التورق ارتفع من 516.6 مليار إلى 840.9 مليار — أي نمو بـ 62.8%.

هذا يعكس اعتمادًا كبيرًا على التمويل المضمون والقصير إلى المتوسط الأجل.

من خلال عمود الإيجار التمويلي نلاحظ أنه في تراجع نسبي:

- بلغ ذروته في الربع الثالث 2023 (206.1 مليار)، لكنه لم يتجاوز هذه القمة لاحقًا.
- قد يشير إلى توجه نحو أنواع تمويل أقل ارتباطًا بالأصول الثابتة أو ربما تغير في هيكلة العقود.

ومن خلال عمود أنواع التمويل الأخرى:

- المشاركة والمضاربة نسبها ثابتة أو منخفضة، وهذا طبيعي لأن هذه العقود أعلى مخاطرة وتتطلب علاقات طويلة الأمد.
- "أخرى" ارتفعت بشكل ملحوظ، من 13.4 إلى 34.9 مليار ريال، مما قد يشير إلى: ابتكارات في منتجات التمويل الإسلامي، وتوسع في عقود لا تندرج تحت التصنيفات التقليدية.

نستخلص أن البيانات تشير إلى أن السوق المالية الإسلامية تشهد توسعًا مستمرًا وبوتيرة قوية، مما يعكس تنامي الاهتمام بالتمويل المتوافق مع الشريعة. ويُلاحظ أن المرابحة والتورق يهيمنان على طبيعة هذا التمويل، حيث يشكلان النسبة الأكبر من العقود المبرمة، في حين لا يزال التنوع في أدوات التمويل محدودًا نسبيًا، مع بقاء المشاركة والمضاربة في مستويات منخفضة. ومع ذلك، فإن النمو الملحوظ في فئة "أخرى" قد يُعزى إلى التحول الرقمي والابتكار في تقديم المنتجات المالية، وهو ما قد يشير إلى بداية مرحلة جديدة من التطور والتجديد في هذا القطاع.

المبحث الثاني: تجربة ماليزيا والبحرين في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية

تعد ماليزيا والبحرين من الدول الرائدة في دمج التكنولوجيا المالية مع المصارف الإسلامية، حيث اتبعت كل منهما استراتيجيات متقدمة لتعزيز الابتكار المالي بما يتوافق مع أحكام الشريعة، سنحاول التطرق إلى التجربتين في هذا المبحث.

المطلب الأول: تجربة ماليزيا كنموذج مقارن للاستفادة منه في الدول العربية

تعد ماليزيا اليوم من أبرز الدول الرائدة في صناعة التمويل الإسلامي عالميًا، خصوصًا في مجالات التنظيم وتوحيد المعايير وإصدار الصكوك، حيث استحوذت في عام 2015 على أكثر من نصف الإصدارات العالمية، وقد ذكرت وكالة "فيتش" في تقريرها لعام 2015 أن حجم التمويل الإسلامي في ماليزيا بلغ 390مليار رينجيت، وهو ما يعادل 27%من إجمالي القروض المصرفية، كما سجل التمويل الإسلامي نموًا بنسبة 16.2%في عام 2015، مقارنة بنسبة 5.2%فقط في النظام المصرفي التقليدي، وحقق معدل نمو سنوي بلغ 18.2%منذ عام 2011، في حين لم يتجاوز متوسط نمو البنوك التقليدية .7%.

منذ انطلاقته، يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية قوية تدعمها بيئة تشغيلية وتنظيمية مواتية، إضافة إلى السياسات الضريبية المشجعة، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، وقد شهدت الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا تضاعفًا كبيرًا، حيث ارتفعت من 228مليار رينجيت في ديسمبر 2009 إلى 355مليار رينجيت بنهاية 2015[1].

[1]- https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1923282, on 20-04-2025, at 1:03.

أولا: عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

يرجع النجاح الملحوظ الذي حققته ماليزيا في مجال الصيرفة الإسلامية إلى عدة عوامل متكاملة، أبرزها الدعم الحكومي الشامل لهذا القطاع، والذي أسهم في تعزيز نموه وانتشاره. بالإضافة إلى ذلك، وفّرت البلاد إطارًا شرعيًا متينًا بفضل تعدد الهيئات الاستشارية والرقابية، فضلًا عن المؤسسات البحثية المتخصصة التي تحظى برعاية الجهات الفاعلة في الصناعة، من خلال تمويل البحوث العلمية وتنظيم الدورات التدريبية وتقديم المنح الدراسية.

وتتجلى أبرز عوامل نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا فيما يلي[1]:

1. تنوع المنتجات المصرفية الإسلامية.
2. قدرة المؤسسات الإسلامية على التعامل مع المخاطر المالية بكفاءة.
3. الريادة في إصدار الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي مما سبق، يتضح أن التجربة الماليزية ليست ثمرة قرارات ارتجالية، بل نتيجة تخطيط حكومي مدروس انبثق عن إدراك عميق للأزمات المالية المتتالية التي أصابت النظام المالي التقليدي العالمي بسبب الربا وسوء الإدارة.

ثانيا: المصارف الإسلامية الماليزية

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام 1963، عندما ظهرت الحاجة إلى آلية تمويلية تساعد المسلمين في ادخار الأموال لتأدية فريضة الحج، فتم تأسيس "تابونغ حجي (Tabung Haji) "في نوفمبر 1962 وبدأت نشاطها رسميًا عام 1963.

أما الانطلاقة الحقيقية للمصرفية الإسلامية فكانت في 1 يوليو 1983، مع تأسيس "بنك إسلام"، أول بنك إسلامي مستقل في البلاد. وبفضل أدائه المشجع، تبنّت الحكومة الماليزية هدفًا استراتيجيًا يتمثل في جعل ماليزيا مركزًا عالميًا للصيرفة الإسلامية، فتحوّلت العديد من البنوك التجارية البالغ عددها 24 بنكًا إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، عبر 1663 فرعًا، ويعد بنك "معاملات ماليزيا" ثاني أكبر بنك إسلامي في البلاد، تبعته بنوك أخرى أسهمت في تنويع القطاع .

ثالثا: واقع تبني التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية الماليزية

تعد ماليزيا من الدول الرائدة عالميًا في قطاع التمويل الإسلامي، حيث بلغ حجم هذه الصناعة 22.2 تريليون دولار في عام 2021، وفقًا لوكالة "ستاندرد آند بورز". ولمواصلة هذا التميز، تسعى ماليزيا إلى مواكبة الثورة الرقمية عبر تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الإسلامي.

[1]– حيمر ليندة، نور الدين شارف، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية التجربة الماليزية أنموذجا**، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد03، العدد01، 2022، ص99.

1. **الابتكارات التكنولوجية في الصناعة المصرفية الإسلامية الماليزية**

حرصت الحكومة الماليزية على تبني مختلف الابتكارات التقنية التي تدعم أداء المصارف الإسلامية، ومن أبرز هذه المبادرات[1]:

أ. **منصة الحساب الاستثماري** :(**Investment Account Platform – IAP**) هي مبادرة مشتركة بين أربعة بنوك إسلامية ماليزية، تهدف إلى تمكين رواد الأعمال من الوصول إلى رأس المال عبر آلية متوافقة مع الشريعة. وتتميز المنصة بما يلي:

- ✓ تنويع المحفظة الاستثمارية.
- ✓ تسهيل اتخاذ القرارات من خلال توفير بيانات دقيقة.
- ✓ تحسين تجربة المعاملات المصرفية.
- ✓ مراقبة أداء المشاريع باستمرار.

وتتمثل آلية عمل المنصة في تقييم المشاريع من قبل وكالة التصنيف(RAM) ، ثم إدراجها ضمن المنصة بعد مراجعة من البنوك، ليقوم المستثمرون بتمويلها، بينما يتم تزويدهم بتقارير دورية عن تقدم المشاريع. وقد أسهمت هذه المبادرة في تقليص الجهد والوقت والتكاليف، مما جعلها أداة فعالة لاستقطاب المستثمرين.

ب. **مجموعة التمكين للتكنولوجيا المالية** :(**FTEG**) أُنشئت في يونيو 2016 من قبل البنك المركزي الماليزي(BNM) ، وتعمل كهيئة متعددة الوظائف لصياغة السياسات التنظيمية التي تسهّل إدماج التكنولوجيا في الخدمات المصرفية الإسلامية.

ج. **تطبيقات الذكاء الاصطناعي** :تبنّى بنك MBSB وحدات ذكية مثل SKIL-RSA لتحسين فهم المنتجات المالية من قبل الموظفين والعملاء، إضافة إلى توفير أدوات تخطيط مالي ذكية عبر منصات إلكترونية. ورغم كلفة التنفيذ العالية، إلا أن الأثر الإيجابي المتوقع يبشر بتحوّل رقمي متقدم.

د. **العملات المشفرة الإسلامية** :شهد عام 2019 تعاونًا بين ماليزيا وقطر لإطلاق أول منصة إلكترونية إسلامية لتداول العملات الرقمية المدعومة بالذهب، سُميت "آي-دينار"(I-Dinar) ، مع ضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية.

هـ. **أسواق رأس المال الإسلامية باستخدام تقنيات البلوكتشين** :أطلقت ماليزيا مبادرة لدراسة إمكانيات استخدام تقنية السجل الموزع (DLT) في تنظيم الشركات غير المدرجة في الأسواق التقليدية، عبر منصة الابتكار."aFINity.SC"

و. **الصكوك الذكية** :تعتمد هذه الصكوك على تقنية بلوكتشين"Ethereum" ، حيث تُبرمج شروط العقود الذكية مباشرة داخل أنظمة الدفع ونقل الملكية، ما يعزز الشفافية والكفاءة في إصدار الصكوك الإسلامية.

[1]- حيمر ليندة، نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص100-101.

المطلب الثاني: تجربة البحرين في التكنولوجيا المالية للمصارف الإسلامية

سنحاول في هذا المطلب عرض تجربة البحرين في كل من التكنولوجيا المالية وكذا المصارف الإسلامية كما يلي:

أولا: التكنولوجيا المالية

في جانب التكنولوجيا المالية قامت البحري بما يسمى وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، من خلال:[1]

1. البيئة الرقابية التجريبية

منذ انشاء البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، استلم المصرف ما يقارب 164 طلبا للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، وذلك على النحو الآتي: استلام 15 طلب للانضمام للبيئة الرقابية التجريبية خلال العام 2024.

الموافقة على 7 طلبات، بعد أن تم دراستها ومناقشتها في لجنة فحص طلبات البيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية.

تم رفض طلب واحد لعدم استيفائه للمتطلبات المنصوص عليها ضمن إطار البيئة الرقابية التجريبية.

منذ تدشين البيئة الرقابية التجريبية في عام 2017 وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، تم تخريج 30 شركة بعد أن أنهوا بنجاح مرحلة البيئة الرقابية التجريبية، وهما:

1. Tarabut Gateway W.LL
2. Rain Financial
3. Belfrics Middle East W.L.L.
4. Arabianchain
5. Basket FZE
6. Sprinklexchange
7. Braxtone, Tasweya
8. PIE
9. Pyypl
10. Spire. 11. Bambucorn
12. Spare.
13. AT Payments
14. Aion Digital 15. Denarri Cash.
16. Odoo Tec.
17. Safaghat.
18. Tabby.
19. COCOA
20. Spotti
21. Twazn Digital Investments
23. Lamaa for Information Technology.
24. Braxtone Corporate Services Provider 25. Drahim Fintech App LLC

[1]- التقرير السنوي للمصرف المركزي لدولة البحرين، سنة 2024، ص50.

26. Lenders Mark
27. Pay Deema W.L.L
28. Inablr Middle East W.L.L
29. Insurance Hub
30. Tamara

كما وحصلت 8 شركات على الترخيص النهائي من المصرف:[1]

أ. حصلت Tarabut Gateway على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP

ب. من مصرف البحرين المركزي.

ج. حصلت Rain Financial على ترخيص للعمل كمنصة أصول مشفرة من الفئة من مصرف البحرين

د. المركزي. حصلت PIE Floor Bahrain على ترخيص للعمل كشركة تمويل من مصرف البحرين المركزي.

هـ. حصلت Bambucorn على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.

و. حصلت Spare على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف

ز. البحرين المركزي.

ح. حصلت Spire على ترخيص الخدمات المصرفية المفتوحة للعمل كبرنامج AISP / PISP من مصرف

ط. البحرين المركزي.

ي. حصلت Safaghat على ترخيص تمويل جماعي من مصرف البحرين المركزي.

ك. حصلت Tamara على ترخيص للعمل كشركة تمويل من مصرف البحرين المركزي.

اعتبارا من 31 ديسمبر 2024، أصدر مصرف البحرين المركزي 48 ترخيصاً لمزاولة أنشطة التكنولوجيا المالية في مملكة البحرين.

2. نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS)

تم إطلاق نظام التحويلات المالية الإلكتروني والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفت في عام 2015، حيث يربط النظام جميع مصارف التجزئة في مملكة البحرين. ويقدم النظام ثلاثة خدمات متميزة لجميع عملاء البنوك وهي (فوري، وفوري، وفواتير).

تتيح خدمة فوري لعملاء مصارف التجزئة تحويل أي مبلغ حتى 1000 دينار بحريني يوميا كحد أقصى في غضون 30 ثانية على مدار الساعة. أما خدمة فوري فتتيح للعملاء تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية. أما خدمة فواتير فهي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير وتقوم

[1]- التقرير السنوي للمصرف المركزي لدولة البحرين، سنة 2024، ص51.

بعرضها لعملاء مصارف التجزئة في مكان واحد، حيث توفر هذه الخدمة للعملاء إمكانية الاستفسار ودفع فواتيرهم المستحقة خلال 30 ثانية، كما تقدم خدمة فواتير إمكانية الاستقطاع المباشر والتي تمكن الجهات المصدرة للفواتير من استقطاع المبالغ المستحقة من العملاء حسب تواريخ الاستحقاق بشكل آلي بناءً على تفويض العميل المسبق.

بلغ عدد عمليات تحويل Fawri في عام 2024 ما مجموعه 420,334,850 عملية بقيمة إجمالية بلغت 8.567 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri 1,151,602 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 23.472 مليون دينار بحريني.

بلغ عدد عمليات Fawri في عام 2024 ما مجموعه 13,184,829 عملية بقيمة إجمالية بلغت 23.582 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawri 36,123 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 64.609 مليون دينار بحريني.

بلغ عدد عمليات Fawateer في عام 2024 ما مجموعه 12,628,131 عملية بمبلغ إجمالي قدره 1.157 مليار دينار بحريني. كما بلغ المتوسط اليومي لعمليات Fawateer 34,598 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 3.171 مليون دينار بحريني.

3. خدمة نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS)

تم إطلاق نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) والذي يتم تشغيله من قبل شركة بنفت في عام 2021. يوفر النظام خدمة الشيكات الإلكترونية لعملاء مصارف التجزئة من الأفراد والشركات عبر التطبيقات الخاصة بالخدمة على الهاتف المحمول للعملاء، حيث يمكن للأفراد التسجيل إلكترونياً في خدمة الشيك الإلكتروني من خلال تطبيق بنفت بي (BenefitPay). أما بالنسبة للشركات، فيمكنهم التسجيل عن طريق مصارف التجزئة وذلك للحصول على تطبيق (e-Cheque) المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الإلكترونية.

وتعتبر خدمة الشيكات الإلكترونية وسيلة دفع مكملة للشيكات التقليدية في مملكة البحرين، حيث تتمتع الشيكات الإلكترونية بمزايا خاصة بالإضافة إلى احتفاظها بجميع الوظائف الأساسية والصلاحيات القانونية التي تحملها الشيكات التقليدية.

وتتضمن خدمات الشيكات الإلكترونية خدمة طلب دفتر شيكات إلكترونية خدمة إصدار الشيك مثل التحرير والتوقيع والإيداع التي تتم إلكترونيا، دون الحاجة إلى زيارة البنك للقيام بهذه الخدمات.[1]

كما يوضح الجدول أدناه مجموع الخدمات التي تمت من خلال النظام بشكل تفصيلي:

[1]- التقرير السنوي للمصرف المركزي لدولة البحرين، سنة 2024، ص52.

جدول رقم 04: مجموع الخدمات التي تمت من خلال النظام بشكل تفصيلي

الخدمات	2023	2024	المجموع منذ تاريخ إطلاق الخدمة
عدد العملاء المفعلين والمسجلين في النظام (الأفراد)	138.782	118.442	1.046.691
عدد العملاء المسجلين في النظام (الشركات)	33	26	293
عدد طلبات دفاتر الشيكات الإلكترونية	630	344	4.691
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الأفراد عبر تطبيق بنفت بي	2.673	1.927	9.748
عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إصدارها من قبل الشركات وأصحاب الشركات المشتركة وأصحاب حسابات التوكيل العام عن طريق تطبيق الشيكات الإلكترونية	1.325	1.783	4.529
مجموع عدد الشيكات الإلكترونية التي تم إيداعها ودفعها.	3.300	3.168	11.680

المصدر: التقرير السنوي للمصرف المركزي لدولة البحرين، سنة 2024، ص54-55.

التعليق:

أ. **نمو تراكمي قوي للأفراد:**

يشير الرقم الإجمالي (أكثر من مليون مستخدم) إلى انتشار واسع للنظام بين الأفراد، ما يعكس ثقة الجمهور واستجابة إيجابية للتحول الرقمي.

رغم انخفاض العدد السنوي في 2024 مقارنة بـ2023، إلا أن الانخفاض ليس حادًا، وقد يعكس قرب التشبع في السوق أو تغيرات في منهجية التسجيل.

ب. **تبني محدود من قبل الشركات:**

العدد التراكمي للشركات المسجلة (293 فقط) منخفض للغاية مقارنة بالأفراد، مما يشير إلى أن هناك مجالاً كبيراً لتوسيع قاعدة المستخدمين من قطاع الأعمال، قد يعود هذا التفاوت إلى:

- ✓ ضعف التوعية أو الحوافز للشركات.
- ✓ عدم جاهزية بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام هذه الأنظمة.

ج. **تبني الأفراد للشيكات الإلكترونية:**

- ✓ العدد الأعلى من الشيكات الإلكترونية صادر عن الأفراد (نحو 83% من إجمالي الشيكات في 2024)، مما يدل على أن الحلول الرقمية أصبحت مفضلة في المعاملات الشخصية.
- ✓ الانخفاض البسيط في 2024 مقارنة بـ2023 قد يكون مرتبطًا بزيادة استخدام طرق دفع رقمية أخرى (مثل المحافظ الرقمية أو التحويلات الفورية).
- ✓ **ارتفاع ملحوظ في استخدام الشيكات والحسابات الحكومية:** ازداد عدد الشيكات الإلكترونية الصادرة من الشركات والجهات الحكومية بنسبة ملحوظة في 2024 (من 1,325 إلى 1,783)، ما يدل على بدء تبني أوسع لهذه الخدمة في القطاع المؤسسي، هذا يشير إلى نضج تدريجي في البنية التحتية الرقمية المالية لتلك الجهات.
- ✓ **إجمالي الشيكات لا يزال محدودًا نسبيًا:** إجمالي 11,680 شيكاً فقط يشير إلى أن الشيكات الإلكترونية لم تصل بعد إلى استخدامها الكامل المحتمل، وقد يكون ذلك بسبب استمرار اعتماد بعض المستخدمين على الشيكات الورقية أو بطء التحول الرقمي في بعض القطاعات.

ثانيا: الصيرفة الإسلامية في البحرين

جدول رقم 05: إيرادات المصرف الإسلامي البحريني خلال خمس سنوات الأخيرة (الوحدة مليون دينار بحريني)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
صافي دخل الربح	230.0	245.0	243.0	243.0	236.4
إيرادات أخرى	4.1	4.2	1.8	1.3	8.7
مجموع الدخل	234.1	249.2	2448.8	244.5	245.1
مجموع المصروفات	217.0	221.3	231.3	237.1	237.4
الربح التشغيلي	17.1	27.9	13.5	7.4	7.7
صافي الربح (الخسارة)	15.0	24.0	11.8	6.1	0.5

المصدر: التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي، https://www.bisb.com/ar/our-financial, تم الاطلاع يوم 20-04-2025، على الساعة00:03.

التعليق:

صافي دخل الربح (الإيراد الرئيسي): شهد نموًا من 230.0 في 2020 إلى الذروة 245.0 في 2021 (+6.5%)، ما يدل على تعافي بعد عام الجائحة، ثم استقر تقريبًا في 2022 و2023 عند 243.0 - 243.2، مما يشير إلى ثبات السوق أو توقف النمو، وفي 2024، انخفض إلى 236.4مليون (-2.8%)، وهو أول تراجع ملحوظ منذ 2020، ويمكن أن نفسر ذلك الانخفاض نتيجة لانخفاض الطلب، أو ضغوط تنافسية، أو انخفاض الفوائد التمويلية.

أما في الإيرادات الأخرى: كانت مستقرة نسبيًا في 2020 و2021 (حوالي 4.1 - 4.2 مليون)، ثم شهدت تراجعًا كبيرًا في 2022 و2023 (1.8 ثم 1.3 مليون)، ما يشير إلى: انخفاض العوائد من مصادر غير تقليدية (مثل الاستثمارات أو رسوم أخرى)، لكن المفاجأة في 2024 :قفزت الإيرادات الأخرى إلى 8.7 مليون (+569%)مقارنة بعام 2023.

جدول رقم 06: الوضع المالي (مليون دينار بحريني)

البيان	2020	2021	2022	2023	2024
مجموع الموجودات	1,358.1	1,381.8	1,391.1	1,345.0	1,054.9
مجموع موجودات التمويل	934.9	910.1	918.5	836.6	1,000.7
الاستثمارات في أوراق مالية	250.0	259.0	260.0	277.1	277.1
الموجودات المقررة للدخل	1,183.6	1,183.2	1,174.8	1,074.6	1,249.0
مجموع المطلوبات	1,188.0	1,194.3	1,174.9	1,089.2	1,251.2
حقوق الملكية	170.8	187.5	216.9	148.4	147.4

المصدر: التقرير السنوي لمصرف البحرين الإسلامي، سنة 2024.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: هناك انخفاض كبير في إجمالي الموجودات في 2024 إلى 1,054.9 مليون من 1,345.0 في 2023 – قد يشير هذا إلى سحب استثمارات، أو تقليص في أنشطة التمويل.

كما نلاحظ زيادة في موجودات التمويل في 2024 :هذا قد يكون نتيجة إعادة توجيه الموارد نحو أنشطة أكثر ربحية رغم تراجع الربح.

المبحث الثالث: دراسة المقارنة بين الدول في التكنولوجيا المالية والمصارف الإسلامية

يشهد القطاع المالي تطورًا متسارعًا بفعل التكنولوجيا المالية، مما أثر بشكل مباشر على عمل المصارف الإسلامية وساهم في تقديم خدمات مبتكرة ومتوافقة مع الاحكام الشريعة، وقد تفاوتت تجارب الدول العربية في هذا المجال، بين من أحرز تقدمًا ملحوظًا في البنية الرقمية والتنظيمية، ومن لا يزال في مراحل أولية. يهدف هذا المبحث إلى مقارنة هذه التجارب، وتحليل مدى تكيف المصارف الإسلامية مع التحول الرقمي من خلال أدوات مثل بطاقات الدفع، المحافظ الرقمية، والشيكات الإلكترونية، بهدف استخلاص أفضل الممارسات والنماذج الرائدة.

المطلب الأول: عرض محتوى التجارب (قطر، السعودية، ماليزيا، البحرين)

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض التجارب الأربعة التي تم التفصيل فيها سابقا، ولكن بصيغة مختصرة وهادفة كما يلي:

أولا: تجربة قطر

تعد تجربة قطر في مجال التكنولوجيا المالية من التجارب العربية المتقدمة، حيث جاءت استراتيجية "قطر للتكنولوجيا المالية 2023" لتواكب التوجهات العالمية في التحول الرقمي، مع هدف واضح يتمثل في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق الابتكار ضمن القطاع المالي بما يخدم رؤية قطر الوطنية 2030.

وقد شملت التجربة اعتماد أدوات تكنولوجية متنوعة، مثل بطاقة "همیان" مسبقة الدفع، وتفعيل المحافظ الرقمية وخدمات التحويلات الفورية، إضافة إلى التوجه نحو تطوير التأمين الرقمي والصكوك الذكية، في حين لم تحظَ الشيكات الإلكترونية بتفصيل دقيق، رغم التركيز على التحول نحو المعاملات غير النقدية.

وتميّزت التجربة القطرية ببنية تحتية رقمية متطورة، وشراكات دولية فاعلة، إلى جانب ريادة المصارف الإسلامية، وعلى رأسها مصرف قطر الإسلامي، في تبني نهج شامل للصيرفة الرقمية. كما كان للدور التنظيمي لمصرف قطر المركزي أثر كبير في دفع عجلة الابتكار من خلال إصدار لوائح مرنة ومحفزة، مدعومة بمبادرات حكومية تشجّع على الابتكار التقني.

وبهذا يمكن القول إن تجربة قطر تمثل نموذجًا إقليميًا ناجحًا في تبني التكنولوجيا المالية داخل الإطار المصرفي الإسلامي، بفضل تضافر الجهود التنظيمية والمالية والتقنية.

ثانيا: تجربة المملكة العربية السعودية

تمثل تجربة المملكة العربية السعودية في التكنولوجيا المالية نموذجًا بارزًا في التوجه نحو التحول الرقمي المتكامل، حيث تسعى المملكة إلى تطوير قطاع مالي مبتكر يجمع بين الرقمنة والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وقد تبنّت المملكة مجموعة من الأدوات الرقمية المهمة، من بينها بطاقات الدفع الإلكتروني عبر تقنيات مثل STC Pay وApple Pay، إلى جانب تفعيل المحافظ الرقمية لتحسين تجربة العملاء. كما شهد قطاع التأمين تطورًا ملحوظًا من خلال تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، بينما دعمت الجهات التنظيمية إصدار صكوك ذكية متوافقة مع الشريعة. وفيما يتعلق بالشيكات الإلكترونية، بدأت المملكة خطوات فعلية نحو رقمنتها بإشراف البنك المركزي.

وتبرز ميزة التجربة السعودية في الدعم الحكومي القوي، من خلال مبادرات مثل "فنتك السعودية" والصندوق التنظيمي، التي ساهمت في تسريع التحول الرقمي في المصارف الإسلامية.

كما كان تركيزها على تمويل المشاريع الصغيرة والعقارية باستخدام صيغ تمويل إسلامية مرنة مثل المرابحة والتورق من أبرز عوامل التميز.

وبناءً على هذه الجوانب، تعد المملكة من بين الدول العربية الرائدة في تبني التكنولوجيا المالية ضمن القطاع المصرفي الإسلامي، بفضل توافر بيئة تنظيمية مشجعة واستثمار حكومي واسع في الابتكار الرقمي.

ثالثا: تجربة ماليزيا

تعد التجربة الماليزية في مجال التكنولوجيا المالية ضمن المصارف الإسلامية من التجارب الرائدة عالميًا، حيث سعت ماليزيا إلى دمج التحول الرقمي بشكل استراتيجي ضمن القطاع المالي الإسلامي، مع التركيز على الابتكار والامتثال لأحكام الشريعة. وقد شملت هذه التجربة استخدامًا واسعًا لبطاقات الدفع الإلكتروني وتفعيل المحافظ الرقمية، إلى جانب تطوير منصات تأمين متوافقة مع الشريعة، وتبني الصكوك الذكية المعتمدة على تقنية البلوكتشين.

ورغم عدم توفر تفاصيل دقيقة حول الشيكات الإلكترونية، فإن البنية التحتية المتقدمة للنظام المالي الماليزي تعوّض هذا الجانب. وتميزت التجربة بإطلاق مبادرات مبتكرة مثل منصة الحساب الاستثماري (IAP) لتوفير رأس مال متوافق مع الشريعة، ومجموعة التمكين للتكنولوجيا المالية (FTEG) لدعم السياسات التنظيمية، إضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة الإسلامية.

كما تبنّت ماليزيا تقنيات متطورة كاستخدام البلوكتشين في الصكوك الذكية والذكاء الاصطناعي في تحسين تجربة العملاء، إلى جانب العملات المشفرة المدعومة بالذهب، ما يعكس بيئة مالية رقمية متكاملة.

وقد أثمر هذا التكامل بين التكنولوجيا والتمويل الإسلامي عن نجاح ملحوظ في التحول الرقمي، مما يجعل التجربة الماليزية نموذجًا يحتذى به في العالم الإسلامي في مجال التكنولوجيا المالية.

رابعا: تجربة البحرين

تعد البحرين واحدة من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية، حيث تسعى لتعزيز الابتكار الرقمي وتوسيع البيئة الرقابية لدعم التحول الرقمي. ومنذ 2017، بدأت البحرين بتطبيق بيئة رقابية تجريبية، مما ساعد في جذب العديد من الشركات المحلية والدولية، حيث تم قبول 164 طلبًا للانضمام، ونجحت 30 شركة في اجتياز البيئة التجريبية.

تميزت البحرين بتطوير أدوات مالية رقمية متعددة، مثل بطاقات الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية، تكنولوجيا التأمين المتوافقة مع الشريعة، بالإضافة إلى الصكوك الذكية التي ساهمت في تعزيز الشفافية والكفاءة في التمويل الرقمي. كما كانت البحرين سباقة في تقديم خدمات الشيكات الإلكترونية من خلال نظام BECS الذي تم إطلاقه في 2021، ما ساعد على تعزيز أمان المعاملات المالية.

وقد شهد قطاع الصيرفة الإسلامية أيضًا تطورًا في تقديم منتجات تمويل إسلامية متنوعة، بما في ذلك الحسابات التوفيرية والصكوك المتوافقة مع الشريعة.

لكن البحرين شهدت في 2024 تراجعًا طفيفًا في إيرادات المصارف الإسلامية نتيجة للضغوط السوقية، مما دفعها إلى تقليص الأنشطة التمويلية لتحسين الأداء المالي. وبالرغم من ذلك، كانت هناك تطورات ملحوظة في الأنظمة الرقمية، مثل التحويلات المالية الفورية وخدمات "فوري" و"فواتير" التي شهدت زيادة في استخدامها بشكل كبير.

يمكن القول أن تتميز تجربة البحرين بمرونة في تطبيق الابتكارات المالية الرقمية مع بيئة رقابية تدعم التحول السلس نحو الاقتصاد الرقمي.

المطلب الثاني: مقارنة التجارب (قطر، السعودية، ماليزيا، البحرين)

بعد عرض التجارب الأربع في المطلب السابق، سنقوم في هذا المطلب بالمقارنة بين التجارب، من حيث الهدف، الأنظمة والمنتجات، المبادرات الحكومية، التكنولوجيا المتقدمة، الابتكار في المنتجات، النجاح في تبني التحول الرقمي.

الجدول رقم 07: مقارنة بين تجارب الدول قطر، السعودية، ماليزيا، البحرين

المعيار	قطر	السعودية	البحرين	ماليزيا
الهدف	دعم التنوع الاقتصادي وتعزيز الابتكار في القطاع المالي، مع التركيز على رؤية 2030.	تطوير قطاع التكنولوجيا المالية مع الجمع بين الابتكار الرقمي والتمويل الإسلامي.	دعم الابتكار الرقمي وتوسيع البيئة الرقابية للتكنولوجيا المالية.	تمكين المصارف الإسلامية من مسايرة التحول الرقمي وتعزيز الابتكار الرقمي.
الأنظمة والمنتجات	بطاقات الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية، تكنولوجيا التأمين، الصكوك الذكية.	بطاقات الدفع الإلكتروني (STC Pay، Apple Pay)، المحافظ الرقمية (STC Pay)، تكنولوجيا التأمين.	بطاقات الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية، تكنولوجيا التأمين، الصكوك الذكية، الشيكات الإلكترونية.	بطاقات الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية، تكنولوجيا التأمين، الصكوك الذكية (البلوكتشين)، العملات المشفرة المدعومة بالذهب.

المعيار	قطر	السعودية	البحرين	ماليزيا
المبادرات الحكومية	دعم حكومي قوي عبر لوائح مصرف قطر المركزي، وتشجيع الابتكار.	دعم حكومي من خلال مبادرات مثل "فنتك السعودية" و"الصندوق التنظيمي."	بيئة رقابية تجريبية ومبادرات حكومية تدعم الابتكار الرقمي.	تنظيم حكومي جيد من خلال مجموعة التمكين للتكنولوجيا المالية (FTEG)والسياسات التنظيمية.
التكنولوجيا المتقدمة	بنية تحتية رائدة، الصيرفة الرقمية، شراكات مبتكرة.	استخدام الذكاء الاصطناعي في التأمين والشيكات الإلكترونية.	بيئة رقابية تجريبية لدعم الابتكار، تزايد في عمليات الدفع الإلكتروني والتحويلات المالية.	استخدام الذكاء الاصطناعي، البلوكتشين للصكوك الذكية، والعملات المشفرة المدعومة بالذهب.
الابتكار في المنتجات	تكنولوجيا التأمين الرقمي، الصكوك الذكية، المصارف الإسلامية تتبنى الصيرفة الرقمية.	تطور تقنيات التأمين باستخدام الذكاء الاصطناعي، دمج الصكوك الذكية.	الصكوك الذكية، الشيكات الإلكترونية بدأت في الانتشار، التحويلات الفورية.	البلوكتشين في الصكوك الذكية، العملات المشفرة المدعومة بالذهب، الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء.
النجاح في التحول الرقمي	قطر رائدة في التبني الرقمي بالتزامن مع استراتيجيات الحكومة والمصرف المركزي.	نجاح كبير في التبني الرقمي بسبب بيئة التنظيمية الجيدة والتقنيات المتقدمة.	البحرين حققت نجاحًا ملحوظًا في الدفع الرقمي والتحويلات الفورية، لكنها تواجه بعض التحديات في الإيرادات.	ماليزيا ناجحة جدًا في دمج التكنولوجيا المالية، ونجحت في تطبيق البلوكتشين والعملات المشفرة.

المصدر: إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات المطالب السابقة

التعليق: يتضح من الجدول أن الدول الأربع (قطر، السعودية، البحرين، وماليزيا) تسعى جاهدة لتحقيق تحول رقمي في القطاع المالي، لكن تختلف تجاربها في التقدم والابتكار التكنولوجي.

أولا: قطر

1. **الاستراتيجية المالية في قطر** تظهر التركيز الكبير على تحسين القدرة التنافسية للقطاع المالي على الصعيد الإقليمي. مع وجود بنية تحتية قوية ومدعومة بمبادرات حكومية لتوسيع النظام المصرفي الرقمي، فإن قطر تمثل نموذجًا حيويًا للتحول الرقمي في القطاع المالي.

2. **الصيرفة الرقمية** في قطر تشهد نموًا ملحوظًا، خاصة في المصارف الإسلامية، مما يساهم في تعزيز دورها كمركز مالي إقليمي. ورغم ذلك، **الابتكار التكنولوجي** في قطر قد يكون أقل مقارنة مع ماليزيا، خاصة في مجالات مثل العملات المشفرة المدعومة بالذهب.

ثانيا: السعودية

1. **التوجه الاستراتيجي** في السعودية واضح في دمج الابتكار الرقمي مع التمويل الإسلامي لدعم الاقتصاد الوطني. هذه الاستراتيجية تدعم التنوع الاقتصادي وفتح مجالات جديدة في سوق التمويل. كما أن الدعم الحكومي القوي، مثل مبادرات "فنتك السعودية" و"الصندوق التنظيمي"، يسهم في خلق بيئة تنظيمية ملائمة لتطوير الحلول الرقمية.

2. **التمويل الرقمي الإسلامي** في السعودية يظهر تطورًا كبيرًا بفضل التركيز على توظيف التكنولوجيا في تطوير الصكوك الذكية، والتأمين الرقمي، واستخدام الأنظمة الذكية في تحسين الخدمات المالية، مما يعزز الابتكار ويعزز الاستقرار المالي.

3. **التكنولوجيا**، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في التأمين ودمج تقنيات الدفع الرقمي، يجعل السعودية في موقع ريادي، رغم وجود تحديات متعلقة بالانتقال الكامل إلى الرقمنة في بعض القطاعات.

ثالثا: البحرين

1. البحرين تركز على بيئة تنظيمية مبتكرة لدعم الابتكار الرقمي، مع إطلاق البيئة الرقابية التجريبية في 2017. هذا يشير إلى رغبة البحرين في تقديم حلول تجريبية تساهم في تسريع التحول الرقمي.

2. نمو الشركات في البحرين يمثل دليلًا على نجاح البيئات الرقابية، خاصة مع تزايد استخدام الشيكات الإلكترونية والمعاملات الرقمية. لكن، على الرغم من الابتكار، فإن البحرين تشهد تراجعًا طفيفًا في الإيرادات في بعض قطاعات المصارف الإسلامية، ما يطرح تساؤلات حول استدامة هذه الابتكارات في ظل التحديات الاقتصادية.

رابعا: ماليزيا

1. ماليزيا، من جهة أخرى، تظهر نجاحًا كبيرًا في الابتكار التكنولوجي، خاصة من خلال استخدام البلوكتشين في الصكوك الذكية والعملات المشفرة المدعومة بالذهب. هذه المبادرات تضع ماليزيا في موقع متقدم على مستوى المنطقة من حيث تبني التكنولوجيا المالية الحديثة.

2. النظام المالي الماليزي يُعتبر مثالًا جيدًا على دمج التكنولوجيا مع التمويل الإسلامي، ما يسهم في فتح مجالات جديدة للاستثمار والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، قد يكون التركيز على الابتكار التكنولوجي أكبر من التركيز على الإدارة المالية المستدامة، مما قد يؤدي إلى تحديات في التوازن بين الابتكار والاستقرار المالي.

النتائج

1. **السعودية** تظل التجربة الأكثر تكاملًا بين الابتكار والتوسع في التمويل الإسلامي الرقمي. توافر الدعم الحكومي والبيئة التنظيمية الجيدة يمنحها أفضلية على مستوى الاستدامة والنمو.

2. **قطر** لديها البنية التحتية الرقمية القوية والمبادرات الحكومية التي تدعم الابتكار، لكنها قد تفتقر إلى التوسع في بعض تقنيات مثل العملات المشفرة.

3. **البحرين** تتبنى بيئة تجريبية مبتكرة، إلا أن هناك تحديات في الاستدامة المالية والنمو المتسارع للابتكارات الرقمية.

4. **ماليزيا** تعتبر الأبرز من حيث الابتكار التكنولوجي، لا سيما في استخدام البلوكتشين والعملات المشفرة، مما يعزز نمو القطاع المالي بشكل يتماشى مع الابتكارات العالمية.

الاستنتاج:

على الرغم من النجاح الواضح في جميع هذه التجارب، **السعودية** تبرز كأحد أبرز النماذج الناجحة في تبني التكنولوجيا المالية بفضل تكامل البيئة التنظيمية، الدعم الحكومي، والابتكار التكنولوجي، ما يجعلها أكثر قدرة على استدامة التحول الرقمي في القطاع المالي

خلاصة الفصل:

من خلال استعراض التجارب الأربع المتميزة في مجال تبني التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في القطاع المصرفي، يتضح أن كل دولة قد تبنت نهجًا فريدًا في التعامل مع التحديات والفرص المرتبطة بهذا التحول، حيث برزت السعودية بمبادراتها الحكومية ودعمها التنظيمي القوي في تطوير التكنولوجيا المالية بشكل شامل، ما جعلها نموذجًا رياديًا في المنطقة، أما قطر فقد قدمت بيئة مالية متطورة تدعم الابتكار الرقمي، مدعومة بمنظومة بنية تحتية تكنولوجية متقدمة، البحرين تميزت بتجربة فريدة عبر بيئة تنظيمية تجريبية، مما ساهم في سرعة التحول الرقمي، رغم بعض التحديات الاقتصادية التي تواجه القطاع، وأخيرًا، تميزت ماليزيا بتقدمها الملحوظ في تطبيق التكنولوجيا المتقدمة مثل البلوكتشين والعملات المشفرة، ما يعكس ريادتها في الابتكار المالي الرقمي.

إذا يمكن القول أن تبني التكنولوجيا المالية بشكل فعال، كما يتضح من التجارب المختلفة، يتطلب استراتيجيات حكومية واضحة، دعم تنظيمي قوي، بالإضافة إلى التفاعل الفعال بين القطاع الخاص والحكومة، وكلما تم التركيز على هذا التكامل، سيكون للابتكار الرقمي في القطاع المالي دور كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

خاتمـــــة

يتضح من خلال دراسة واقع المصارف الإسلامية في ظل التكنولوجيا المالية أن هذه المؤسسات استطاعت إلى حد كبير مواكبة التحولات الرقمية التي يشهدها القطاع المالي العالمي، فقد ساهم تبنيها للتكنولوجيا المالية في تعزيز قدرتها التنافسية، وتطوير خدماتها بما يتماشى مع تطلعات العملاء ومتطلبات العصر، مما أدى إلى توسيع قاعدة المتعاملين معها، وتعزيز مبدأ الشمول المالي من منظور إسلامي.

وقد بينت التجارب المدروسة في كل من قطر، المملكة العربية السعودية، البحرين، وماليزيا، أن هذه الدول خطت خطوات متقدمة في دمج التكنولوجيا المالية ضمن أنظمتها المصرفية الإسلامية، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، واعتماد الأطر التنظيمية والشرعية الملائمة، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار في المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، وقد ساعد هذا التوجه على تحسين جودة الخدمات المصرفية، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، مع الحفاظ على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

لقد أظهرت التجربة أن التكنولوجيا المالية لا تمثل تهديدًا لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، بل تشكل فرصة استراتيجية لتحديثه وتوسيع آفاقه، سواء من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية أو توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، كما أثبتت أهمية بناء شراكات فعّالة بين المصارف الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية(FinTech) ، تحت إشراف الهيئات الشرعية، لضمان تحقيق التوازن بين الابتكار والامتثال الشرعي.

إذا فإن المصارف الإسلامية مطالبة بمزيد من الاستثمار في التقنيات الحديثة، وتطوير مهاراتها الرقمية، والعمل على تبني نماذج أعمال مرنة تستجيب للتغيرات السريعة في السوق، بما يسهم في ترسيخ مكانتها في النظام المالي العالمي ويضمن استدامة دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: نتائج الدراسة

1. يمكن للمصارف الإسلامية أن تستغل تقنيات التكنولوجيا المالية لكي تطور من عملها وتحافظ على عملائها؛
2. تزايد أهمية التكنولوجيا المالية أصبح يفرض على المصارف الإسلامية خلق نوع من التوازن بين الابتكارات التكنولوجية المالية والرقمنة، ومبادئ الشريعة؛
3. التكنولوجيا المالية الإسلامية هي أي تكنولوجيا مالية تلبي احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية وفقا للمبادئ التي تضعها الشريعة الإسلامية؛
4. يمكن للتكنولوجيا المالية أن تفتح آفاقا جديدة وابتكارات كبيرة في منتجات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية؛
5. المصارف الإسلامية بحاجة إلى الاستثمار بشكل أكبر في التقنيات الحديثة وتطوير مهاراتها الرقمية؛

6. أظهرت التجربة أن التكنولوجيا المالية لا تمثل تهديداً لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، بل هي فرصة استراتيجية لتحديثه وتوسيع آفاقه؛

7. استخدام التكنولوجيا ساعد في تعزيز الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية وفتح آفاقاً جديدة للوصول إلى شرائح أوسع من العملاء؛

8. دول مثل قطر، المملكة العربية السعودية، البحرين، وماليزيا قد حققت تقدماً ملحوظاً في دمج التكنولوجيا المالية ضمن الأنظمة المصرفية الإسلامية.

ثانيا: إقتراحات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة المتعلقة بواقع عمل المصارف الإسلامية في ظل تطور التكنولوجيا المالية، وبالاستفادة من التجارب العملية التي تم تحليلها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية لدعم التحول الرقمي وتعزيز كفاءة المصارف الإسلامية:

1. زيادة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية الإسلامية، مع التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية والأنظمة الذكية، بهدف تحسين كفاءة العمليات المصرفية؛

2. تشجيع الابتكار في منتجات التمويل الإسلامي، من خلال استغلال إمكانيات التكنولوجيا المالية لابتكار أدوات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء وتواكب تطوراتهم المتسارعة؛

3. إدارة المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية بشكل واعٍ ومدروس، وخاصة في السياق الإسلامي، من خلال تطوير آليات رقابية وشرعية تضمن الالتزام بالأحكام الشرعية وتجنب المحظورات مثل الربا والغرر والميسر.

4. دعم المصارف الإسلامية في توسيع استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية، من خلال تخصيص موارد مالية لمشاريع التحول الرقمي، وتدريب الكوادر البشرية بشكل مستمر لتطوير مهاراتهم في هذا المجال.

5. تعزيز ثقافة الابتكار داخل المصارف الإسلامية، من خلال تشجيع الموظفين على طرح أفكار جديدة لتطوير الخدمات المالية، بما يتوافق مع الضوابط الشرعية الخاصة بالمصرفية الإسلامية.

6. تطوير أدوات تمويل إسلامي حديثة، وابتكار صيغ تمويلية تتناسب مع بيئة التكنولوجيا المالية، مما يدعم قدرة المصارف الإسلامية على التوسع محليًا ودوليًا.

7. الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، مثل دول الخليج (قطر، السعودية، البحرين)، وماليزيا، وإندونيسيا، وبريطانيا، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل سوق عند تبني الممارسات الناجحة.

ثالثا: أفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة أفاق لدراسات أخرى مستقبلية في هذا الموضوع ومنها:

1. أثر التكنولوجيا المالية على ربحية المصارف؛
2. مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين خدمات المصارف الإسلامية؛
3. تبني المصارف الإسلامية للتقنيات الحديثة لتطوير أدائها المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المصادر

أ. القران الكريم

سورة البقرة، الآية 275.

سورة النساء، الآية 29.

ثانيا المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

2. شهاب أحمد سعيدي العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

3. عبد الكريم أحمد قندوز، **المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي للنشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.

4. عبد الكريم قندوز، أحمد الشاذلي، وآخرون، **دور التمويل الإسلامية في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي للنشر، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، دون طبعة، 2022.

5. عويسي أمين، **أساسيات التكنولوجيا المالية الحديثة (مواضيع مختلفة)**، البدر الساطع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2023.

ب. المقالات والمجلات العلمية

1. أسماء بن حميدة، حسيبة سميرة، **المصارف الإسلامية كمحرك رئيسي لنشاط الصناعة المالية الإسلامية**، مصرف الراجحي السعودي نموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد07، العدد01، مارس 2023.

2. إسماعيل حميد مجاهد، **دور الذكاء الاصطناعي في كفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلدالثاني، العدد الرابع، 2024.

3. بالعبيدي عايدة عبير، مشراوي حدة، **تبني تقنيات التكنولوجيا في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي، دراسة تجارب بعض الدول العربية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد17، العدد01، 2023.

4. بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، **التكنولوجيا المالية الإسلامية، الفرص والتحديات**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد04.

5. بوخاري فاطنة حنان، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية**، عرض لتجارب دول رائدة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد08، العدد02، أوت 2022، ص109-110.

6. بوعتبة فوزية، **تجريم المضاربة غير المشروعة ضمانة لتحقيق الأمن الاقتصادي**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد03، العدد الخاص ماي 2023.

7. حسين علي سعد السراي، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الخدمات الرقمية في المصارف الإسلامية**، دراسة نظرية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد15، العدد48.

8. حمزة فيشوش، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 05، العدد01، 2020.

9. حيمر ليندة، نور الدين شارف، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية التجربة الماليزية أنموذجا**، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد03، العدد01، 2022.

10. ريهام محمود دياب، **دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية**، المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مجلد3، العدد09.

11. زقاري آمال، **التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، دون مجلد، العدد الرابع، 2018.

12. السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، وآخرون، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ميزة تنافسية لخدمات المصارف الإسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد09، العدد01، 2019.

13. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، دون مجلد، العدد07، 2010.

14. عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2019.

15. عبدلي حبيبة، عبدلي وفاء، وآخرون، **الصيرفة الإسلامية في الجزائر " واقع وتحديات"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 07، العدد02، 2020.

16. عمروش بهية، شنايت مراد، **التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الإسلامية**، مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، دون مجلد، العدد07، 2023.

17. عيسى بن عثمان بن محمد رزايقية، **عقد الاستصناع وخلاف الفقهاء فيه**، قسم الفقه، كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشرف، العدد الخامس والعشرين، الإصدار الثاني، الجزء الأول، 2022.

18. قدوري طارق، زغدي باديس، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد01، 2022.

19. محمد زياد سليمان النجداوي، غسان سالم الطالب، **التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية واقع وتحديات**، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دون مجلد، العدد43، مارس2023.

20. محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي**، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، الإسكندرية، مصر، 2020.

21. هدى بوحنيك، **أثر تبني البنوك لتقنيات الذكاء الاصطناعي دراسة حالة بنك ICICI**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد08، العدد04، 2024.

22. ياسر محمد عبد القادر عقل، وأخرون، **أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك**: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد الثالث، العدد الثالث، سبتمبر، 2023.

23. يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، **التمويل في البنوك الإسلامية عوائده وضوابطه**، مجلة دراسات اقتصادية، دون مجلد، العدد20.

ج. المطبوعات الأكاديمية

1. إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات**، مطبوعات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

2. عبد الناصر براني، **مطبوعة في مقياس المصارف الإسلامية**، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، دون تاريخ.

د. أطروحات ورسائل التخرج

1. أسمع سفيان، **التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر – الواقع والآفاق–**، أطروحة دكتوراه في علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 – دالي إبراهيم- ، الجزائر، 2021-2022.
2. أمال إبراهيم علي، **دور الهندسة المالية الإسلامية في تجنب آثار الأزمات المالية العالمية التجربة الماليزية نموذجا**، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020-2021.
3. بريكي عبلة، **دور الابتكار المالي الإسلامي في تحسين ربحية المصارف الإسلامية**، دراسة حالة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019-2020.

4. بن الساسي سهير، بوطبخ نجوة، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2019-2020.
5. بن مشيش حليمة، **تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر**، دراسة لتجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه في مالية واقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019-2020.
6. تيقان عبد اللطيف، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي**، دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
7. جعوتي سمير، **تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر**، الودائع والتمويلات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2020-2021.
8. حجريوة إلهام، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2024.
9. سليم موساوي، **مدى مساهمة صيغ التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار النقدي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015-2016.
10. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
11. شيماء شرفي، إكرام قلي، **أثر التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء**- وكالة ميلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2024.
12. صالح بن أحمد الوشيل، **السلم دراسة فقهية مع التطبيقات المعاصرة**، قسم الفقه في كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
13. طبيبل عبد السلام، **كيفية وآثار اعتماد اتفاقية بازل 3 من طرف المصارف الإسلامية**، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، إبراهيم سلطان شيبوط، 2017-2018.

14. طه حسان، **دور المعايير المحاسبية الإسلامية في تطوير أداء البنوك الإسلامية**، دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه في مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019-2020.

15. عبد الباسط مبروك شادي، **إستراتيجية الإدارة المالية في المصارف الإسلامية بين النظري والتطبيق**، دراسة حالة مجموعة البنوك الإسلامية للتنمية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2021-2022.

16. عبلة لمسلف، **الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، راسة مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

17. غالم روميسة، لخضر مروة، **واقع وتحديات التكنولوجيا المالية في العالم العربي**، تجارب دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماستر في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022.

18. غربية مراد، **متطلبات تطبيق التكنولوجيا المالية في اقتصاديات الدول العربية**، دراسة تحليلية، مذكرة ماستر في اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2021-2022.

19. كردوسي مروة، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي**، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024.

20. كساب رقية، **محاولة استخدام تقنيات الهندسة المالية لإدارة مخاطر المصارف الإسلامية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2017-2018.

21. ماريا حسيني، صورية جريدي، **تأثير التكنولوجيا المالية على استقرار القطاع المصرفي**، دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال (2010-2023)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023.

22. مختار مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009، الجزائر.

23. نجمة العتروس، نور الهدى قرارة، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير خدمات الصيرفة الإسلامية**، دراسة لبعض التجارب الرائدة وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مذكرة ماستر في إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021-2022.

24. نسيلي خديجة، **دراسة قرار الاستثمار في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم تجارية**، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

25. هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائر، رسالة ماجستير في دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012.

26. هناء سليماني، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 03**، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2021-2022.

27. هند مهداوي، **التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية البنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

هـ. الملتقيات والمؤتمرات

1. سحنون عقبة، لعوير إيناس، **التكنولوجيا المالية والتمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي**، الملتقى الوطني حول: الإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر، الواقع والمأمول، يوم 30 ماي 2022، جامعة وهران02، محمد بن أحمد.

2. عبد الله حسن طعمنه، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الأعمال بالتشارك مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، **رقمنة الأعمال والبحث العلمي ' رؤية مستقبلية'**، مداخلة بعنوان: التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية، 2023.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Chen, X.X.& Slade, E. (2024) Theory of Planned Behaviour: A review. In S. Papagiannidis (Ed), TheoryHub Book. Available at https://open.ncl.ac.uk,.
2. Ibrahim A. Zeidy, The Role of Financial Technology (FINTECH) in Changing Financial Industry and Increasing Efficiency in the Economy, COMESA SECRETARIAT COMESA Center Ben Bella Road.

3. Kelvin Leong and Anna Sung, FinTech (Financial Technology): What is It and How to Use Technologies to Create Business Value in Fintech Way?, International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol. 9, No. 2, April 2018.

رابعا: المواقع الإلكترونية

1. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1771918 , 19-04-2025, at 17:49.
2. **https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1771918, on 19-04-2025, at 17 :**
3. https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/1923282, on 20-04-2025, at 1:03.
4. https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/financial-innovation/
5. https://www.fsb.org/work-of-the-fsb/financial-innovation-and-structural-change/financial-innovation, on 16-04-2025, at 16 :00
6. https://www.investopedia.com/terms/d/diffusion-of-innovations-theory.asp, on 16-04-2025, at 15:55.
7. https://ketabonline.com/ar/books/25964/read?part=1&page=1&index=3114116, on 12/03/2025, at 23 :03.
8. https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1660982177.pdf, on 13/03/2025, at 13 :07.
9. https://www.aleqt.com/2025/04/17/article_2759950.html, on 19-04-2025, at 16;54.
10. https://www.dib.ae/ar/business/products-services, on18/03/2025, at 23:40
11. https://dorar.net/feqhia/7519, on 18/03/2025, at 2 :42.
12. https://qna.org.qa/ar-QA/news/news-details?id, 18-04-2025, at 23:08.
13. https://www.cnbcarabia.com/, on 19-04-2025, at 16:12.
14. https://fundingsouq.com/, on 19-04-2025, at 16 :48.